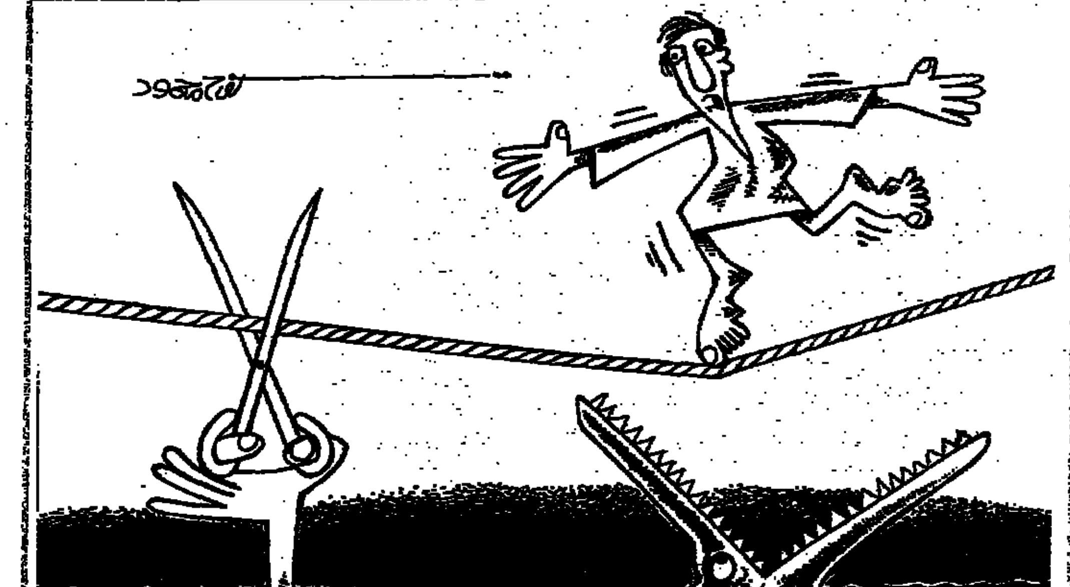
الأهالي

الاثنين ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٣ ـ العدد (١٤٨) ـ الثمن (١٥٠) فلساً

الصناعيون والتجار يؤكدون رفضهم لضريبة المبيعات :

القانون سيرفع اسعار السلع والخدمات



« حشد » يقيّم تجربة الانتخابات النيابية

نقد ذاتي لتجربة الحزب واحزاب الحركة الوطنية الاردنية

ص ٥

تعثر مفاوضات تنفيذ الاتفاق

لعبة تكتيكية ... أو طارئ جدي ؟

● كتب : يوسف حامد

شهد الاسبوع الماضي نشاطاً ومكثفاً على صعيد المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، لم يقتصر على تواصل جولات الحوار بين وفدي الطرفين في « أوسلو » ثم في باريس ، وإنما تعداها الى زيارات واتصالات رفيعة المستوى قام بها مبعوثون اسرائيليون لكل من تونس والمغرب ، اجتمع من خلالها نسيم زفيلي سكرتير حزب العمل لمرتين مع السيد ياسر عرفات ومع مسؤولين تونسيين ، كذلك فعل جاك يعقوبي الذي اجتمع مع الملك الحسن الثاني بحضور « أبو مازن ».

ولكن وبالرغم عن هذا النشاط الواسع والمثابرة التي اتسمت بها حركة طرفي المفاوضات لتذليل المشاكل العالقة بينهما ، إلا أن التصريحات الصادرة عنهما ، تؤكد أن النتائج كانت متواضعة بكل المقاييس.

فعلى الجانب الفلسطيني ، الذي يمثل « فريق أوسلو » يعلن ياسر عبد ربه بان ما حصل هو « بعض التقدم بشان مشكلة المعابر » ، ويؤيده في ذلك عضوا اللجنة التنفيذية سمير غوشه وسليمان النجاب.

ومن الجانب الاسرائيلي اعلن شمعون بيريس حصول « تقدم ما » دون أن يحدد ما هيته ، وصرح نسيم زفيلي بانه حصل تقدم ولكنه ليس كافياً ».

تفاؤل في محله ....

وإذا كانت النتائج هي على هذا القدر من التواضع ، فلماذا إذن يبقى الطرفان في حلبة المفاوضات ؟؟ ولماذا يعلنان في تصريحات أخرى غير التي أوردنا عن « تفاؤل » بإمكانية الوصول الى حلول للقضايا العالقة ؟؟

يبدو أن المسألة الاساسية التي تبقي الطرفين على هذه الحال تفسرها الطبيعة التكتيكية للمساومات التي يطرحها كل منهما في حلبة المفاوضات.

وهي تكمن في حقيقة أن المساومات والعروض التي مافتيء كل طرف يقدمها كحل للمازق ، تحتكم الى ما يتيحه سقف « اتفاق أوسلو » الموقع بينهما في واشنطن.

وهذا ما يكفل عدم خروج أي منهما من حلبة المفاوضات ، حتى لو استطالت آجال الوصول لمساومة مقبولة من الطرفين تضع « الاتفاق » المشار اليه موضع التنفيذ ، فالاستطالة هنا لا تلغي الثقة الكبيرة لديهما بإمكانية الجسر بين مواقفهما . وذلك لسبب بسيط ، هو وجود عناصر وفرص انجاز عملية الجسر تلك ، إما في نصوص الاتفاق او في إطاره العام.

اما المسألة الاساسية الثانية فتكمن في حاجة الطرفين وكل من موقعه ، لعدم الاذعان « لمناخ الأزمة » التي اضحت تحيط بواقع كل منهما وفيما بينهما ، والتي أصبحت بعناصرها الرئيسية وقواها الدافعة تقع خارج سيطرتهم دون اتفاق على المشكلات القائمة بينهما.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن « الأزمة » المشار اليها . وفي حالة استمرارها وتعاظمها ، ستعصف أولاً وقبل كل شيء « بالاتفاق » الموقع بينهما . نستطيع أن ندرك الأهمية التي يوليها كل منهما للبقاء على صلة وتماس مباشرين . وذلك تجنباً لبديل خطر يضع الطرفين ، وخاصة الطرف الفلسطيني تحت رحمة معارضيه . الأمر الذي ستكون نتيجته الحتمية هذه المرة تهميش دوره وتقليص نفوذه أكثر فأكثر في الشأن الوطني العام ، وهي حالة غير مرغوب لها وليس هناك استعداد لتقبلها.

البقية ص ٧

لا تخفيضات جمركية على المركبات الصغيرة

قامت دائرة الجمارك بعد قرار من مجلس الوزراء قبل أيام بتخفيض الرسوم الجمركية على سيارات « البك أب » من خمسين بالمئة حسب التعرفة السابقة الى ٣٥ بالمئة ابتداء من العام الجديد ٩٤ وللأنواع التي لا يزيد وزنها عن أربعة آلاف كيلو غرام.

أما السبب الذي جعل الحكومة تخفض الرسوم الجمركية لسيارات « البك أب » « والدبل كابين » كما يقول السيد محمد الجمل مدير عام الجمارك في حديث « للأهالي » فيعود لأن المركبتين عبارة عن « بك أب » . وحتى يتم مساواتها بنسبة الرسوم الجمركية حيث كانت سابقاً متفاوتة: للبك اب خمسين بالمئة و « الدبل كابين » ٧٥ بالمئة وذلك لانهما يؤديان نفس الغرض.

ويضيف السيد الجمل أن المركبتين تخدمان القطاع الزراعي لذلك وجب تخفيض الرسوم عليهما ...

محمد الجمل

غير أن الحديث بعد قرار التخفيض الجمركي لتلك المركبات كثر حول وجود نية تخفيض الرسوم لبقية المركبات ، غير أن هذا الاجراء غير وارد ويتضح ذلك من خلال تصريح لوزير المالية قبل فترة انه لا توجد تخفيضات جمركية على السيارات الأخرى.

الاستاذ أحمد النمري الكاتب الاقتصادي علق على الاجراء قائلاً أن التخفيض معقول على سيارات « البك أب » ، وإن كان هذا الاجراء ياتي في نطاق مسايرة صندوق النقد الدولي في فتح ابواب الاستيراد وتسهيله لسلع اخرى كما رأينا ذلك في تخفيض الجمارك على الأثاث والادوات الكهربائية.



« الاهالي » تحاور الشاعر العربي الكبير مظفر النواب

ص ٩

بعلم القيادة الفلسطينية

سياسة جمركية جديدة على الجسور !



أكدت مصادر رسمية مطلعة « للأهالي » أن وزارة المالية تعد دراستها النهائية الخاصة بالسياسة الجمركية خلال الأعوام المتبقية من برنامج الاصلاح الاقتصادي. وبموجب الاقتراحات التي تدرس الآن فإن إعلاناً خاصاً بالسياسة الضريبية سيتم الانتهاء منه في شهر نيسان القادم ، حيث من المتوقع أن تنخفض رسوم الجمارك بشكل دوري على عدد من السلع . ووفق برنامج زمني محدد سلفاً ، على أن يجري تقييم دوري متواصل لآثار هذه التغيرات في البنية الاقتصادية الاردنية ، وفي مداخيل الخزينة ، وبشكل يحدد آلية الانتقال الى الخطوة الجمركية اللاحقةزمنياً.

وتقضي الدراسة التي تجريها حالياً الاجهزة الاستشارية في وزارة المالية أن تعوض القيمة الناقصة من إجمالي الدخل المتوفر من الجمارك عن طريق فرض رسوم إضافية تحت تسميات أخرى على حركة التبادل التجاري والاقتصادي بين الضفتين فيما بعد مرحلة تطبيق سلطة الحكم الذاتي.

من جهة أخرى علمت « الاهالي » أن الجانب الفلسطيني المعني بالترتيبات الاقتصادية أخذ علماً بهذه الاجراءات ، وجرت اجتماعات تنسيقية معه بهذا الخصوص مؤخراً ، وبشكل غير علني . على أن تطبق لاحقاً وبموجب التعديلات المقترحة على الجمارك من المفترض أن تخفض قيمتها خلال السنة الاولى بنسبة تتراوح ما بين ١٥ ـ ٢٥٪ من القيمة الاجمالية.

على أن يربط تنفيذ الخطوة اللاحقة بالتقييم الذي سيجري للخطوة السابقة ، وبشكل ينسجم مع متطلبات وشروط الاصلاح الاقتصادي.

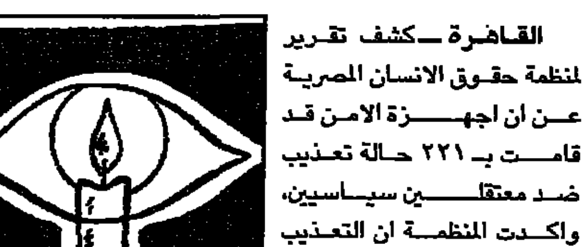
بطاقة تهنئة

يسعد الاهالي أن تنتهز مناسبة عيدالميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية لتهنيء أبناءالطوائف المسيحية والشعب الأردني بعامة ، متمنية للجميع عاماً زاخراً بالخير والعطاء على طريق تحرير المقدسات وترسيخ الديمقراطية وتعميق الحريات العامة.

وكل عام والوطن والأمة بألف خير

مصر :

٢٢١ حالة تعذيب سياسي



القاهرة ـ كشف تقرير لمنظمة حقوق الانسان المصرية عن ان اجهزة الامن قد قامت بـ ٢٢١ حالة تعذيب ضد معتقلين سياسيين، واكدت المنظمة ان التعذيب اصبح روتينيا في مصر ويمارس على نطاق واسع في السجون ومراكز الاعتقال المصرية.

والجدير بالذكر ان هذا الرقم يشمل الحالات المحصورة والمثبتة رسميا في حين تشير مصادر المعارضة المصرية والمنظمات المحلية المدافعة عن حقوق الانسان الى اضعاف هذا العدد.

مواجهة محتملة بين المليشيات الصومالية

مع اقتراب شهر آذار القادم موعد إنسحاب القوات الاميركية نهائياً من الصومال ، تزداد تفاعلات الأزمة الصومالية على المستويين المحلي والدولي على حد سواء، حيث تحاول الأمم المتحدة التنسيق مع عدد من المليشيات هناك لوضع أسس لمؤسسات دولة مدنية، في محاولة للبحث عن حل سياسي للصراع القائم هناك، بعد أن فشلت كل محاولات الحل العسكري التي حاولت الأمم المتحدة تنفيذها وهي مسلحة بقرارات عديدة من مجلس الأمن تعتبر الأولى من نوعها منذ تأسيس هذه المنظمة الدولية، وعلى المستوى المحلي هذا تبرز العديد من التناقضات بين أطراف الصراع، ممثلة بمهدي وعيديد.

التفاصيل ص ٧

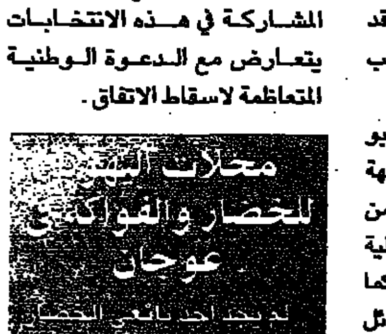
اعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

تتواصل مباحثات الفصائل الوطنية الفلسطينية « الديمقراطية والاسلامية » المعارضة لنهج غزة ـ اريحا بغية التوصل الى صيغة تنظيمية تجسد مساعي هذه الفصائل لاعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية . وقال مصدر قيادي فلسطيني ان خلافاً نشأ حول طريقة بناء مثل هذا الائتلاف الوطني الواسع ففي حين تسعى بعض الفصائل الى محاولة فرض صيغة فوقية بأساليب بيروقراطية تشكل اعلانا لقيادة بديلة ، تصر الفصائل الديمقراطية وخاصة تحالف الجبهتين الشعبية والديمقراطية، على اعتماد المؤتمرات الشعبية في كافة مناطق تواجد الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه كأساس ديمقراطي لا غنى عنه من اجل اعادة بناء منظمة التحرير على اسس كفاحية ديمقراطية .

وتشير مصادر فلسطينية ان اعمال التحضير لهذه المؤتمرات قد بدأت في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني .

الى جانب ذلك حذر السيد ابو ليلى عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطينية من مغبة اللجوء الى حلول بيروقراطية تفرض فرضاً على الشعب ، كما حذر من سعي بعض الفصائل المشاركة في اطار تحالف القوى الفلسطينية العشر الى فرض هيمنتها ، مبدياً أسفه من المتاجرة بتضحيات الشعب الفلسطيني وداعياً الى اعتماد أسس ديمقراطية .

وندد السيد ابو ليلى ببعض الدعوات التي تنطلق من بعض أوساط الفصائل العشر والداعية الى المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي منوها الى ان هذه العملية برمتها تجري على قاعدة اتفاق غزة ـ اريحا الخياني وان تزيين المشاركة في هذه الانتخابات يتعارض مع الدعوة الوطنية المتعاظمة لاسقاط الاتفاق .



هكذا من الاصل

تعويضات الخليج [illegible]

مؤامرة على تعويضات اللاجئين

● من باسم القيسي

وقف « محمد الغول » على شباك موظف الأمم المتحدة في أحد المكاتب الفرعية يطالب بضمه الى كشوفات اللاجئين.

وعندما طالبه الموظف بوثائق تثبت أحقيته في التسجيل في كشوفات اللاجئين ابتسم بخبث وقال : لا يوجد لدي وثائق : كيف تريدون أن اثبت أني « لاجيء » ، بعد أن توقفت عن استلام الطحين والسمن ».

وبعد أن تجاهل الموظف مطالبه احتج بعنف قائلاً : الله أكبر ، مهجري الكويت قبضوا تعويضاتهم ، ونحن فقدنا كل شيء.

« الغول » واحد من مئات الآلاف اللاجئين الموجودين في الأردن ، والذين ربطوا تعويضاتهم الدولية بتعويضات الخليج ، واعتبروا أن الثانية مقدمة للأولى.

يقول الموظف « حسين الخليل » : كلما سمعوا بتعويضات الخليج يزداد عدد المراجعين ، وعندما لا نجد لهم أسماء في كشوفاتنا « يحتجون » بعنف ، ويعتقدون أن كشوفاتنا هي التي ستثبت أحقيتهم في التعويض الدولي عن أراضيهم وبيوتهم في مناطق عام (١٩٤٨) .

ويتجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن المليون لاجيء ، (باستثناء النازحين ومئات الالاف غير المسجلين) . وبحسب مصادر مسؤولة في الوكالة لا يوجد رقم دقيق ، بسبب التعديلات الطارئة والدائمة على سجلاتهم من وقت لآخر.

في الوقت الذي تتعامل فيه الوكالة وممثلوها في الأردن مع جماعات منظمة في الضفة الشرقية تطالب بضمها الى كشوفات اللاجئين.

فعشائر « النصيرات » المقيمة في مخيم البقعة ، والتي يتجاوز عددها « ٥ » آلاف نسمة تقول أن « التسجيل » من أهم حقوقها.

يقول« أحمد النصيرات » وهو مقاتل سابق في حركة « فتح »: لا بد أن نحفظ حقوقنا في أراضينا وبيوتنا القائمة في « أريحا » ونخشى أن « تأتي » الترتيبات الحدودية على هذه الحقوق . بالمقابل لا تبدو أجهزة وكالة الغوث في الأردن مهيأة في هذه المرحلة للتعامل مع مئات الآلاف من الباحثين عن التعويضات.

يقول المسؤول الاعلامي للوكالة (مطر صقر) : صحيح اننا لم نعد مجرد وكالة معنية بتقديم « الأرز والسمنة » ، وصحيح انه ثمة دوراً سياسياً تتاثر به ، وتمارسه الوكالة . لكن الصحيح أيضاً أن هذا الدور إداري وليس تنفيذياً ، بمعنى انه صاحب قرار.

ويضيف : لا جديد في مسالة التعويضات ، لم نتلق أية تعليمات إضافية بهذا الخصوص ، الناس تتوهم بان الوكالة معنية بهذا الموضوع ، وترتب لوضع ما ، وهذا غير صحيح.

وقال « مطر » : كلما تحدث نقلة في محادثات السلام ، أو يسمع الآخرون بتعويضات الخليج ، يتدفق علينا المواطنون ، ويربكون عملنا ، حتى أنهم يدفعون الموظفين للتعامل بعنف في بعض الأحيان.

غازي الصوراني

سألناه عن عمليات إعادة التسجيل؟

فقال : إنها عملية روتينية طبيعية نقوم بها دورياً . لا علاقة لها بالتعويضات مطلقاً !

وكانت مصادر مسؤولة في الوكالة قد أخبرت « الاهالي » في وقت سابق : ان الوكالة قد قامت بتوحيد بطاقات اللاجئين ، بحيث يمنح كل لاجيء بطاقة واحدة تثبته « كلاجيء » ، بعد أن كان تصنيفهم يتم بنوعين من البطاقات.

يقول المسؤول الاعلامي : بعد تغير طبيعة الخدمات المباشرة التي كانت تقدمها الوكالة للاجئين أصبح هدف الادارة تثبيتهم كلاجئين ضمن بطاقات موحدة.

علماً أن تصنيفهم كان بقائمتين ، الأولى للمنتفعين المباشرين من الخدمات التي أخذت طابعاً سياسياً في هذه المرحلة ، والثانية للذين فقدوا حق الانتفاع لأسباب متعددة.

والهدف من هذه العملية ، يتابع السيد مطر ، هو اجراء إداري ، لا علاقة له باي قرارات سياسية. في الوقت الذي أشارت فيه مصادر أخرى في الوكالة الى أن هذا الاجراء له علاقة بقرارات سياسية متوقعة أخذت « المفوضية » العامة للوكالة في « فيينا » علماً بها.

وتقول المصادر : أن « التعليمات » من فيينا واضحة وصريحة ، بتثبيت عملية التسجيل عند حدود معينة ، وبتجاهل مطالب التسجيل الجديدة.

وتؤكد مصادرنا : أن أطرافاً دولية متعددة لها مصلحة مباشرة ، لوقف الاضافات في عملية التسجيل ، وتقول : ان القيادة الفلسطينية تجاهلت مؤخراً تقارير داخلية ، تحذر من « مؤامرة » تقوم بها الإطراف بالتعاون مع المفوضية العامة لوكالة الغوث لتجريد الكثير من الفلسطينيين من صفة اللجوء وتثبيتهم كمواطنين في أماكن عملهم.

وتقول المصادر : أن العديد من اللاجئين يطالبون حالياً بالتخلي عن الجنسية الاردنية عند مراجعة كشوفاتهم كاشتراط مسبق لتثبيتهم « كلاجئين » بهدف إعاقة تسجيلهم وتعجيزهم ، وحرمانهم من حقوقهم.

وهذا ما يؤكده الحاج « محمود عوض » من بئر السبع « للأهالي » : يقول : ذهبت للتاكد من اسمي في الكشوفات فقالوا لي : عليك أن توقع تنازلاً عن جواز سفرك الأردني ، وتوقعه من الحكومة الأردنية إذا اردت أن تكون لاجئاً.

ويضيف : أعتبر أن « التعويض » من حقي ، والعودة أيضاً من حقي ، لكني لست مستعداً الآن لاتخاذ قرار بالتنازل عن الجنسية الاردنية :

ويقول : أنا لا اشتري سمكاً ببحر !

من جهته ينفي المسؤول الاعلامي للوكالة ما سبق جملة وتفصيلاً ويقول : « هذا هراء » ، ويوضح : مسالة التعويضات أصلاً غير مطروحة للبحث الآن ، فكيف نتحدث عن افتراضات بشانها.

ويقول : لسنا معنيين بجنسية الافراد الذين حملون صفة « اللجوء » أثناء تعاملنا معهم وتقديم خدماتنا . ويستبعد أن يكون هذا الكلام دقيقاً ، بسبب عدم وجود مبرر للمطالبة بالتخلي عن جنسيات اللاجئين ، وعدم وجود توجيهات إدارية بهذا الخصوص ، وبموجب القرار « ١٩٤ » فإن حق التعويض المنصوص عليه مرتبط بحق العودة ، يقول السيد مطر : حسب فهمي لهذا القرار ، فإن التعويض من حق الذي لا يرغب بالعودة.

ويضيف : لكن لا القرار ، ولا المفاوضات حددت قيمة التعويضات ! أو الجهات والدول التي ستدفعها والتي ستقبضها ، أو الوقت الذي سيمنح فيه هذا الحق .

من جهة أخرى يكشف الناطق الرسمي باسم « حماس » « للأهالي » النقاب عن الأسباب الحقيقية التي دعت فيها قيادة تونس « لتجاهل » مسالة « التعويضات » التي كانت تعتبرها إحدى الأولويات.

يقول المهندس « ابراهيم غوشه » : لقد فوجيء المفاوضون الفلسطينيون الذين اجتمعوا مع قيادة عرفات مؤخراً ، في تونس بمطالب اسرائيلية محددة ، اشترطها الاسرائيليون لبحث مسالة التعويضات باعتبارهم الجهة الدافعة لها.

ويضيف : طالب الاسرائيليون كإشتراط مسبق بتعويض مماثل لـ حوالي (٧٠٠) ألف مواطن اسرائيلي ، تركوا ممتلكاتهم في الدول العربية ويقيمون في اسرائيل وقدموا كشفاً قلجا الفلسطينيين ، يتضمن قوائم باسماء هؤلاء الاسرائيليين ، وممتلكاتهم التي تركوها بمنتهى الدقة.

وهي نقطة اثارها الباحث الفلسطيني غازي الصوراني عندما اكد «للاهالي» ان مسالة التعويضات غير منظورة الان والحديث عنها لا يتجاوز العموميات.

وكان قياديون فلسطينيون قد نقلوا مؤخرا لقيادة عرفات مخاوفهم من الاخطار التي يسببها الحديث عن التعويضات معتبرين انها تكريس لمفهوم الوطن البديل المرفوض فلسطينيا.

يقول الصوراني: الحكومة الاردنية والقيادة الفلسطينية تريد اموال التعويضات لحل ازمتها بعيدا عن المواطن الفلسطيني صاحب الحق المباشر بالمسالة والمعني فيها.

ويحذر الصوراني من الحديث عن التعويضات باعتباره اعترافا بشرعية استحقاقات اتفاق غزة ـ اريحا، ونتائجها الموضوعية على ارض الواقع.

ويقول: جميع الاطراف بما فيها الامم المتحدة غير مستعدة لاعطاء الموضوع بعدا عمليا. والموضوع مؤجل ولا يقع في نطاق الاولويات لانه يثير اشكاليات مزعجة لبعض الاطراف في هذه المرحلة.

ويعتبر الصوراني ان التعويضات في المرحلة اللاحقة لـ «خمس» سنوات شكل من اشكال الاثارة لفتنة الصراع بين ما هو اردني وما هو فلسطيني، ويقول: هذا الموضوع سيثير اشكالية خطيرة.

هموم العاملين في وكالة الغوث

نتائج وخيمة لسياسة تقليص الخدمات

رفع العاملون في وكالة الغوث مذكرة استعرضوا فيها النتائج الوخيمة المترتبة على تطبيق الاجراءات الاخيرة الرامية الى تقليص خدمات وكالة الغوث، واوضحت المذكرة ان ادارة الوكالة قد واجهت بالسلب مطالب العاملين فيها، وبينوا المخاطر السياسية الناجمة عن هذه الاجراءات حيث يجري التخلي عن مسؤليات الوكالة تجاه الشعب بمعزل عن تامين حقوقه الوطنية.

وعددت المذكرة صور المعاناة التي يواجهها العاملون في الوكالة على مختلف الصعد وجاء في المذكرة:

الرواتب والاجور

تقول المذكرة ان الوكالة وفرت حوالي ١٢.٥ مليون دولار في كل عام من الاردن وحدها بسبب فروق اسعار صرف الدولار وان هذا الامر لم ينعكس باي حال على حقوق العاملين رغم انخفاض القوة الشرائية للدينار الاردني.

كما ان سلم الرواتب المعمول به في الاردن يختلف عن سلالم رواتب الوكالة في جميع الدول المضيفة الاخرى وحتى الحكومة الاردنية ايضا. وذلك على النحو التالي:

أ ـ تبلغ نسبة سلم رواتب الدولة المضيفة الاردنية بين العمال والدرجة الاولى هي كنسبة ١ الى ٣.

ب ـ سلم رواتب وكالة الغوث في الدول المضيفة الاخرى كنسبة ١ ـ ٣ بين الدرجة الاولى والدرجة ٢٠.

ج ـ سلم رواتب موظفي وكالة الغوث في الاردن بين درجة ١ الى درجة ٢٠ هي كنسبة ١ الى ٨,٥.

وعليه طالبت الوكالة بضغط سلم رواتب الموظفين في الاردن اسوة ببقية العاملين في وكالة الغوث في مناطق عملياتها بنسبة ١ الى ٣.

علاوة العائلة

يطالب العاملون برفع علاوة العائلة تمشيا مع ارتفاع مؤشرات الغلاء في الاردن، ان موظفي وكالة الغوث في الاردن ليؤكدون على ضرورة التزام الوكالة بتعهداتها السابقة، ونحن اذ نقبل باجراء مسوحات شاملة تتضمن كافة الامتيازات التي يتمتع بها المثيل المحلي في الدولة المضيفة على ان يكون باشراف دولي محايد، كما حصل عام ١٩٨٤م والمثيل المحلي في نظرنا هم:

١ ـ المؤسسات الحكومية: وزارة التربية والتعليم، المدارس الخاص والمدارس الدولية.

٢ ـ المؤسسات الخاصة وشبه الخاصة: شركة الفوسفات، للصفاة، البوتاس.

٣ ـ وزارة الصحة والمستشفيات الخاصة.

٤ ـ المؤسسات الدولية المماثلة في الاردن.

حجم العمل

ان تقليص الخدمات الذي تنفذه الوكالة له انعكاسات سلبية ليست على اللاجئين وحدهم وانما على العاملين ايضا.

ـ زيادة اعداد الطلاب في الصف الواحد: حيث اتخذت الوكالة قرارا بزيادة اعداد الطلاب في الصف الواحد الى ٥٧ طالبا، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة حجم العمل بما يقارب الخمس، وله تاثير سلبي على العملية التعليمية التعلمية.

ـ الكوادر الادارية في مدارس الوكالة: تخلو المدارس من الكوادر ذات الضرورة اللازمة لعملية التعليم مقارنة مع المثيل المحلي وعلى سبيل المثال: المرشد النفسي، قيم المكتبة، مشرف المختبر، سكرتير اداري، «مساعد مدير في اغلب المدارس» وهذا يتنافى مع توفير المناخ الملائم للبيئة التعليمية المناسبة الذي اكدت عليه حقوق الطفل عام ١٩٨٩م.

ـ زيادة المرضى المراجعين للعيادات الصحية: اذ ان مراجعي اليوم الواحد للطبيب الواحد يصل الى ١٤٠ حالة مرضية وهذا ينعكس على الاداء الصحي وكذلك على الكادر الصحي «كاتب العيادة، فني المختبر، التمريض، الصيدلي».

ـ العمال والاذنة في المدارس: ان الاذنة في قسم التعليم يتحملون من عبء الاعمال ما يعادل اربعة اضعاف مثيلهم بينما عمال الصحة يؤدون عملاً يعادل خمس اضعاف مثيلهم، علما بان واقع عمال الصحة في الوكالة يخصم «٢٥٪» من العدد المقرر حسب الكثافة السكانية، وهذا لا يحدث الا في الاردن فقط، اي ان ربع العمال لا يتم تعيينهم.

مكافاة نهاية الخدمة والتقاعد الطوعي المبكر

لا يحصل موظفو الوكالة على مكافاة نهاية الخدمة الا بعد ثلاثين سنة عمل، ويحرم الموظف اذا استقال قبل تلك المدة من المكافاة، بالرغم من ان انظمة وقوانين الدول المضيفة والنامية والشركات والمؤسسات تمنح الموظف المستقيل مكافاة نهاية الخدمة في حال الاستقالة. وهذا ـ مكافاة نهاية الخدمة ـ لثلاثين سنة عمل او ٥٥ سنة من العمل مجحف بحق العاملين، فكثير من الموظفين يموت قبل سن التقاعد، وعليه فان العاملين يطالبون بتخفيض سن التقاعد الطوعي المبكر الى ٢٥ سنة عمل و ٥٠ سنة عمر، ويترك للموظف اختيار الانسب، وفي حال توفر فرصة عمل مناسبة للموظف يجب ان يعطى مكافاة مناسبة. ان كثيرا من الدول تخصص راتب شهر مثلا عن كل سنة عمل ويتضاعف هذا كلما زادت مدة عمل للموظف حتى انها تصل الى راتب شهرين او ثلاثة لمن امضى من ٢٠ ـ ٣٠ سنة (سنة خدمة). فلماذا لا يكون هذا حال المستخدمين مع هيئة عالمية انسانية؟

ـ لقد قامت وكالة الغوث في مرحلة سابقة باجراء دراسة على مفهوم تعويضات نهاية الخدمة مقترحة مع رب العمل المثيل، وعرفت تلك بدراسة لجنة (باك) ونؤكد على ضرورة اخراج هذه الدراسة الى حيز الو[...] باجراء دراسة جد[...] باشراف طرف محايد[...]

الفراغ القانوني [...] الانهاء الجماعي

يعاني العاملون [...] وظيفي وذلك للفراغ [...] وجود تشريع في انظ[...] يحكم العلاقة بين ا[...] العمل «الوكالة» [...] خدماتها ويبدا هذ[...] المرحلة السياسية ا[...] اقتنع الكثير منهم بمد[...] لخدمات الوكالة ا[...] تقليص خدمات [...] التشريع دائما يسبق [...] والتطبيق، عليه فا[...] يطالبون بـ[...]

ا ـ ضرورة وجـ[...] مفصل واضح يحكم ا[...] العاملين وادارة وكا[...] حالة الانهاء الجماعي.

ب ـ قيام تشر[...] العلاقة بين العاملين [...] الغوث في حالة الانهاء ا[...]

ب ـ قيام تشر[...] العلاقة وتنظيم مكـ[...] الخدمة، يجعل راتب شـ[...] من ١ ـ ١٠، وراتب [...] للسنوات من ١٠ ـ [...] شهور للسنوات من ٢٠ [...]

ج ـ قيام تشريـ[...] العلاقة والدرجة في [...] (الوكالة) في انهاء اعمـ[...] المهمة الى رب عمل اخـ[...] رغبة المستخدم الاستمـ[...] مع البديل (الخيار للـ[...] حالة انهاء العقد).

د ـ حصول الموظف [...] الانهاء ـ على مكافاة نـ[...] مضافا اليها بدل فقدان و[...]

ان كافة الانظمة [...] وحتى في الدول النا[...] موظفيها مكافاة نهايـ[...] والاستقالة او الانهاء ا[...] انظمة الوكالة وقوانينها [...]

ووقع المذكرة كل من [...]
محمد محيسن رئـ[...] التنفيذية للمعلمين وابـ[...] جنيد رئيس اللجنة ا[...] الخدمات وغيث الرد[...] رئيس اللجنة التنفيـ[...] ومحمد نايف ابو صـ[...] اللجنة التنفيذية / الرئا[...]



المشاريع الكبرى بين الارتجال والتخبط والعشوائية

إهدار مئات الملايين من الدنانير ... ولا محاسبة على ذلك

● تحقيق يسري أبو عنيز

مواطنو عمان فوجئوا بآليات أمانة عمان التي قامت بجرف الشوارع في اكثر من منطقة في العاصمة لاجراء بعض التعديلات والاصلاحات على الطرق ... أو مد شبكة مياه أو مجاري في احد الشوارع التي اقيمت منذ عشرات السنين. ومع أن هذه الحلول الجديدة التي يبدو انها جادة وجذرية تقابل باستحسان إلا أن السؤال يفرض نفسه بالحاح: من الذي يتحمل مسؤولية هذه الفوضى والتخبط في تنفيذ مشاريع هامة كلفت الخزينة عشرات ومئات الملايين من الدنانير؟

الا يدل هذا الهدر على وجود متسببين ساهموا عن طريق قراراتهم العشوائية والارتجالية في تعميق الأزمة الاقتصادية. وهل يمكن محاكمة هؤلاء كما يحاكم أي متسبب في ضياع المال العام؟

ثم الا يوجد في بلدنا مئات بل آلاف الخبراء العاطلين عن العمل والذين لا تأخذ الجهات المختصة برأيهم واستشارتهم عند البدء بمشروع عام؟ ولماذا يتحمل المواطن نتائج تعدد السلطات والمرجعيات ومراكز اتخاذ القرار عند القيام بالمشروع والتي تتوزع بين الوزارات والدوائر وأمانة عمان الكبرى. ومن الامثلة الصارخة على ذلك:

مشروع جسري الجامعة الاردنية اللذين اقيما منذ فترة طويلة ولكن وجودهما لم يحل المشكلة. فقد ذهب العديد من شباب وفتيات الجامعة ضحايا هذا التنظيم ودفعوا حياتهم نتيجة سوء التخطيط وكان واضحاً أن النفق هو الحل الوحيد لمثل هذه المشكلة ... لكن اقيم الجسران، قبل اشهر تم تنفيذ مشروع النفقين وبذلك تكبدت الدولة خسائر مالية كنفقات لاقامة الجسرين غير انهما غير مستعملين. بالاضافة للعديد من الطرق التي تقوم احدى الجهات بحفرها لتمديد شبكة مجاري مثلاً ولم تقم بوضعها اثناء العمل بمد هذا الشارع.

وطريق إربد ـ جرش ـ عمان الذي كلف خزينة الدولة مبالغ طائلة ولم ينته العمل به منذ اكثر من خمس سنوات وتعرض لثلاث انهيارات. ومن خلال التقارير الاولية كان واضحاً أن هذه المنطقة منطقة انزلاق ورغم ذلك نفذ العمل بالمشروع. فكم من مشروع أعيد بناؤه اكثر من مرة لغياب التخطيط أو لاخفاق الجهة المختصة في تنفيذها. من المسؤول عن هذا ومن يتحمل تكلفة هذه الأخطاء ... ومدى تأثيرها على خزينة الدولة ... وكيف يتم إحالة العطاءات الحكومية وما هو الاجراء القانوني للجهة التي تخفق في تنفيذ العطاء.

«الاهالي» توجهت لأكثر من جهة للاجابة على هذه الاستفسارات.

وزارة التخطيط لا تخطط

مصدر مسؤول في وزارة التخطيط ذكر ان دور وزارته ينحصر في التوقيع على الاتفاقيات لتمويل المشاريع التي تريد الوزارات الاخرى القيام بها ومن ثم تنسق تلك الوزارة التي تقوم بدورها بأخذ القروض اللازمة لأي مشروع او تفصل المشروع بحجم القرض الذي حصلت عليه. وهي بذلك ليس لها من اسمها إلا الاسم أما التخطيط فليس من اختصاصها وإنما من اختصاص الجهة صاحبة المشروع وبذلك فإنها ذات دور محدود بحدود صلاحيتها.

تجاهل لنقابة المهندسين

المهندس حسني ابو غيدا نقيب المهندسين الاردنيين قال في رد على سؤال حول دور النقابة في الحد من العشوائية أن النقابة لا يوجد لها دور، كما اننا لا نستطيع أن نتدخل في قرارات الوزارات أو الأمانة، كما اننا جهة استشارية في اختصاصنا ونتمنى أن يكون لنا دور استشاري في المشاريع الكبرى والعامة على الاقل وخاصة فيما يتعلق باختصاص النقابة.

ويضاف ابو غيدا لقد تم تشكيل مجلس اقتصادي استشاري وهو مجلس استشاري ونقيب المهندسين عضو فيه لكن المشاريع الكبرى لا يتم مناقشتها فيه كما لا يتم طلب رأي النقابة في الأمور التي تتعلق بالمشاريع العامة ومشاريع البنية التحتية بالرغم من وجود جسم هندسي متخصص في كل المجالات، ومن خلال ذلك يتضح أن التجاهل الواضح لدور نقابة المهندسين من قبل الحكومة وهي صاحبة الاختصاص في مشاريع الطرق والجسور والمشاريع العامة جميعها.

المهندس عبد الفتاح طوقان

اما المهندس عبد الفتاح طوقان صاحب مكتب هندسي فيقول: لا يوجد تخطيط ولكن هناك مزاجية وفردية في اتخاذ القرارات لبعض المشاريع بهدف أن يخلد المسؤول اسمه.

كما أن هناك مشاريع تم تنفيذها في عجلة من الوقت لوجود قروض من دول أجنبية مخصصة لمثل تلك المشاريع ويجب انجازها في فترة محددة وإلا فإن الاردن لن يحصل على قرض ومن ضمنها تقاطعات الطرق في مدينة عمان والتي نفذت في المدينة الرياضية ودوار الداخلية.

ولقد تحدث الكثيرون عن الفساد في الأردن والمديونية العامة ولم ينتبه أحد الى أن أهم بنود المديونية وأهم اسبابها هو حصول الاردن على قروض خلال عشر سنوات بلغت ستة مليارات دولار. خصصت فقط لمشاريع البنية التحتية ومحطات التنقية والمدارس في الفترة الواقعة ما بين عامي (٨١ ـ ٨٥) ونفس المبلغ في الفترة من (٨٦ ـ ١٩٩٣) ولم يتم استعراض مشاريع الانشاءات الحكومية خلال تلك الأعوام والتي تبين أن حجم الانفاق الحكومي وما رصيد لتمويل تلك المشاريع كان بعيداً عن الواقع. وبدلاً من أن تقوم بتخفيف العناء عن شرائح عديدة من المواطنين حملت خزينة الدولة أعباء ساعدت على تقليل فوائد وخدمات تلك المشاريع باستثناء بعض الانعاش للعاملين في القطاع الانشائي.

فمثلاً ـ كما يقول المهندس طوقان ـ مطار الملكة علياء الذي قيل وأعلن أن تكلفته (٨٤) مليون دينار وجدناها قفزت الى (١١٦) مليون دينار. وكذلك سد الملك طلال وما حدث معه من مشاكل في التلوث.

وطريق العقبة ـ معان ينهار مع أول شتاء منذ عامين، أما تكلفة البوتاس وخطوط التصنيع فقد قفزت من (٢٠٠) مليون الى (٤٠٠) مليون دينار وكذلك فمن سوء التخطيط أن مدينة العقبة وهي سياحية تستغل أراضيها التي على الشاطىء للمصانع. بالاضافة لمستشفى الملك عبد الله التعليمي في جامعة العلوم والتكنولوجيا وبكلفة (٨٦) مليون دينار وبحجم (٨٠٠) سرير وكان من الممكن إقامة ثلاثة مستشفيات لخدمة محافظة إربد.

أمانة عمان ـ وهذه الجهود

نتيجة لاستقبال الاردن لعدد كبير من العائدين والمتضررين بعد أزمة الخليج ولاستقبال الشارع الأردني ما يقارب من (٣٠) ألف سيارة فقد لجأت أمانة عمان كما يقول الدكتور ممدوح العبادي أمين عمان لعمل توسيعات في شوارع المدينة وأرصفتها ... كما أن المسؤوليات الملقاة على جهاز النظافة في أمانة عمان قد تضاعف دفعة واحدة كما أن الآفاً من العائدين بدأوا عمليات الاستثمار في قطاعات البناء والتجارة وغيرها مما نتج عنه توسع هائل لا بد من اللحاق به لتقديم الخدمات لهذه المرافق.

وعن الاسباب التي جعلت الأمانة تجري بعض التعديلات هي الاختناقات المرورية في عدد من الشوارع وجوب اجراء دراسات فنية لمعالجة ما يمكن معالجته. وعلى سبيل المثال فإن الأزمة المرورية التي كان يشهدها دوار الداخلية (جمال عبد الناصر) دفعنا الى التفكير بضرورة ايجاد حل ولو جزئي لتخفيف الضغط المروري من خلال ايجاد مسارب وفتحات اضافية، كما أن تكرار الحوادث على طريق الجامعة دفعنا لانشاء نفق الجامعة وبعده نفق المستشفى وكذلك توسعات على جسر المدينة الرياضية ومدخل القصور الملكية وغيرها.


د. ممدوح العبادي


م. حسني ابو غيدا

العطاءات الحكومية .... وكيفية طرحها

دائرة العطاءات الحكومية في وزارة الاشغال العامة والاسكان هي الجهة المخولة بطرح العطاءات المتعلقة بالطرق في كافة انحاء المملكة حيث تستلم الدائرة طلبات من الوزارات والدوائر الاخرى لطرح عطاءاتها كما يقول المهندس محمود مراد مساعد مدير العطاءات ومن ثم تقوم بدراستها والاشراف عليها او التنفيذ. وتزود الدائرة بكافة الشروط المرجعية والوثائق حيث تتأكد الدائرة من مطابقة الشروط المرجعية والوثائق للأنظمة والتعليمات. بعدها تعلن في الصحف عن طرح العطاء حسب أسس محددة. وتستلم الدائرة العروض المقدمة من المشاركين في المناقصة وتعرض هذه العروض على اللجنة المركزية. بعدها تتم دراسة العروض من قبل لجان فنية وترفع تنسيباتها الى اللجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب.

الاجراء القانوني

وفي حالة عدم تمكن المتعهد الذي رسا عليه العطاء وباشر العمل في المشروع من تنفيذ المشروع او اخفق في جانب منه فإن الوزارة تقوم بمصادرة كل آليات المتعهد وجميع ما يملك في موقع العمل ... كما تطلب منه الوزارة طرح عطاء جديد على حسابه. كما أن الحكومة تقوم بمتابعة حقها من المتعهد الذي لم يقم بتنفيذ العمل في المشروع نتيجة لعدم وجود السيولة النقدية معه.

اقتصاد

لا لضريبة المبيعات

● احمد النمري

تنفيذاً للبنود الواردة في خطاب النوايا الموجه الى صندوق النقد الدولي الذي يحدد الخطوات والقرارات المالية والنقدية التي تعهدت الحكومة الاردنية بوضعها وتطبيقها في نطاق ما يسمى «بالبرنامج الوطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي» للسنوات ٩٢ ـ ٩٨، سارعت وزارة المالية مجدداً الى إعادة صياغة مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات الذي سبق تجميده في بداية ١٩٩٣ بسبب المعارضة الشعبية الواسعة له من قبل دوائر الاعمال، والأحزاب السياسية والصحافة، وجمعية حماية المستهلك والنقابات المهنية والعمالية.

يأتي مشروع قانون ضريبة المبيعات في صيغته القديمة الجديدة في نطاق سلسلة من القرارات والقوانين المالية والنقدية التي تسارعت مع انفجار الأزمة الاقتصادية وبروز مشكلة المديونية الخارجية في ١٩٨٨، ومنها قرار الحكومة بتعويم وتخفيض سعر صرف الدينار في (١٥) تشرين اول ١٩٨٨ الذي اطلق موجات متلاحقة من ارتفاعات الأسعار، وفرض قانون ضريبة الاستهلاك رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٨ الذي ادخل سلعاً جديدة لم تكن خاضعة لقانون المكوس (الانتاج)، واضيفت اليه، أي قانون الاستهلاك، سلع اخرى مرتين في (٥) تشرين ثاني ١٩٩١، وشهر حزيران ١٩٩٣، واضافة اعباء اكبر في قانون الضريبة الاضافية.

القوانين السابقة، وفي مقدمتها قانون الضريبة على المبيعات جبائية وتحصيلية في جوهرها، وتؤدي الى زيادة الأعباء على المستهلكين الكادحين من أصحاب الدخل المحدود والمتدني لأن قيمة الضريبة تضاف في النهاية الى سعر السلعة والخدمة المباعة الامر الذي يعني مع ثبات الدخل تقلصاً فعلياً في القدرة الشرائية للمستهلكين، وتدني في مستوياتهم المعيشية علماً بأن مشروع ضريبة المبيعات الجديد يهدف الى سريانه على خدمات عامة جديدة.

وبينما يتوضح ما سبق أسباب معارضة العمال والموظفين وكافة اصحاب الدخل المحدود والمتدني لهذه الضريبة فإن غالبية رجال الأعمال يقيسوا بدورهم مخاطر هذه الضريبة في تقليص الدخول الحقيقية للمستهلكين، وحتمية تراجع مستوى طلبهم الفعال على السلع والخدمات، والمنافسة الأجنبية للسلع المحلية، وتوقعهم حدوث ركود اقتصادي لاحق يصاحبه تصاعد كبير في معدل البطالة.

تراجعت وزارة المالية في مشروع ضريبة المبيعات الجديد الذي انفردت بصياغته عن شروط التسوية التي قبلتها على مضض أوساط في دوائر الاعمال التي شاركت في اللجنة الرباعية التي اعدت مولد مشروع الضريبة الاول، والذي تضمن تحسينات محدودة مثل جعل الحد الادنى للضريبة ٥٪ بدلاً من ١٠٪، وعدم جواز إضافة سلع جديدة او تغيير معدلات الضريبة او الانتقال الى المرحلة الثانية لها إلا بقانون جديد يوافق عليه البرلمان، وان يكون سريان هذا القانون في نطاق اجراء إصلاح ضريبي شامل ومتكامل.

تدعو الحكمة جميع المعنيين المتأثرين سلبياً بهذا القانون الى الاستمرار في معارضة مشروعه المقترح، وان يكون البديل له الوصول الى مشروع وطني مستقل ومتفق عليه لمواجهة الأزمة الاقتصادية من جهة، ومن جهة ثانية لمعالجة مشكلة مديونية الأردن الخارجية بالعمل من اجل شطب جانب منها، وشراء جانب آخر بخصم، وسداد رصيد الدين بعد إعادة جدولته بتحويله الى دين للداخل بطرح سندات دين للاكتتاب العام الداخلي تخصص حصيلته لغرض فقط سداد الديون الخارجية.

شكوى لموظفي كهرباء الكرك

حاول موظفو سلطة الكهرباء في الكرك خوض حوار مع ادارتهم لحل اشكالاتهم الوظيفية التي تسبب لهم معاناة يومية، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل رغم كثرة الشكاوى.

ويختصر الموظفون معاناتهم في رسالة خاصة ارسلوها «للاهالي» بالاشكالات التالية:ـ

خضوع عدد كبير من العمال لنظام المياومة منذ وقت طويل، والتأخر بصرف رواتبهم، وعدم شمولهم بمظلة التأمين الصحي.

إضافة إلى عدم إعتراف الضمان الإجتماعي بإصابات العمل الا وفق شروط مستحيلة التوفر، وخضوع الموظفين لنظام التأمين الصحي الخاص بالشركات، رغم انها تخصم مخصصات شهرية بهذا الخصوص، وصرف علاوة صعوبة العمل للعاملين في المكاتب الادارية وحجبها عن العمال الميدانيين.

* فرع للعفو الدولية في الكرك:

أبدى العديد من المواطنين في محافظة الكرك رغبتهم بالتعرف على عمل فرع منظمة العفو الدولية الذي شكله طلاب جامعة مؤتة في المحافظة مؤخراً.

البحث عن مقبرة رومانية غير موجودة

* اجبر رجل متنفذ ومسؤول سابق في منطقة البلقاء دائرة الآثار العامة على تكليف مزيف خاص للتنقيب عن الآثار بالحفر والتنقيب بالقرب من مزرعته وبيته، بحجة وجود مقبرة رومانية قديمة.

صاحبنا قام بالمقابل بالحصول «وبسرعة» على ترخيص لتأسيس استراحة ومتنزه ومطعم لتنشيط المنطقة سياحياً، وتنشيط حيويته مالياً. حدث ذلك قبل أن تكتشف المقبرة المذكورة. والمسؤول السابق يقوم الآن بحملة دعائية في هذا المجال.

سد الكرامة والتوضيح الحكومي المطلوب

وجهت جهات واوساط اكاديمية وفنية انتقادات وتحذيرات حول المخاطر الارضية لاقامة هيكل سد الكرامة في موقعه الحالي. وحول امكانية ارتفاع نسبة الملوحة في مياهه، ومع ذلك، ورغم تقدير تكلفة هذا المشروع بحوالي ٩٠ مليون دولار، واقتراح بدائل له في الشمال والجنوب فإن وزارة المالية وسلطة وادي الاردن اكتفت بأحاديث صحفية وتلفزيونية متناثرة للاجابة على التساؤلات المطروحة.

وزارة المياه مطالبة بالوصول الى قرار نهائي ونشر تفاصيله بما يضع النقاط على الحروف ويضع حداً للبلبلة والقلق في أوساط الرأي العام حول جدوى وأهداف مشروع السد المقترح.

الحكومة تشكو العجز في الموازنة

وتتحدث عن زيادة موظفي الدولة!!

● من خليل خوري

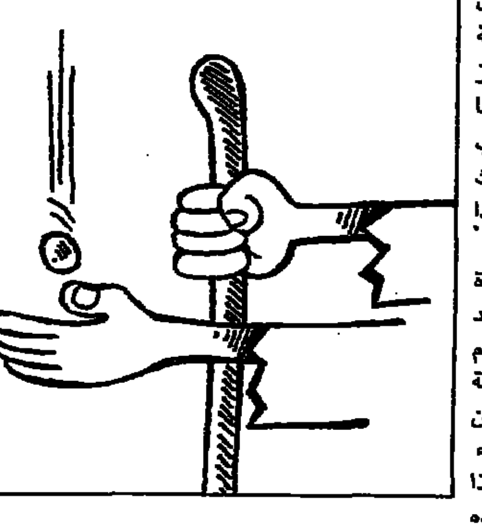
في سياق التصريحات التطمينية التي تطلقها الحكومة مع بداية كل سنة مالية جديدة، او كلما عقدت النية لفرض مزيد من الضرائب، فقد اعلن الدكتور المجالي ان الحكومة تنظر بعين العطف الى مطالب الجهاز البيروقراطي العامل على ملاك الدولة وهي بصدد انهاء قوائم التعديلات والزيادات التي تمنحها لهؤلاء الموظفين بمجرد ان تبدأ حصيلة ضريبة المبيعات في التدفق على خزينة الدولة.

وحول وعود الحكومة ونواياها بتمرير الزيادة المطلوبة فقد شكك عدد من المحللين الماليين والمراقبين الاقتصاديين بان تكون الاموال المتوفرة في خزينة الدولة كافية لتغطية الزيادات المقررة والتي لا تقل عن ٩٠ مليون دينار.. ويستبعد هؤلاء المراقبون بان تتبنى هذه الحكومة سياسة ضغط النفقات الجارية والتركيز في ذلك على المخصصات المرصودة للرحلات المكوكية التي يقوم بها المسؤولون في ارجاء هذا العالم تحت غطاء الحصول على المساعدات وابرام الاتفاقيات والمشاركة في الندوات، ويقول هؤلاء المراقبون بانه لو توفرت النية لدى طاقم الحكومة على تقليص النفقات وبالتالي التنازل عن الايفادات والمياومات التي يستوفونها بعد نهاية وبداية كل رحلة مكوكية، لما استنجدت بخبراء صندوق النقد الدولي للحصول منهم على المشورة الصادقة في ابتكار ضريبة المبيعات؟

فاذا كان الطاقم الحكومي لا يتمتع بالمرونة الكافية للتنازل عن امتيازاته المنوه عنها لاسباب ذاتية وموضوعية فمن اين ستأتي الحكومة بمبلغ التسعين مليون دينار المطلوبة لتغطية تعديلات وزيادة الموظفين؟ جوابا على ذلك فان الحكومة اذا نوت فانها لن تعدم الوسائل لذلك والاحتمال الاقوى اما ان تلجأ الحكومة الى «نبعة» مؤسسة الضمان الاجتماعي فتقترض المبلغ من هناك بفوائد بسيطة وبشروط ميسرة جدا جدا. كما سبق للحكومة ان اقترضت من هذه المؤسسة كلما تأزمت اوضاعها المالية بغض النظر عن الوضع «الاكتواري» للمؤسسة والتزاماتها تجاه المشتركين. فهي قادرة ان تغرف من نبعة المؤسسة في أي وقت وبالمقدار الذي تريد طالما ان المشتركين إلا يمارسون اي سيادة على اموالهم فهي اموال مرهونة في جيب الحكومة لاسباب ديمقراطية لا يدركها لا مجلس الادارة الحكومي الذي يتصرف بهذه الاموال اقراضا واستثمارا وتجميدا في البنوك، وتسليف فلان وعلان من القوى البيروقراطية المتنفذة بما يتلاءم في كثير من الاحيان مع مصالح الحكومة ومجلس الادارة الذي يدير المؤسسة ويتعارض في نفس الوقت مع مصالح المشتركين الذين لهم فقط الحق في اموال المؤسسة عند الوفاة او الاصابة او العجز بينما ادارة اموال المؤسسة هي من حق الدولة!

ان تلجأ الحكومة الى نبعة فهذا احتمال قائم وضمن حدود السيولة النقدية المتوفرة، اما اذا قصرت موارد الضمان او ادى سحب كامل المبلغ بالكامل الى ازمة «اكتوارية» عندئذ فان الحكومة ستجد نفسها مضطرة ان تلجأ الى تمويل الزيادات بالعجز، اي ان تطبع بنكنوت بدون ان يكون للعملات الورقية المصدرة اي غطاء من بوتاس وفوسفات وخضار وفواكه وغيرها من النواتج المحلية او من العملات الصعبة.

عجز مالي في وزارة التربية



كثر الحديث بين موظفي وزارة التربية والتعليم عن وجود عجز مالي في الوزارة حيث أنها لم تقم بتسليم الرواتب لموظفيها لغاية الثالث والعشرين من هذا الشهر.

مع العلم أن الوزارة اعتادت كما يقول عدد من موظفيها تسليم رواتبها في نهاية السنة في الثامن عشر من كانون الاول وذلك لبدء العام الجديد غير أن هذا لم يحصل في هذه السنة.

الجهات المختصة بالأمور المالية في الوزارة تقول أن عدم تسليم الرواتب لغاية الآن قد يعود الى أن الموافقة عادة ما تكون من وزارة المالية ومن ثم تسليم الرواتب للموظفين.

أما في الأعياد فيكون هناك استثناءات حيث تسلم الرواتب قبل الرابع والعشرين من الشهر.

هكذا من الأصل

تعويضات الخليج ...

مؤامرة على تعويضات اللاجئين

● من باسم القيسي

وقف « محمد الغول » على شباك موظف الأمم المتحدة في أحد المكاتب الفرعية يطالب بضمه الى كشوفات اللاجئين.

وعندما طالبه الموظف بوثائق تثبت أحقيته في التسجيل في كشوفات اللاجئين ابتسم بخبث وقال : لا يوجد لدي وثائق : كيف تريدون أن أثبت أني « لاجيء » « بعد أن توقفت عن استلام الطحين والسمن ».

وبعد أن تجاهل الموظف مطالبه احتج بعنف قائلاً : الله أكبر ، مهجري الكويت قبضوا تعويضاتهم ، ونحن فقدنا كل شيء.

« الغول » واحد من مئات الآلاف اللاجئين الموجودين في الأردن ، والذين ربطوا تعويضاتهم الدولية بتعويضات الخليج ، واعتبروا أن الثانية مقدمة للأولى.

يقول الموظف « حسين الخليل » : كلما سمعوا بتعويضات الخليج يزداد عدد المراجعين ، وعندما لا نجد لهم أسماء في كشوفاتنا « يحتجون » بعنف ، ويعتقدون أن كشوفاتنا هي التي ستثبت أحقيتهم في التعويض الدولي عن أراضيهم وبيوتهم في مناطق عام (١٩٤٨) .

ويتجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن المليون لاجيء ، (باستثناء النازحين ومئات الالاف غير المسجلين) . وبحسب مصادر مسؤولة في الوكالة لا يوجد رقم دقيق ، بسبب التعديلات الطارئة والدائمة على سجلاتهم من وقت لآخر.

في الوقت الذي تتعامل فيه الوكالة وممثلوها في الأردن مع جماعات منظمة في الضفة الشرقية تطالب بضمها الى كشوفات اللاجئين.

فعشائر « النصيرات » المقيمة في مخيم البقعة ، والتي يتجاوز عددها « ٥ » آلاف نسمة تقول أن « التسجيل » من أهم حقوقها.

يقول« أحمد النصيرات » وهو مقاتل سابق في حركة « فتح »: لا بد أن نحفظ حقوقنا في أراضينا وبيوتنا القائمة في « أريحا » ونخشى أن « تأتي » الترتيبات الحدودية على هذه الحقوق ، بالمقابل لا تبدو أجهزة وكالة الغوث في الأردن مهيأة في هذه المرحلة للتعامل مع مئات الآلاف من الباحثين عن التعويضات.

يقول المسؤول الاعلامي للوكالة (مطر صقر) : صحيح أننا لم نعد مجرد وكالة معنية بتقديم « الأرز والسمنة » ، وصحيح أنه ثمة دوراً سياسياً تتأثر به ، وتمارسه الوكالة ، لكن الصحيح أيضاً أن هذا الدور إداري وليس تنفيذياً ، بمعنى أنه صاحب قرار.

ويضيف : لا جديد في مسألة التعويضات ، لم نتلق أية تعليمات إضافية بهذا الخصوص ، الناس تتوهم بأن الوكالة معنية بهذا الموضوع ، وترتب لوضع ما ، وهذا غير صحيح.

وقال « مطر » : كلما تحدث نقلة في محادثات السلام ، أو يسمع الآخرون بتعويضات الخليج ، يتدفق علينا المواطنون ، ويربكون عملنا ، حتى أنهم يدفعون الموظفين للتعامل بعنف في بعض الأحيان.


غازي الصوراني

سألناه عن عمليات إعادة التسجيل؟

فقال : إنها عملية روتينية طبيعية نقوم بها دورياً ، لا علاقة لها بالتعويضات مطلقاً !

وكانت مصادر مسؤولة في الوكالة قد أخبرت « الاهالي » في وقت سابق : ان الوكالة قد قامت بتوحيد بطاقات اللاجئين ، بحيث يمنح كل لاجيء بطاقة واحدة تثبته « كلاجيء » ، بعد أن كان تصنيفهم يتم بنوعين من البطاقات.

يقول المسؤول الاعلامي : بعد تغير طبيعة الخدمات المباشرة التي كانت تقدمها الوكالة للاجئين أصبح هدف الادارة تثبيتهم كلاجئين ضمن بطاقات موحدة.

علماً أن تصنيفهم كان بقائمتين ، الأولى للمنتفعين المباشرين من الخدمات التي أخذت طابعاً سياسياً في هذه المرحلة ، والثانية للذين فقدوا حق الانتفاع لأسباب متعددة.

والهدف من هذه العملية ، يتابع السيد مطر ، هو اجراء إداري ، لا علاقة له بأي قرارات سياسية. في الوقت الذي أشارت فيه مصادر أخرى في الوكالة الى أن هذا الاجراء له علاقة بقرارات سياسية متوقعة أخذت « المفوضية » العامة للوكالة في « فيينا » علماً بها.

وتقول المصادر : أن « التعليمات » من فيينا واضحة وصريحة ، بتثبيت عملية التسجيل عند حدود معينة ، وبتجاهل مطالب التسجيل الجديدة.

وتؤكد مصادرنا : أن أطرافاً دولية متعددة لها مصلحة مباشرة ، لوقف الاضافات في عملية التسجيل ، وتقول : ان القيادة الفلسطينية تجاهلت مؤخراً تقارير داخلية ، تحذر من « مؤامرة » تقوم بها الاطراف بالتعاون مع المفوضية العامة لوكالة الغوث لتجريد الكثير من الفلسطينيين من صفة اللجوء وتثبيتهم كمواطنين في أماكن عملهم.

وتقول المصادر : أن العديد من اللاجئين يطالبون حالياً بالتخلي عن الجنسية الاردنية عند مراجعة كشوفاتهم كاشتراط مسبق لتثبيتهم « كلاجئين » بهدف إعاقة تسجيلهم وتعجيزهم ، وحرمانهم من حقوقهم.

وهذا ما يؤكده الحاج « محمود عوض » من بئر السبع « للاهالي » : يقول : ذهبت للتأكد من اسمي في الكشوفات فقالوا لي : عليك أن تتوقع تنازلاً عن جواز سفرك الأردني ، وتوقعه من الحكومة الأردنية إذا أردت أن تكون لاجئاً.

ويضيف : أعتبر أن « التعويض » من حقي ، والعودة أيضاً من حقي ، لكني لست مستعداً الآن لاتخاذ قرار بالتنازل عن الجنسية الاردنية : ويقول : أنا لا أشتري سمكاً ببحر !

من جهته ينفي المسؤول الاعلامي للوكالة ما سبق جملة وتفصيلاً ويقول : « هذا هراء » ، ويوضح : مسألة التعويضات أصلاً غير مطروحة للبحث الآن ، فكيف نتحدث عن افتراضات بشأنها.

ويقول : لسنا معنيين بجنسية الافراد الذين حملون صفة « اللجوء » أثناء تعاملنا معهم وتقديم خدماتنا . ويستبعد أن يكون هذا الكلام دقيقاً ، بسبب عدم وجود مبرر للمطالبة بالتخلي عن جنسيات اللاجئين ، وعدم وجود توجيهات إدارية بهذا الخصوص ، وبموجب القرار « ١٩٤ » فإن حق التعويض المنصوص عليه مرتبط بحق العودة ، يقول السيد مطر : حسب فهمي لهذا القرار ، فإن التعويض من حق الذي لا يرغب بالعودة.

ويضيف : لكن لا القرار ، ولا المفاوضات حددت قيمة التعويضات ! أو الجهات والدول التي ستدفعها والتي ستقبضها ، أو الوقت الذي سيمنح فيه هذا الحق .

من جهة أخرى يكشف الناطق الرسمي باسم « حماس » « للأهالي » النقاب عن الأسباب الحقيقية التي دعت فيها قيادة تونس « لتجاهل » مسألة « التعويضات » التي كانت تعتبرها إحدى الأولويات.

يقول المهندس « ابراهيم غوشه » : لقد فوجيء المفاوضون الفلسطينيون الذين اجتمعوا مع قيادة عرفات مؤخراً ، في تونس بمطالب اسرائيلية محددة ، اشترطها الاسرائيليون لبحث مسألة التعويضات باعتبارهم الجهة الدافعة لها.

ويضيف : طالب الاسرائيليون كاشتراط مسبق بتعويض مماثل لـ حوالي (٧٠٠) ألف مواطن اسرائيلي ، تركوا ممتلكاتهم في الدول العربية ويقيمون في اسرائيل وقدموا كشفاً فاجأ الفلسطينيين ، يتضمن قوائم بأسماء هؤلاء الاسرائيليين ، وممتلكاتهم التي تركوها بمنتهى الدقة.

وهي نقطة أثارها الباحث الفلسطيني غازي الصوراني عندما أكد «للاهالي» ان مسألة التعويضات غير منظورة الآن والحديث عنها لا يتجاوز العموميات.

وكان قياديون فلسطينيون قد نقلوا مؤخرا لقيادة عرفات مخاوفهم من الاخطار التي يسببها الحديث عن التعويضات معتبرين انها تكريس لمفهوم الوطن البديل المرفوض فلسطينيا.

يقول الصوراني: الحكومة الاردنية والقيادة الفلسطينية تريد اموال التعويضات لحل ازمتها بعيدا عن المواطن الفلسطيني صاحب الحق المباشر بالمسألة والمعني فيها.

ويحذر الصوراني من الحديث عن التعويضات باعتباره اعترافا بشرعية استحقاقات اتفاق غزة ـ اريحا، ونتائجها الموضوعية على ارض الواقع.

ويقول: جميع الاطراف بما فيها الامم المتحدة غير مستعدة لاعطاء الموضوع بعدا عمليا. والموضوع مؤجل ولا يقع في نطاق الاولويات لانه يثير اشكاليات مزعجة لبعض الاطراف في هذه المرحلة.

ويعتبر الصوراني ان التعويضات في المرحلة اللاحقة لـ «خمس» سنوات شكل من اشكال الاثارة لفتنة الصراع بين ما هو اردني وما هو فلسطيني، ويقول: هذا الموضوع سيثير اشكالية خطيرة.

هموم العاملين في وكالة الغوث

نتائج وخيمة لسياسة تقليص الخدمات

رفع العاملون في وكالة الغوث مذكرة استعرضوا فيها النتائج الوخيمة المترتبة على تطبيق الاجراءات الاخيرة الرامية الى تقليص خدمات وكالة الغوث. واوضحت المذكرة ان ادارة الوكالة قد واجهت بالسلب مطالب العاملين فيها. وبينوا المخاطر السياسية الناجمة عن هذه الاجراءات حيث يجري التخلي عن مسؤليات الوكالة تجاه الشعب بمعزل عن تامين حقوقه الوطنية.

وعددت المذكرة صور المعاناة التي يواجهها العاملون في الوكالة على مختلف الصعد وجاء في المذكرة:

الرواتب والاجور

تقول المذكرة ان الوكالة وفرت حوالي ١٢،٥ مليون دولار في كل عام من الاردن وحدها بسبب فروق اسعار صرف الدولار وان هذا الامر لم ينعكس باي حال على حقوق العاملين رغم انخفاض القوة الشرائية للدينار الاردني.

كما ان سلم الرواتب المعمول به في الاردن يختلف عن سلالم رواتب الوكالة في جميع الدول المضيفة الاخرى وحتى الحكومة الاردنية ايضا. وذلك على النحو التالي:

أ ـ تبلغ نسبة سلم رواتب الدولة المضيفة الاردنية بين العمال والدرجة الاولى هي كنسبة ١ الى ٣.

ب ـ سلم رواتب وكالة الغوث في الدول المضيفة الاخرى كنسبة ١ ـ ٣ بين الدرجة الاولى والدرجة ٢٠.

ج ـ سلم رواتب موظفي وكالة الغوث في الاردن بين درجة ١ الى درجة ٢٠ هي كنسبة ١ الى ٨،٥.

وعليه طالبت الوكالة بضغط سلم رواتب الموظفين في الاردن اسوة ببقية العاملين في وكالة الغوث في مناطق عملياتها بنسبة ١ الى ٣.

علاوة العائلة

يطالب العاملون برفع علاوة العائلة تمشيا مع ارتفاع مؤشرات الغلاء في الاردن، ان موظفي وكالة الغوث في الاردن ليؤكدون على ضرورة التزام الوكالة بتعهداتها السابقة، ونحن اذ نقبل باجراء مسوحات شاملة تتضمن كافة الامتيازات التي يتمتع بها المثيل المحلي في الدولة المضيفة على ان يكون باشراف دولي محايد، كما حصل عام ١٩٨٤م وللمثيل المحلي في نظرائهم:

١ ـ المؤسسات الحكومية: وزارة التربية والتعليم، المدارس الخاص والمدارس الدولية.

٢ ـ المؤسسات الخاصة وشبه الخاصة: شركة الفوسفات، المصفاة، البوتاس.

٣ ـ وزارة الصحة والمستشفيات الخاصة.

٤ ـ المؤسسات الدولية المماثلة في الاردن.

حجم العمل

ان تقليص الخدمات الذي تنفذه الوكالة له انعكاسات سلبية ليست على اللاجئين وحدهم وانما على العاملين ايضا.

ـ زيادة اعداد الطلاب في الصف الواحد: حيث اتخذت الوكالة قرارا بزيادة اعداد الطلاب في الصف الواحد الى ٥٧ طالبا: وهذا بدوره يؤدي الى زيادة حجم العمل بما يقارب الخمس، وله تاثير سلبي على العملية التعليمية التعلمية.

ـ الكوادر الادارية في مدارس الوكالة: تخلو المدارس من الكوادر ذات الضرورة اللازمة لعملية التعليم مقارنة مع المثيل المحلي وعلى سبيل المثال: المرشد النفسي، قيم المكتبة، مشرف المختبر، سكرتير اداري، «مساعد مدير في اغلب المدارس» وهذا يتنافى مع توفير المناخ الملائم للبيئة التعليمية المناسبة الذي اكدت عليه حقوق الطفل عام ١٩٨٩م.

ـ زيادة المرضى المراجعين للعيادات الصحية: اذ ان مراجعي اليوم الواحد للطبيب الواحد يصل الى ١٤٠ حالة مرضية وهذا ينعكس على الاداء الصحي وكذلك على الكادر الصحي «كاتب العيادة، فني المختبر، التمريض، الصيدلي».

ـ العمال واذنة المدارس: ان الاذنة في قسم التعليم يتحملون من عبء الاعمال ما يعادل اربعة اضعاف مثيلهم بينما عمال الصحة يؤدون عملا يعادل خمس اضعاف مثيلهم، علما بأن واقع عمال الصحة في الوكالة يخصم «٢٥٪» من العدد المقرر حسب الكثافة السكانية، وهذا لا يحدث الا في الاردن فقط، اي ان ربع العمال لا يتم تعيينهم.

مكافأة نهاية الخدمة والتقاعد الطوعي المبكر

لا يحصل موظفو الوكالة على مكافأة نهاية الخدمة الا بعد ثلاثين سنة عمل، ويحرم الموظف اذا استقال قبل تلك المدة من المكافأة، بالرغم من ان انظمة وقوانين الدول المضيفة والنامية والشركات والمؤسسات تمنح الموظف المستقيل مكافأة نهاية الخدمة في حال الاستقالة. وهذا ـ مكافأة نهاية الخدمة ـ لثلاثين سنة عمل او ٥٥ سنة من العمل مجحف بحق العاملين، فكثير من الموظفين يموت قبل سن التقاعد، وعليه فان العاملين يطالبون بتخفيض سن التقاعد الطوعي المبكر الى ٢٥ سنة عمل و٥٠ سنة عمر، ويترك للموظف اختيار الانسب، وفي حال توفر فرصة عمل مناسبة للموظف يجب ان يعطى مكافأة مناسبة. ان كثيرا من الدول تخصص راتب شهر مثلا عن كل سنة عمل ويتضاعف هذا كلما زادت مدة عمل الموظف حتى انها تصل الى راتب شهرين او ثلاثة لمن امضى من ٢٠ ـ ٣٠ سنة (سنة خدمة)، فلماذا لا يكون هذا حال المستخدمين مع هيئة عالمية انسانية؟

ـ لقد قامت وكالة الغوث في مرحلة سابقة باجراء دراسة على مفهوم تعويضات نهاية الخدمة مقتصرة مع رب العمل المثيل، وعرفت تلك بدراسة لجنة (باك) ونؤكد على ضرورة اخراج هذه الدراسة الى حيز الوجود، او القيام باجراء دراسة جديدة مماثلة باشراف طرف محايد.

الفراغ القانوني في حالة الانهاء الجماعي للعاملين

يعاني العاملون من واقع قلق وظيفي وذلك للفراغ القانوني وعدم وجود تشريع في انظمة الوكالة يحكم العلاقة بين العاملين ورب العمل «الوكالة» اذا انتهت خدماتها، ويبدأ هذا القلق في ظل المرحلة السياسية الحالية حيث اقتنع الكثير منهم بمحدودية الوقت لخدمات الوكالة التي امعنت في تقليص خدماتها، وحيث ان التشريع دائما يسبق التنفيذ والتطبيق، عليه فان العاملين يطالبون بـ:

أ ـ ضرورة وجود تشريع مفصل واضح يحكم العلاقة بين العاملين وادارة وكالة الغوث في حالة الانهاء الجماعي.

ب ـ قيام تشريع يوضح العلاقة بين العاملين وادارة وكالة الغوث في حالة الانهاء الجماعي.

ب ـ قيام تشريع يوضح العلاقة وتنظيم مكافأة نهاية الخدمة، يجعل راتب شهر للسنوات من ١ ـ ١٠، وراتب شهرين للسنوات من ١٠ ـ ٢٠، وثلاثة شهور للسنوات من ٢٠ فما فوق.

ج ـ قيام تشريع يوضح العلاقة والدرجة في حالة رغبة (الوكالة) في انهاء اعمالها واسناد المهمة الى رب عمل آخر، وفي حالة رغبة المستخدم الاستمرار في العمل مع البديل (الخيار للمستخدم في حالة انهاء العقد).

د ـ حصول الموظف ـ في حالة الانهاء ـ على مكافأة نهاية الخدمة مضافا اليها بدل فقدان وظيفة.

ان كافة الانظمة والقوانين وحتى في الدول النامية تمنح موظفيها مكافأة نهاية الخدمة والاستقالة او الانهاء الجماعي عدا انظمة الوكالة وقوانينها.

ووقع المذكرة كل من السادة: محمد محيسن رئيس اللجنة التنفيذية للمعلمين وابراهيم ابو جنيد رئيس اللجنة التنفيذية ـ الخدمات وعبدالرحمن حمدان رئيس اللجنة التنفيذية للعمال ومحمد نايف ابو صفية رئيس اللجنة التنفيذية / الرئاسة.

الانتخابات النيابية
... واحزاب الحركة الوطنية الاردنية

عمان ـ الاهالي

اصدر حزب الشعب الديمقراطي الاردني ـ حشد ـ كراسا جماهيريا ضمنه خلاصة تقييم الحزب لتجربة الانتخابات النيابية الاخيرة. وتعرض الكراس الى خلفيات هذه المعركة الهامة ومجرياتها واشكال التدخل الحكومي للتأثير في نتائجها وتأثير ذلك على مستقبل الحياة السياسية والديمقراطية في البلاد. وقيم الكراس بروح نقدية عالية طريقة اداء الحزب واحزاب الحركة الوطنية ودعا الى فتح حوار وطني موضع لاستخلاص الدروس اللازمة من هذه المعركة الكبرى.

وكانت اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الاردني ـ حشد ـ قد اختتمت دورة اجتماعاتها العادية في بداية كانون الاول ١٩٩٣ بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها مختلف المنظمات الحزبية.

وفيما يلي نص هذه الوثيقة التاريخية الهامة.

*مقدمة

استهدف حزبنا من المشاركة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ الوصول الى تنظيم وتأطير التيار الديمقراطي الجماهيري العريض في البلاد كتيار سياسي اجتماعي فاعل ومؤثر، يفتح الطريق للبناء التنظيمي والجماهيري لهذا التيار في مواجهة السياسات والتطورات الجارية في البلاد وتأثيرها على موازين القوى والصراع الدائر بين الطبقة الحاكمة والقوى والفئات الشعبية بما تحمله من نتائج تمس مصالح الاغلبية من الشعب. وكان واضحا ان هذه الحملة السياسية الكبرى تأتي في ظروف معقدة دخلت فيها البلاد والصراع العربي ـ الاسرائيلي مرحلة جديدة وقادت الى توقيع اتفاقات ثنائية غير عادلة وغير متوازنة مع العدو، وحملت مخاطر كبرى على مستقبل الاردن ككيان سياسي وعلى دوره الاقليمي. كان حزبنا ينظر لهذه الحملة السياسية الكبرى باعتبارها مدخلا هاما لاستنهاض الحركة الشعبية التي اصابها التراجع لاسباب عديدة في اعقاب حرب الخليج الثانية والانهيارات التي وقعت في البلدان الاشتراكية. وبفعل سياسة الانكفاء والاحتواء والميل لدى قسم واسع من الاحزاب الى التكيف مع سياسات الحكم، والاوهام التي سادت بعد انتخابات عام ٨٩ والقرار الميثاق وبعض القوانين، والترخيص العلني للاحزاب. تلك الاوهام التي تقول بأن الحكم يسير باتجاه ارساء النهج الديمقراطي على مختلف المستويات. وان الحكم، مستفيدا من تجربته الماضية، سيضطر لاحداث توازن في المعادلة السياسية القائمة في البلاد وفي المؤسسات التشريعية والتنفيذية بما يعطي القوى الديمقراطية دورها ووزنها السياسي». وغاب عن هذه القوى ان الحكم لا يمكن ان يستند في هذه المواجهة الى الاحزاب الديمقراطية التي كانت حتى وقت قريب تعمل في ظروف السرية والقمع الطبقي والسياسي من قبل الحكم، وان الصراع سيأخذ مجرى آخر لا يقيم للمشاركة الشعبية وزنا ويصر على الاستئثار بكل شيء ويتفادى التطبيق العملي للتعددية السياسية والحزبية.

ان التطورات التي جرت في البلاد على امتداد السنوات الاربع الماضية على المستوى السياسي والاقتصادي خصوصا ما تحقق من الانفراج الديمقراطي، قد مكنت النظام من اعادة تنظيم قاعدته الاجتماعية ولاجتذاب بعض الفئات الوسطى والعليا من المجتمع والتي اصبحت جزءا من التحالف الطبقي الحاكم والتي تعتبر ان ما وقع من انفراج هو كافة وان الطريق مفتوحة امامها للمشاركة في القرار والنفوذ والمصالح.

وبذات الوقت، فقد استمرت الاحزاب السياسية الديمقراطية من خلال سياساتها وتحالفاتها على المستوى الوطني خاصة في اطار «التجمع» باعطاء دور القيادة للعناصر المستقلة التي يميل الجزء الاكبر منها الى الانخراط في الحكم مكتفيا بانجازات تقتصر على المصالحة الشاملة وما تركته تلك المفاهيم من تأثير فعلي على دور وسلوك الاحزاب السياسية في الصراع السياسي والطبقي القائم في البلاد.

في مثل هذه الظروف بدأت الانتخابات فعليا قبل اجرائها، فحكومة المجالي جاءت لاهداف محددة، فقد حلت البرلمان، واصدرت تعديلا مؤقتا على قانون الانتخاب «الصوت الواحد للناخب الواحد» وتوصلت الى اتفاق جدول الاعمال مع اسرائيل وشرعت بتنفيذ المزيد من املاءات صندوق النقد الدولي، والتضييق على الحريات العامة بما فيها التدخل المباشر في الانتخابات ضد الارادة الشعبية. اما التيار الثالث الديمقراطي فقد بقي مفككا ومنقسما على نفسه طوال السنوات الاربع الماضية، منقسما في الموقف السياسي ومنقسما حول تقييمه لتجربة التحولات الديمقراطية الجارية، ومنقسما في الانتخابات النقابية العمالية والمهنية وفي الحركة الشبابية والطلابية والمرأة، ومنقسما في المجلس النيابي السابق، ولم يجمعه سوى شيء واحد هو «التجمع» بتركيبته الضعيفة وسياساته المعروفة منذ مدة، اضافة الى ما حملته السنوات الاربع الماضية من انقسامات في صفوف الاحزاب، والازمات الداخلية التي تعيشها وقدرتها المحدودة على التقاط ما هو جوهري ورئيسي من ظواهر وتفاعلات اجتماعية وطبقية جديدة نشأت في البلاد وما يمليه ذلك من اشتقاقات سياسية برنامجية نوعية، فبقي الخطاب السياسي الموجه للتجمعات الفلسطينية عاجزا عن الاستجابة للتطورات السياسية التي وقعت وما تمليه من توجهات برنامجية وتنظيمية تتعامل مع الواقع كما هو، اضافة الى الخطاب السياسي الموجه الى التجمعات الاردنية والذي لا يتحول من العام الى الخاص، بالبرنامج والممارسة ويدافع عن همومها ومصالحها ويخوض الصراع الجماهيري المنظم دفاعا عن حقوقها في الديمقراطية والعيش الكريم.

الاتجاه الثابت للحكم: تحجيم الديمقراطية

على امتداد السنوات الاربع الماضية من عمر التجربة البرلمانية والديمقراطية، تكشفت بوضوح مساعي الحكم لتشذيب الحالة الديمقراطية بافراغها من مضمونها الاساسي وهو المشاركة الشعبية واقتصارها على بعض الاشكال المحددة التي تنحصر ضمن الممارسات الفوقية لنخب السياسيين وتحيل الديمقراطية الى مجرد ديكور خارجي يزين واجهة البلاد، ويختلق شرعية شعبية لسياسات الحكم ويحافظ بالدرجة الاولى على اطلاق يده في اتخاذ القرارات المصيرية بحرية تامة ودون اية اعاقة.

لقد كان ذلك هو الاتجاه الثابت لدى الحكم، وان كان قد انحنى مؤقتا في العامين الاولين من عمر التجربة اما ضغط الحالة الشعبية وعنفوان مجلس النواب الجديد في حينها، وقدم بعض التنازلات لصالح الحركة الجماهيرية والمعارضة المنظمة كتجميد الاحكام العرفية والافراج عن المعتقلين السياسيين، لكنه واصل سياسة التسويف والمماطلة تجاه الاستحقاقات الديمقراطية الرئيسية كتشريع الاحزاب والمنظمات الجماهيرية وابقى هذه الاستحقاقات في وضع معلق، تواجد علني في الشارع دون ترسيم شرعي ووعود بحلول تدريجية بطيئة.

لكن هذا الوضع انقلب تماما ومباشرة بعد حرب الخليج، وتراجع الحركة الجماهيرية، وولادة استحقاقات سياسية دولية واقليمية ومحلية جديدة كان من ابرزها بدء مسيرة التسوية الامريكية وانخراط الاردن فيها ضمن شروط مفاوضات مدريد ـ واشنطن.

وازاء انخراطه في مسيرة التسوية، عكف الحكم على اعادة ترتيب اموره الداخلية فلجأ الى الاجهاز على بقايا تواجد الحركة الجماهيرية في الشارع ـ منع الاجتماعات والمسيرات، وشدد الرقابة على الصحافة والاعلام، وازدادت تدخلاته في شؤون النقابات، وتراجع عن جميع وعوده بشأن حقوق القطاعات الشعبية في التنظيم: المرأة، الشباب، المعلمين.

اما تجاه البرلمان، فقد تواصلت السياسة الرامية الى تهميش البرلمان وقطع صلته بالحركة الجماهيرية، ومارست الحكومة تكتيكات متعددة في هذا السياق، من استيعاب حركة الاخوان المسلمين ودفعهم الى المشاركة بسياساته تارة او السكوت عنها تارة اخرى، الى اظهار العداوة للحركة الاسلامية بتكبير وربما افتعال بعض القضايا «جيش محمد النفير» الى اجتذاب عناصر من التجمع الديمقراطي وتفتيت هذا التجمع واختراقه.

وقد غيب البرلمان عن الاطلاع على اهم الاحداث السياسية، ولم يدع الى دورته العادية فترة اتخاذ قرار المشاركة في مفاوضات السلام، كما جرى التعرض والمساس بهيبته فيما عرف بقضية النفير.

كما نجحت الحكومة في امتصاص اندفاعة مجلس النواب الاولية وتمكنت من استيعابها والوصول الى تسوية مع النواب والكتل النيابية المختلفة، وبذلك حظيت جميع الحكومات بثقة مجلس النواب، وكذلك الموازنات المنسجمة مع خطة صندوق النقد الدولي. ومررت قوانين الاحزاب والمطبوعات والنشر وقانون محكمة امن الدولة، وسلقت على عجل عشرات القوانين الاخرى بينما اجل الى ما بعد حل المجلس القانوني الاخطر وهو قانون الانتخابات النيابية الذي كانت ملامحه واضحة قبل حل المجلس.

اضعاف ثقة الشعب بمؤسسته التمثيلية:

لقد جاء حل المجلس دون موجب دستوري واقرار الحكومة لقانون مؤقت يعدل قانون الانتخابات النيابية ليمثل ذروة النهج الحكومي الذي نجح على امتداد الاربع سنوات في تهميش دور السلطة التشريعية وشل قدرتها على المحاسبة والرقابة والتشريع.

ولم يكتف الحكم بهذه الممارسات بل جعل وجود مجلس النواب برمته اطارا هامشيا، فاجراء الانتخابات النيابية او تأجيلها امر يعود الى التقديرات وينظر له كمسألة تابعة لاولويات اخرى لا بوصفها ركنا رئيسيا من اركان الحكم والدولة الحديثة، وهكذا بقي موضوع الانتخابات رهنا بقرار فردي ولم يكن بأي حال من الاحوال مقرونا بالمبدأ الدستوري الذي ينص على ان الامة هي مصدر السلطات.

اسهمت هذه العوامل جميعها في اضعاف ثقة الشعب بمجلس النواب، اضعفت الثقة بهذه السلطة ودورها في الحياة السياسية ومكانتها، ومن جهة اخرى، اسهمت التجربة في تبهيت الفوارق الواقعية والممكنة بين اداء المعارضة وطروحاتها وبين ممثلي الحكومة في مجلس النواب. ولقد ساعد بعض اطراف المعارضة الوطنية الديمقراطية من خلال ممارساتها واداتها



على انجاز هذه المهمة، مهمة الغاء الفروق بين النهج الحكومي ونقيضه. فمواقف مثل منح الثقة للحكومة وتمرير الموازنة والاحجام عن ممارسة الرقابة والمحاسبة والصمت على الانتهاكات لحريات المواطنين والجماعات والغاء الحواجز بين المعارضة والحكومة من مثل المشاركة في الوفود البرلمانية وتمثيل رئيس الحكومة... الخ، اضافة الى التسليم بالشروط الامريكية لمفاوضات السلام واتخاذ مواقف مؤيدة او محايدة اصلاحية، كل ذلك دفع باتجاه اضعاف القناعة بامكانية التغيير من خلال مجلس النواب.

قانون الصوت الواحد:

استهدف قانون الصوت الواحد بالدرجة الاولى تحجيم نفوذ القوى المنظمة والحد من قدرتها على التحكم بنتائج انتخابات الدائرة وتقليص امكانية التحالفات وحشر الناخبين والمرشحين ووضعهم امام خيارات ضيقة، وهو بالضبط ما يتطابق ومصالح الزعامات التقليدية، العشائرية والمتنفذة والتي تستمد نفوذها من تأييد قواعد اجتماعية محدودة بحدود القرابة او بدائرة التنفيع والخدمات الموعودة.

واذا كان هذا القانون قد استهدف بصورة رئيسية الحركة الاسلامية بوصفها التيار السياسي الاكبر حضورا وتنظيما والاكثر قدرة على استثمار مزايا القانون السابق بالتأثير على مجموع مقاعد الدائرة الواحدة بما فيها مقاعد المسيحيين، فقد كانت القوى الديمقراطية هي الاكثر تضررا من نتائج هذا القانون بسبب من وقائع الانقسام والتشرذم وغياب مركز العمل الوطني الموحد والمنسق لجهود القوى الديمقراطية اضافة الى ضعف التجانس السياسي والفكري والطبقي بين القوى المشكلة للتيار الثالث الديمقراطي.

التيار الحكومي عمل من وقت مبكر على ترتيب استعداداته لخوض المعركة الانتخابية وفق قانون الصوت الواحد. ففي الوقت المناسب استقال، عدد من الوزراء وكبار الموظفين لكي يخوضوا الانتخابات، ويلحظ ان جميع هؤلاء قد برعوا في تقديم خدمات متميزة في دوائرهم الانتخابية اثناء فترة ولاياتهم الوزارية، واجريت استعدادات لترتيب اجماعات عشائرية على امثال هؤلاء المرشحين في معظم المناطق، وثمة مؤشرات عديدة على حصول تدخلات حكومية مباشرة للتوفيق والوصول الى مرشحي اجماع بين مرشحي الحكم، كما جرى ترشيح آخرين بهدف تشتيت اصوات المرشحين الديمقراطيين ومرشحي جبهة العمل الاسلامي.

الحركة الاسلامية تكيفت .. واليسار دفع الثمن

اما الحركة الاسلامية، فقد حاولت التكيف مع القانون الجديد باستثمار انتشارها وامتدادها التنظيمي في مختلف الاوساط والدوائر، ومع ان القانون قلص من امكانية تحكمها بكافة مقاعد الدائرة كما جرى عام ٨٩، الا انها استطاعت توزيع قواها باختيار العدد المناسب من المرشحين وتخصيص جموع وكتل انتخابية لصالح كل مرشح، ولم يحد من قدرة الحركة الاسلامية على استعادة حجمها السابق سوى بعض الاشكاليات الداخلية كما حصل في البلقاء، الخامسة، ماديا، او سوء تقدير القوى كما في اربد اضافة الى مسلسل التدخلات الحكومية، وارتباك هذه الحركة حيال اشاعات التأجيل.

ورغم كل ذلك فقد حافظت الحركة على مواقعها في معظم الدوائر ونجحت في اختراق دوائر الثالثة، جرش، عجلون... في حين لم تتمكن القوى الديمقراطية واليسارية من بلورة قائمة للاجماع الوطني في الدوائر التي يمكن لها ان تضمن ايصال مرشحين مضمونين وهي فرصة شبه مؤكدة في دوائر كالاولى، الثانية، الثالثة، السادسة، اربد،.... ولم يقتصر الامر عند العجز في التنسيق انما ولاسباب تاريخية وموضوعية تجد هذه القوى نفسها مضطرة للتنسيق او التنافس في دوائر محدودة وغالبا ما تكون الدوائر المدنية الكبرى والمقاعد المسيحية بينما يضعف تواجد ونفوذ هذه القوى في الدوائر التقليدية الى درجة انعدام وجود اي مرشح وطني، ولو وجد لكان مرشح اجماع كتحصيل حاصل.

اضافة الى ذلك اسهمت المشكلات الموضوعية التي يعانيها اليسار «عدم تحديد هويته وخياراته السياسية والاجتماعية بدقة» الى تداخل عناصره بعناصر البرجوازية الليبرالية والتقليدية وبعض الاوساط المقربة للحكومة، فقد طرح بعض المرشحين انفسهم اعتمادا على تاريخهم الشخصي والسياسي الذي كان يضعهم تحت مظلة القوى الوطنية والديمقراطية. واسهمت بعض القوى والمراكز البرجوازية والحكومية في تغذية الميول الانقسامية والتخريبية عند بعض الافراد والقوى حيث قدم لبعضهم الدعم المادي، وقايض بعضهم الآخر الاصوات بالاصوات او بالاموال مما ادى الى مزيد من تفتيت القاعدة الانتخابية لقوى اليسار على طيف متعدد الالوان من المرشحين اليساريين حقا واشباه اليساريين واليمينيين، ومن الضرورة ان نشير هنا الى ان بعض القوى اليسارية رأت ان تركز على معاركها الخاصة دون اي حساب لمتطلبات المعركة على المستوى الوطني. فبعض الاحزاب اصرت على المنافسة في دوائر صعبة جدا ما ادى الى التأثير ليس على مرشحيه فقط بل على مرشحيهم المجاورين من الوطنيين الآخرين.

كيف اقترع الناخبون؟

الاجراءات الحكومية المتتالية تجاه مجلس النواب: تهميش المجلس، تعليقه، حله، اضافة الى بقاء الاحوال المعيشية لغالبية ابناء الشعب على ترديها ادت الى اضعاف ثقة الناخبين بجدوى العملية الانتخابية من حيث قدرتها على التغيير السياسي، واحلت بدلا من ذلك وعيا مشوها مفاده تغليب المصالح المباشرة النفعية سواء كانت ملموسة او موهومة على المصالح العامة، واستطاع مرشحو الحكومة رشوة قطاعات واسعة من الناخبين عبر وعودهم بتقديم خدمات وتوسطات من قبيل التشغيل وتسهيل المعاملات «وللمون» على الحكومة، ولم تدخر الجهات الحكومية جهدها في تسهيل مهمة هؤلاء المرشحين.

لقد ادى ذلك الى تغليب المصالح المباشرة الخدماتية على البرامج السياسية، وتراجعت البرامج والشعارات السياسية الى الوراء حتى تجاه القضية الابرز وهي المصير الوطني. وباستثناءات قليلة لبعض مرشحي الاحزاب فقد انخفض مستوى تسييس الحركة الانتخابية او انها اتخذت طابع العمومية الذي لا يغضب احدا من الناخبين.

واطلق قانون الصوت الواحد جميع النعرات العشائرية العائلية والجهوية والطائفية والاقليمية من عقالها، وانخرطت القوى السياسية والاجتماعية في صراعها مستخدمة الادوات القديمة معتمدة على قواعدها الاجتماعية والعشائرية، وغاب من واجهة الصراع الجوهر الاجتماعي السياسي الذي تجسده ادوات التعددية السياسية بشكلها المشرع، والاحزاب، ولنطبق هذا على ابناء الشعبين الاردني والفلسطيني في المخيمات.

تقييم الوضع الذاتي للحركة الوطنية عشية الانتخابات

كشفت نتائج الانتخابات النيابية عن عمق الازمة التي تمر بها احزاب الحركة الوطنية الاردنية ومنها حزبنا : حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)، فقد اظهرت هذه الانتخابات عزلتها الواسعة عن الشعب بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية وذلك نتيجة لسياسات ونهج عمل الاحزاب في مرحلة الانفراج السياسي والتحولات الديمقراطية التي جرت في البلاد .

لقد فشلت احزاب الحركة الوطنية الاردنية ومنها حزبنا في تحويل برامج عملها وشعاراتها المجردة ذات الطابع السياسي العام الى مهمات ملموسة وعلى تماس بالهموم والمعاناة والمصالح المباشرة لجماهير الشعب التي اكتوت بسياسات الحكومات المتعاقبة جراء سياساتها الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية ، فبقيت برامجها في اطارها التبشيري والدعاوي الفوقي العام ، الامر الذي قادها الى الابتعاد التدريجي عن خوض النضالات السياسية الجماهيرية المباشرة دفاعاً عن حقوق ومصالح الفئات الشعبية والكادحة ، واشغلت نفسها كثيراً بالعمل الداخلي والفوقي لفترة طويلة ، ناهيك عن الخلافات التي وقعت في صفوفها والتي الحقت الضرر البالغ في دور هذه الاحزاب على المستوى الوطني .

ويجد هذا المنهج الانعزالي النخبوي جذوره في اساليب عمل الاحزاب وانشدادها للعمل الفوقي ذي المضمون البيروقراطي وفي سياساتها الممارسة مع المؤسسات الجماهيرية والاتحادات النقابية العمالية والمهنية التي تضم عشرات الالاف من الاعضاء . حيث الخطاب السياسي المجرد ذي المضمون التحريضي العام اضافة الى اتباع اساليب العمل الموسمي وسيادة المنطق الاستخدامي . وتم اهمال النضال المنظم في صفوف القاعدة الجماهيرية المستند الى ما هو مباشر من همومها ومشكلاتها ومصالحها الحياتية ربطاً بما هو اشمل على الصعيد السياسي والديمقراطي ، وما ولدته سياسة الاحتراب والانقسام في الانتخابات العمالية والمهنية وتلاشي او شلل معظم الاطر الجماهيرية التي تم تأسيسها وبناؤها في مرحلة الانفراج السياسي ، فافرغت الاطر الجماهيرية الديمقراطية من مضمونها ووظيفتها الفعلية وتحولت الى هياكل هشة فانتهت تجربة الاتحاد الوطني لشباب الاردن لفشل ذريع . وتلاشت الاطارات النسائية الواسعة وتحولت الى اطارات ضيقة فوقية . وتراجع دور ونفوذ الاحزاب الوطنية والديمقراطية في الاتحادات المهنية . ولحقت بها هزائم متتالية دون ان تقف لمرة واحدة للمراجعة النقدية لتجربتها واستخلاص ما هو ضروري من مهمات واسباب الفشل المتكرر . خصوصاً ان احد اسبابها (وليس كلها بالتأكيد) هو التنافس والتقديرات الخاطئة والتعصب الفئوي الضيق ، اضافة الى افتقاد هذه الاحزاب لبرامج عمل تستجيب للتغيرات النوعية التي طرأت على هذه القطاعات الاجتماعية .

لقد شكلت تجربة التجمع القومي العربي الديمقراطي الاردني (تجمع) نموذجاً في العمل الفوقي والاحجام عن خوض النضالات السياسية ذات المضمون الجماهيري، واقتصر دوره خصوصاً في العامين الاخيرين على اصدار المواقف السياسية التوفيقية التي لا تستجيب لواقع التطورات والمتغيرات النوعية التي وقعت في البلاد . كما فشل في حل الخلافات التي كانت تقع في العمليات الانتخابية . فتحول من اطار سياسي موحد للاحزاب والديمقراطيين المستقلين الى لقاء دوري لقيادته، الامر الذي ادى الى تلاشي هيئاته، والى اضعاف دوره السياسي وتأثيره على مجرى الانفراج الديمقراطي في البلاد وسيادة مفاهيم ترى ان مسار الديمقراطية بالمساحات التي تم انجازها وتحقيقها كافية للاستجابة لواقع البلاد الراهن. فبرز التباين والخلاف في صفوف الاحزاب والديمقراطيين المستقلين في الموضوع السياسي المتعلق بمسيرة التسوية السياسية (مدريد ـ واشنطن) وحول الاتفاقات اللاحقة بين المفاوض الفلسطيني والاردني مع الطرف الاسرائيلي، وما اسفر عنها من اتفاق غزة ـ اريحا وجدول الاعمال الاردني ـ الاسرائيلي.

وجاءت حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي لتلبية استحقاقات سياسية تتمثل بالسعي للوصول الى اتفاقات سلام مع اسرائيل، ومهدت لذلك بمجموعة خطوات مست الحياة الداخلية في البلاد، ودفعت بالعملية الديمقراطية الى الوراء من خلال حل مجلس النواب السابق، ولاجراء تعديل على قانون الانتخاب يقوم على اعتماد الصوت الواحد للناخب الواحد. كما اتخذت مجموعة اجراءات ادارية حولت الحكومة واداراتها واجهزتها الى ادوات لبناء مراكز قوى تهدد العملية الديمقراطية ومرتكزات الوحدة الوطنية وتعود بالبلاد سنوات الى الوراء.

لقد افتقدت احزاب الحركة الوطنية الديمقراطية الاردنية عشية الانتخابات الى مرجعية وطنية مثلما افتقدت الى قاعدة جماهيرية منظمة وثابتة تعتمد عليها. فلم يعد الجامع فيما بينها سوى اقتسام الترشيح في الدوائر المختلفة تعبيرا عن الدفاع عن الذات الحزبية والوجاهة السياسية والاجتماعية. ووضعت جانبا المصالح الوطنية العليا لفئات وشرائح واسعة من الشعب كانت تدعو للوحدة والاتفاق. كما غلبت احزاب الحركة الوطنية المصلحة الحزبية الانانية الضيقة على المصالح الوطنية العليا.

لقد وقع تباين واختلاف في مواقف الاحزاب من القانون المعدل المؤقت قبل وبعد اصداره. فقد اخذ حزبنا، حزب الشعب الديمقراطي الاردني موقفا رافضا للتعديل وكان يرى بدقة الآثار السلبية التي سيتركها القانون المؤقت المعدل على مختلف المستويات . الامر الذي كان يتطلب مواجهته بموقف وطني واسلامي موحد يرفض القانون المعدل قبل وبعد اصداره، خصوصا بعد حل البرلمان بدون اسباب مقنعة. وابقاء موضوع المشاركة او عدم المشاركة في الانتخابات موضوعا مطروحا على مائدة البحث بين اطراف الحركة الوطنية الديمقراطية الاردنية في ضوء ما سيصدر من مواقف لاحقة، الا ان مواقف وسياسات بعض الاحزاب قطعت الطريق على هذا الموقف باعلانها المسبق عن تأييدها للقانون وعن عزمها المشاركة بالانتخابات. ا.

الاساسي والجوهري في هذا التباين والخلاف الذي وقع يكمن في الاوهام السياسية التي وقعت بها بعض الاحزاب في التحليل الخاطىء للمخاطر الكبيرة التي سيتركها القانون المعدل، اثناء وبعد اجراء الانتخابات.

لقد جرى اصدار القانون المؤقت المعدل لقانون الانتخابات النيابية لاهداف محددة عنوانها الوصول الى ميزان قوى مريح للحكم في مجلس النواب الثاني عشر وتقليص دور القوى السياسية المعارضة لنهج التسوية الاستسلامية مع اسرائيل. وهذا الهدف الحكومي لا يتم الا باضعاف دور القوى التقدمية والوطنية الديمقراطية والقوى الاسلامية التي ترفض نهج الحكم في السعي نحو الوصول الى صفقة تسوية ثنائية مع اسرائيل.

ان ادراك هذه المخاطر من التعديل المذكور كان تقتضي سياسة وطنيه وديمقراطية متوحدة كما كان يقتضي فتح قنوات من التنسيق والتعاون مع القوى الاسلامية الرافضة لنهج الاستسلام.

لقد قادت هذه السياسة الى حصاد مر تمثل بفشل عدد واسع من مرشحي الاحزاب والديمقراطيين الجذريين المستقلين من الوصول الى البرلمان كنتاج لتقديرها السياسي الخاطىء لقانون الانتخابات. كما قادت هذه السياسة الى هزيمة سياسية وجماهيرية نتيجة حتمية لسياساتها الفوقية وبرامج عملها العامة وابتعادها عن النضال والعمل القاعدي الشعبي المنظم، على امتداد السنوات الاربع التي مضت.

ان احزاب الحركة الوطنية الديمقراطية، ومنها حزبنا، حزب الشعب الديموقراطي الاردني (حشد) والتي خاضت نضالات مجيدة وقدمت التضحيات الجسام دفاعا عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان والدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجماهير الشعب تمتلك من الطموح السياسي الذي تجسده برامج عملها وتجربتها العميقة في استخلاص دروس الازمة التي تعيشها وتمر فيها، تلك الازمة التي جاءت الانتخابات لتكشف عنها بوضوح ساطع وتدفع باتجاه الوصول الى الاستخلاصات السياسية الصائبة.

ان العوامل الاساسية لاستعادة نفوذ الاحزاب الديمقراطية تتمثل في النضالات الجماهيرية ومجابهة سياسة الحكومة على المستوى السياسي بالتطبيع الجاري مع العدو الاسرائيلي . والنضال من اجل قوانين ديمقراطية عصرية وخصوصا النضال من اجل تغيير القانون المؤقت المعدل للانتخابات وخوض النضالات الجماهيرية الواسعة ضد سياسات الحكومة الاقتصادية وما خلفته من بطالة وفقر وصل الى حدود خطيرة، والتخلي عن الاوهام التي شاعت بين اوساط الحركة الوطنية والتقدمية حول سياسات الحكم وتوجهاته الديمقراطية الصادقة واستعداده السير بخطوات واسعة من اجل بناء دولة المؤسسات والقانون بصورة ارادوية فوقية بعيدا عن ضغط ودور الحركة الجماهيرية والتيار الديمقراطي الجذري في البلاد. ان الاوهام والسياسات التي سادت صفوف احزاب الحركة الوطنية الديمقراطية، ادت الى اشتقاق مهمات تكيفت في محطات هامة ورئيسية مع سياسات الحكم، فتساوقت مع الحكم في الترويج لمسار مفاوضات مدريد ـ واشنطن والاتفاقيات مع اسرائيل، واعتقدت ان المصالحة التي وقعت بين النظام والاحزاب الوطنية الديمقراطية الذي جسده الميثاق الوطني تتطلب سياسات ومواقف تتماشى مع سياسات الحكومة الاقتصادية مثلما وقع في التصويت لصالح الموازنة العام الماضي، او بالامتناع وعدم حجب الثقة عن الحكومات المتعاقبة، التي حملت ذات الخطط والتوجهات، التي جلبت الكوارث للبلاد والشعب.

وقد جاءت هذه الاوهام نتيجة للقراءة الخاطئة للتحالفات السياسية او الاصطفافات المصلحية الناتجة عنها ومفادها ان المجابهة الرئيسية يجب ان تتركز في مواجهة الحركة الاسلامية، وما دامت البرجوازية البيروقراطية الاردنية هي التي تقود هذه المعركة فان مشايعتها ستؤدي الى نتيجتين الاولى اضعاف الحركة الاسلامية والثانية الحصول على نصيب من الانتخابات النيابية. وقد جاءت النتائج لتدلل على عكس ذلك تماما... اذ ان الحكومة قامت باستخدام جميع وسائل التدخل والتلاعب في العملية الانتخابية ضد القوى الديمقراطية والاسلامية سواء بسواء.

لقد عجزت القوى الوطنية والديمقراطية عن تحويل المعركة فعليا الى حركة استفتاء واسعة على الموقف الرسمي من التسوية بشقيها (الفلسطيني والاردني).. وذلك بسبب اتباع سياسة تقوم على التكيف مع سياسات الحكومة انسجاما مع متطلبات العملية الانتخابية بعيدا عن ابراز المخاطر السياسية الرئيسية التي تواجه البلاد.

العلاقات والتحالفات الوطنية

في وقت مبكر حاول حزبنا مع غيره من الاحزاب الاخرى ان يقدم مبادرة سياسية تنظيمية متفقا عليها لتنظيم عملية الانتخابات النيابية من خلال اطار التجمع العربي القومي الديمقراطي الاردني، وشارك في مجموع اللقاءات السياسية التي وقعت لهذا الغرض، لكن الجميع اصطدم بعقبات ابرزها عدم الجدية من قبل البعض والاستنكاف عن حضور الاجتماعات وعدم الاستعداد من جانب آخر للبحث بالصيغ التحالفية قبل اتضاح الوضع الذي سيرسو عليه قانون الانتخابات. ورغم العديد من الاجتماعات واوراق العمل السياسية والتنظيمية التي نوقشت والنوايا التي تم تقديمها للتوصل الى اتفاق وطني شامل فقد فشلت الاحزاب بالتوصل الى اتفاق وطني في اغلب الدوائر واستمرت وضعية الصراع والتنافس الحزبي قائمة فيما بينها، كما ان عددا من المرشحين «الديمقراطيين» المستقلين تساوقوا مع حالة الانقسام والتشرذم العامة هذه وخاضوا معاركهم الذاتية بمعزل عن المصلحة الوطنية العليا.

ان هذا الوضع الذي ساد في المفاوضات بين الاحزاب والتمترس وراء القرارات الحزبية والصراع الداخلي والتوازن بين التيارات قد الحق الضرر بامكانية تمثيل القوى الديمقراطية في البرلمان.

ان المسؤولية تقع بالاساس على الاحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية والقومية التي نظرت الى الانتخابات النيابية ليس باعتبارها معركة سياسية وجماهيرية كبرى على المستوى الوطني، بل باعتبارها معركة هذا المرشح او ذاك في هذه الدائرة او تلك. وما ولدته هذه الممارسات من نتائج باهتة شوهت قدرة المواطن على التمييز بدقة تقوم على اساس انتخاب المرشح على اساس برنامجه الانتخابي الملتزم بالدفاع عن مصالح الجماهير في مواجهة البرنامج الآخر الذي يؤيد ويبارك مسبقا كل مواقف وسياسات الحكومة، فمن الناحية الموضوعية فشلت الاحزاب في نقل برنامجها الى برنامج للانقاذ الوطني على مختلف مستوياته السياسية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية في مواجهة برنامج الحكومة ومرشحيها من الاطياف المتعددة العشائرية والبيروقراطية.

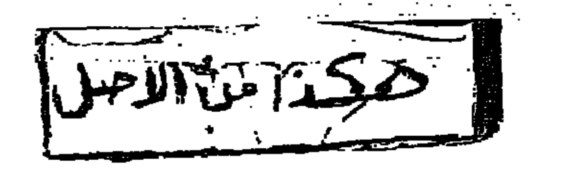
ان الاتفاق الذي وقع بين حزبنا وحزب الوحدة الشعبية والذي اعتبر تحالفا من نوع جديد في الدوائر المعنية، وقدم فيه الحزبان بتقان كل ما من شانه الوصول الى هذا الاتفاق السياسي الفريد من نوعه في تاريخ البلاد ،د قد ارسى الاساس الموضوعي قبل الانتخابات لفتح الطريق امام احزاب اخرى للانضمام اليه باعتباره اتفاقا وحدويا وضع جانبا الاعتبارات الذاتية. وغلب الرئيسي على الثانوي، لكن هذا الاتفاق لم يستطيع ان يشق طريقه لانضمام احزاب اخرى، لذات الاسباب المشار اليها انفا.

ان فشل الكتلة التقدمية للوحدة في الدخول الى البرلمان بعدد اكبر من اعضائها يعود الى اسباب عديدة من اهمها ضرورة الوصول الى اتفاق مبكر بين الاحزاب واعتبار المرشح الذي يتم الاجماع عليه مرشح الجميع بما يعنيه ذلك من التزامات حزبية وسياسية وجماهيرية واعلامية.

ان تجربة التحالف يجب النظر لها ليس باعتبارها مؤقتة املتها الانتخابات النيابية، بل العمل والنضال لتطويرها الى مداها الابعد باتجاه تحقيق وحدة في مختلف المجالات.

قراءة اجمالية لنتائج الانتخابات النيابية

قبل الدخول في تقييم واستخلاص النتائج للانتخابات النيابية، لا بد من القول ان الانتخابات النيابية الاخيرة لم تجر على اساس التعددية السياسية والحزبية كما يقول البعض، بل جرت في مرحلة التعددية السياسية والحزبية، الا انها لم تتم على اساسها بل افسحت المجال امام من يريد خوض الانتخابات باسمه الشخصي اعتمادا على ثقله العشائري والاجتماعي باستثناء جبهة العمل الاسلامي، البعث، الوحدة الشعبية، الديمقراطي الاشتراكي الشيوعي، حشد، فالانتخابات تكون على اساس حزبي عندما يتم طرح البرامج الانتخابية الحزبية، لتنافس البرامج وليس الاشخاص لنيل ثقة الشعب.



وثيقة

حشد يقيّم تجربة الانتخابات النيابية

نقد ذاتي لتجربة الحزب واحزاب الحركة الوطنية الاردنية

ان السبب الرئيسي لهذا الوضع المركب والمعقد في مرحلة التعددية السياسية والحزبية هو قانون الصوت الواحد للناخب. فقد ابقى هذا القانون الدوائر الانتخابية كما هي، وترتب على هذا التعديل جملة من العوامل والنتائج من ضمنها تشتت ذهن الناخب بين مجموعة العوامل الموضوعية والذاتية التي ستحكم قراره السياسي بانتخاب المرشح الذي يعتقد انه اكثر تمثيلا له ولمصالحه، ويتوافق مع قناعاته. اضافة الى سيادة حالة من البراجماتية السياسية، بحيث اضطر المرشح الى مجاراة شرائح الناخبين بطروحاتهم ومطالبهم، الى جانب ما افرزه القانون موضوعيا من اعادة الاعتبار الكلي للعشيرة والقبلية والجهوية، فبدل ان يكون النائب نائبا للوطن كله تحول الى مرشح للعشيرة او القرية بعيدا عن الطرح السياسي ومستعيضا عن ذلك بتقديم برامج خدماتية وكأن البلاد امام انتخابات مجالس بلدية.

ان القانون الذي جرت على اساسه الانتخابات قد منع عقد التحالفات بين الاحزاب والقوى مما اسهم في اضعاف الطابع البرامجي السياسي ووجه ضربة لشروط نمو التجربة الحزبية التعددية. هذا اولا، وثانيا ان الانتخابات النيابية لم يجر تسييسها، اي لم تخاض على اساس سياسي برنامجي واضح بين المرشحين بالموقف من التسوية ولمجمل سياسات الحكم في الجانب الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، فالاحزاب السياسية الديمقراطية والوطنية التي خاضت الانتخابات على اساس سياسي لم تستطع ان تحول مجرى الرأي العام بمزاجه وفعله في الشارع وفي الحركة الجماهيرية بما يحدث الفرز المطلوب بين ما هو سياسي وخدماتي او كليهما معا. خصوصا وان هذه الاحزاب بفعل اوضاعها الذاتية، وسياساتها المتقلبة والمبادنة لسياسات الحكم قبل الانتخابات وفعلها في البرلمان وخارجه ودورها في تنظيم وتاطير التيار الوطني والديمقراطي في البلاد لم تاخذ طريقها وتشق سياساتها بقوى اوسع من بعض قوى هذا الحزب او ذاك. ناهيك عن تشتت وعدم وحدة هذا التيار بتلاوينه المتعددة وتبايناته وخلافاته حول قضايا مفصلية، قبل واثناء الحملة الانتخابية، حتى حزبنا الذي بادر الى طرح برنامجه الانتخابي مبكرا في حزيران ٩٣، لم يستطع ان يحول هذا البرنامج التغييري والمتعارض مع سياسات الحكم، الى فعل ملموس بادواته التنظيمية والجماهيرية في صفوف الحزب وبالتالي بقي مجرد خطاب سياسي برنامجي معارض لم يشق طريقه في صفوف الحزب والمنظمات الشعبية... والاوضح من ذلك ان حزبنا لم يستطع ان يخض هذه الحملة على المستوى الوطني بنشر برنامجه والدعاية له على مستوى البلاد، وظهر الامر وكأنه تسليم بالدور الذي رسمه التعديل على قانون الانتخابات المؤقت.

هذا لا ينتقص بأي حال الجهود التي بذلت خلال الحملة من خلال النشرات والبيانات والنشاط الاعلامي والصحفي العام.

ان المجلس النيابي بالنتائج التي وصل اليها هو عبارة عن تمثيل غير صادق للمجتمعات استنادا الى الارقام التي تشير الى ما يلي: بلغ عدد الذين سجلوا اسماءهم في قوائم الناخبين (١٥٠١٩٧٢) مواطنا ومواطنة بنسبة ٦٢٪ من الذين لهم الحق في الانتخاب. وبلغ عدد الذين استلموا البطاقات (١٢٠٣٣٢٩) اي بنسبة ٨٠٪ وبنسبة ٥٠٪ من الذين يحق لهم الانتخاب. والذين مارسوا حقهم الانتخابي (٨٢٠١١٦) اي بنسبة ٦٨٪ من الذين استلموا البطاقات الانتخابية وبنسبة ٥٤٪ من الذين سجلوا للانتخابات، وبنسبة ٣٤٪ من الذين لهم حق الانتخاب، وهذه النسبة الاخيرة اعلى من نسبة انتخابات عام ١٩٨٩ التي بلغت ٢١٪ فقط. وبلغ لجمالي الاصوات التي حصل عليها جميع المرشحين (٨١٦٤٥٣) والاصوات التي حصل عليها الفائزون (٣٢٠٥٣٢) اي بنسبة ٣٩٪ من اجمالي الاصوات وبنسبة ٢٦٪ من الذين استلموا البطاقات. ماذا نستنتج من هذا كله؟ ، ان مجلس النواب الحالي يمثل رأي ٣٩٪ من اجمالي الناخبين اما ٦١٪ فقد ضاعت هباء، ويمثل ذلك ابرز النتائج الرديئة التي افرزها القانون الحالي عندما بدد حق تمثيل الاغلبية ٦١٪ وحوله الى هزيمة. كما ان الصوت الانتخابي لم يتساوى في قوته والدليل هو تمكن (٣٢٠٥٣٢) ناخبا من افراز مجلس نواب في حين ان (٤٩٥٩٢١) ناخبا لم يستطيعوا ايصال نائب واحد. لقد سقط العديد ممن حصلوا على اكثر من ٥٠٠٠ صوت ونجح من حصل على اقل من ١٠٠٠ صوت او اكثر قليلا في بعض الدوائر.

رغم ان الحركة الاسلامية استنادا الى الارقام التي حصلت عليها بتدخلها الحزبي العشائري قد تراجع تمثيلها الى ١٦ مقعد بخسارة ٦ مقاعد كانت تمثلها في السابق الا انه يجدر النظر الى الوجه الاخر والمتعلق بحجم صوتها ونفوذها على الارض.

فقد حصلت الحركة على (١٣٨٠٠٠) صوت بنسبة ١٩٪ من اجمالي اصوات الناخبين، وهنا يدلل بالملموس على ان الحركة الاسلامية لم تتراجع شعبيتها وازداد نفوذها الجماهيري الواسع والذي يشمل كل البلاد، كما برزت قدرتها على الترشيح في مختلف الدوائر واستطاعت ان تحد الى ابعد الحدود من تأثير القانون على نفوذها وبالتالي وصولها الى البرلمان بتمثيل جدي وفاعل.

ان الفائز الاكبر في الانتخابات النيابية هم ممثلو التيار التقليدي والعشائري والبيروقراطي الذين يشكلون القاعدة الاجتماعية للنظام الذي استطاع ان يرسم قانونا للانتخابات مستوحى من الوضع الفعلي القائم في البلاد في ضوء واقعه الاجتماعي وعلاقاته العشائرية والاسرية. لقد جاء القانون ليفعل فعله الرهيب في تكريس ذلك بالرغم من التصدعات التي وقعت اثناء وبعد الانتخابات بفعل التنافس على المقاعد... الخ.



ويمكن القول ان التكتلات البرلمانية التي انبثقت عن هذا التيار الذي فاز تتمثل بالجبهة الوطنية الاردنية التي تضم لاربعة احزاب و٨ نواب (الوطن، التجمع الوطني، اليقظة، التقدم والعدالة). فهي تحاول ان تقدم نفسها باتجاه الاستجابة الى طلب الحكم في التوحد بين الاحزاب المشابهة وهي كتيار لا يختلف من حيث تكوينه واتجاهاته وسياساته عن حزب العهد بالرغم من محاولات تقديم تحالفه بشكل مختلف عن حزب العهد.

اما الكتلة الاخرى: التجمع الاردني الذي يقودها حزب العهد (١٨) نائبا فانها تقدم نفسها برنامجيا وفي الممارسة باتجاهات اقليمية النزعة، اما ما تبقى من هذا التيار الذي فاز في الانتخابات فعلى الارجح انه سيمارس دور التوازن في البرلمان بما فيه كتلة التجمع البرلماني الديمقراطي التي اعلن عن تاسيسها.

ان القوى الديمقراطية بمختلف تلاوينها واتجاهاتها كانت الخاسر الاكبر في الانتخابات والتمثيل في المجلس النيابي بفعل التنافس فيما بينها وسوء التقدير لديها، وبسبب الاوهام التي عششت طويلا في صفوفها، وعدم قدرتها الذاتية والجماهيرية على مواجهة القانون الانتخابي نظرا لكونها ليست احزابا جماهيرية، ومنها حزبنا، بل لا زالت احزابا نخبوية ومحدودة الفعل والنفوذ الجماهيري. وفي هذا الصدد فان حزبنا واحزابا اخرى لم تتعامل مع الوضع الفلسطيني القائم في البلاد والتغيرات التي حدثت فيه من جراء خطوات التسوية وبعد توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي والاتفاق الاردني ـ الاسرائيلي، بل واصلت سياساتها ومواقفها وكأن شيئا جوهريا ورئيسيا بتفاعلاته لم يقع في اوساط هذه التجمعات والمخيمات الفلسطينية.

ان الانتخابات النيابية شكلت انعطافا حاسما في هذه الظروف السياسية والراهنة. فقد اصبح البرلمان بيد الحكم وهذا سوف يسهل عليه تمرير المحاور الثلاث التي اشتغل عليها منذ تشكيل حكومة الحالي: التسوية، برنامج صندوق النقد الدولي، والتضييق على الحريات، وبالتالي فان الصراع في الفترة القادمة سيكون ميدانه الرئيس هو الحركة الشعبية باعادة بنائها وتاطيرها وتوسيع الحركة الجماهيرية للقوى الديمقراطية باساليب عمل وسياسات بعيدة عن الاوهام تمكن من اعادة الاعتبار شعبيا للقوى الديمقراطية، وفي هذا الاطار فان الاسراع في بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية الاردنية من الاحزاب والشخصيات على اساس وبرنامج سياسي جذري على مختلف المستويات سيشكل رافعة في هذه الظروف التي تعيش لمواجهة استحقاقات المرحلة الراهنة.

الاطار العام للاستخلاصات السياسية والتنظيمية

ان المرحلة النوعية الجديدة التي تمر بها البلاد تتطلب تكاتف كل القوى الوطنية والديمقراطية والاسلامية والمؤسسات والهيئات الوطنية وجماهير الشعب من اجل:

ـ توحيد الحركة الشعبية لمناهضة سياسة الحكومة التفاوضية التي تستهدف عقد صلح منفرد مع اسرائيل والدخول بجميع اشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي معه، ورفض توطين اللاجئين والنازحين والتأكيد على حقهم المطلق بالعودة الى وطنهم ومناهضة الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية ـ الامريكية على الاردن التي تهدد كيانه السياسي ووجوده ومستقبله في آن واحد.

ـ العمل من اجل بناء اطار جبهوي وطني ديمقراطي يشمل كافة القوى الديمقراطية اليسارية والقومية والشخصيات التقدمية المستقلة على اساس برنامج وطني ديمقراطي يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد، وبما يمكن من قيادة الحركة الجماهيرية، وبناء وتاطير التيار الديمقراطي في البلاد ويشكل بديلا معارضا جديا للسياسات الحكومية. وفي هذا الاطار فان حزب الشعب الديمقراطي الاردني ـ حشد ـ ينظر باعتزاز للعلاقات الثنائية القائمة مع حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني، هذه العلاقات التي توجت بصورة راقية في الانتخابات النيابية بما يؤسس لتطوير وتعميق هذه العلاقة ما بين الحزبين في الفترة القادمة حتى نهاياتها المنشودة في الوحدة التامة.

ـ العمل من اجل بناء تحالف ديمقراطي في مجلس النواب الاردني واقامة علاقات تحالفية لاحقا من اجل بناء معارضة فعالة مع نواب الحركة الاسلامية داخل البرلمان باعتبارها تمثل ثقلا رئيسيا ومعارضا لسياسات الحكومة وتتقاطع مع التيار الديمقراطي في مساحات رئيسية في النضال ضد سياسة الحكم الرامية لتطبيع العلاقة مع العدو الصهيوني، وعقد اتفاقات ومعاهدات معه على مختلف المستويات. ان هذا يؤسس لاقامة علاقات تحالفية مع الحركة الاسلامية خارج اطار السلطة التشريعية، ونقلها الى مواقع الحركة الجماهيرية والنقابية.

ـ تنظيم اشكال الضغط والتصدي لسياسات الحكم وفي اطار المجلس النيابي لمواجهة سياسة التعدي على الحريات الديمقراطية والامعان في عدم الاستجابة لمطالب الحركة الشعبية في تطوير التشريعات السارية لتفعيل سائر الحقوق والحريات العامة والديمقراطية بما ينسجم مع متطلبات دولة القانون والمؤسسات والتعددية السياسية ولمواكبة ما شهدته البلاد من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية خلال العقود الاخيرة، وفي مقدمة ذلك العمل على اصدار قانون انتخابات نيابي ديمقراطي وعصري وبما يحقق العدالة والمساواة بين مختلف المناطق، وذلك من خلال اعتماد مبدأ الاردن دائرة واحدة تخاض فيها الانتخابات على اساس القوائم الانتخابية وتمثل وفق مبدأ التمثيل النسبي، والى جانب ذلك اتخاذ عدد من التدابير لضمان تمثيل المناطق والجهات والفئات المختلفة. واصدار قانون ديمقراطي عصري جديد لصالح الحركة العمالية الاردنية، واصدار قوانين تكفل حق جميع القطاعات الاجتماعية في تشكيل منظماتها المهنية والاجتماعية بما يشمل المعلمين والشباب والطلبة والعمال الزراعيين والفلاحين وعمال المؤسسات العامة.

ـ مواجهة سياسة الحكومة الاقتصادية المعروفة بسياسة التصحيح الاقتصادي، ووصفات صندوق النقد الدولي وما افرزته هذه السياسة من ارتفاع تكاليف معيشة المواطنين والفقر والغلاء واستفحال البطالة. ومطالبة الحكومة بوضع سياسة واضحة لحل هذه المشكلات والتصدي لقانون ضريبة المبيعات الاضافية، ورفض رفع الدعم عن السلع الاساسية وبيع مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص.

وعلى الصعيد التنظيمي فقد توصلت ل.م في اجتماعها الى الاستخلاصات الابرز التالية:

ـ لقد وقفت اللجنة المركزية بمسؤولية عالية في مراجعة دورها في معركة الانتخابات النيابية وسجلت نقدا ذاتيا على الدور الذي اضطلعت به ودور المكتب السياسي بشكل خاص بسبب من عدم التقيد وتنفيذ وتطبيق قرارات الكونفرنس الحزبي في تموز ٩٣ في التوحد حول الوثائق البرنامجية للحزب، وادانة كل اشكال الاعمال التكتلية والشللية وعقد العزم على اجتثاثها ونبذها والمحاسبة عليها وفق لوائح وانظمة عمل الحزب المقرة.

ـ توحيد جهود كل الحزب من اجل عقد المؤتمر الوطني الثاني في مدى لا يتجاوز النصف الاول من تموز ١٩٩٤ وضمن اشاعة اجواء ديمقراطية حرة داخلية ومع كافة القوى والفعاليات السياسية الديمقراطية والتقدمية في مناقشة الوثائق التي ستقدم للمؤتمر.

وتؤكد اللجنة المركزية بان عقد المؤتمر هو عملية سياسية وجماهيرية وتنظيمية وبنائية شاملة، وشرط نجاحها هو اشاعة اجواء ديمقراطية وحوارية ايجابية وبناءة لمراجعة تجربة الحزب خلال السنوات الاربع الماضية ورسم سياسة شاملة للحزب للفترة القادمة. وبهذا المعنى فان اللجنة المركزية في تحديدها شهر تموز القادم سقفا اعلى لعقد المؤتمر فانها تنطلق من ضرورة ان يتحول المؤتمر الوطني الثاني للحزب الى رافعة نضالية كبرى في حياة حزبنا واستنهاض طاقاته الكامنة، وحدث سياسي وجماهيري في حياة شعبنا.

ـ العمل على وضع كافة الاستخلاصات السياسية والتنظيمية الخاصة باهمية الاعتماد على تنظيم طاقات الشعب وزجها في المعركة الديمقراطية، ووضع هذه الاستخلاصات في اطار خطط عمل منظماتنا الحزبية في كافة مناطق البلاد ومواقع الحركة الجماهيرية والنقابية وفي اطر المنظمات الديمقراطية التي يلعب الحزب فيها دورا هاما وطليعيا.

اللجنة المركزية

بيان من نقابة الصيادلة الاردنيين

نتوجه الى كل مسؤول غيور على مصلحة هذا البلد وامنه، ايا كان موقعه وللمواطنين الذين نخدمهم ليل نهار بالوقوف معنا بأزمتنا الراهنة مع وزارة الصحة التي ستنفذ قرارها غير العادل في بداية هذا العام باغلاق المؤسسات الصيدلانية التي يزيد عددها عن ثلاثمائة مؤسسة صيدلانية بحجة عدم تفرغ مالكيها لادارتها مع انه يوجد في كل مؤسسة صيدلانية صيدلي مسؤول متفرغ معين من قبل الصيدلي المالك وبموافقة وزارة الصحة منذ عام ١٩٧٢. وان تطبيق قرار الاغلاق .هذا لن يعود على البلد بأي فائدة على الاطلاق علما بأن هذا الاجراء غير مطبق في جميع انحاء العالم.

ان تنفيذ وزارة الصحة للقرار غير العادل باغلاق هذه المؤسسات الصيدلانية وكذلك العديد من القرارات وتجاهل نقابة الصيادلة ستنعكس بمجمنها على وطننا الغالي وذلك من حيث التأثير السلبي لهذه القرارات على القطاعات التالية من الصيادلة:

١ ـ الصيادلة العاملين في الخارج:

أ ـ فقدانهم لعملهم وهم يتبوؤن مراكز مميزة

ب ـ فقدانهم لمكافآتهم اذ انهم سيضطرون لالغاء العقود من طرفهم

جـ ـ فقدان الاردن لبعض الواردات من العملات الصعبة اذ ان هؤلاء الصيادلة يستثمرون اموالهم في مؤسسات صيدلانية وغير صيدلانية ناجحة في الاردن.

د ـ ان الصيادلة الاردنيين الذين يتبوؤن مراكز مميزة في الخارج لهم دور اساسي في توظيف صيادلة اردنيين في تلك المؤسسات التي يعملون بها وفي حال اضطرارهم العوده تنفيذا لهذا القرار سيتم توظيف صيادلة من جنسيات اخرى بدلا منهم جميعا.

هـ ـ سيترتب على عودة هؤلاء الصيادلة لاستلام مسؤولية مؤسساتهم الصيدلانية استغناؤهم عن عدد مماثل من الصيادلة الموظفين في مؤسساتهم في الاردن مما سيترتب عليه بطالة لدى الصيادلة.

و ـ ان قسما من هؤلاء الصيادلة يعملون في التسويق الدوائي الاردني وفي حال اجبارهم على العودة سيترتب على ذلك اثر سلبي على حجم المبيعات من الصناعة الاردنية لتعذر استبدالهم باردنيين غيرهم لامتناع بعض الدول عن استخدام العمالة الاردنية في الوقت الحاضر.

٢ ـ الصيادلة العاملين في الجامعات وكليات المجتمع:

سيرغم تطبيق هذا القرار الاساتذة من الصيادلة الى التخلي عن وظائفهم وسيترتب عليه خسارة هذه المؤسسات الاكاديمية العلمية الخبرات المتوفرة لديها مما يضطر المؤسسات العلمية استبدالهم باساتذة من الخارج.

٣ ـ الصيادلة العاملين في الصناعة الدوائية:

تعتبر الصناعة الدوائية الاردنية من اهم مرتكزات الامن الدوائي الاردني والعربي مما لهذه الصناعة الدوائية من سمعة جيدة ولديها من الكوادر والكفاءات العلمية والخبرة المكتسبة المميزة، ان ترك هؤلاء الصيادلة لعملهم في هذه المؤسسات الصناعية في حال تطبيق هذه القرارات سيترتب عليه انتكاسات في مستوى هذه الصناعة مما سيؤثر على سمعتها داخليا وخارجيا مما سيضر بالاقتصاد الاردني وبدخل الاردن من العملات الصعبة اذ ان الصادرات الدوائية الاردنية تعتبر من اولى الصادرات.

٤ ـ هناك بعض الصيادلة الذين يملكون مؤسسات صيدلانية ويعملون او يملكون مؤسسات اقتصادية اخرى تدر عليهم دخلا اكثر من مؤسساتهم الصيدلانية ويوظفون صيادلة متفرغين للعمل في هذه المؤسسات الصيدلانية مما سيضطرهم في حال تطبيق هذه القرارات الى اغلاق مؤسساتهم الصيدلانية الذي سيترتب عليه الاستغناء عن الموظفين فيها من صيادلة ومساعدي صيادلة.

٥ ـ الصيدلانيات المالكات لمؤسسات صيدلانية:

هناك عدة ظروف تخرج عن ارادة هؤلاء الصيدلانيات بعدم الالتزام بالاستمرار في مسؤولية المؤسسة الصيدلانية مثل السفر للعمل او الدراسة في الخارج مع الزوج وكذلك الانتقال مع الزوج داخل الاردن والولادة وتربية الابناء ولذلك لا يستطعن تطبيق القرارات المشار اليها.

٦ ـ الصيادلة الموظفين في وزارة الصحة والمؤسسات العامة:

هناك عدد لا بأس به من الصيادلة الذين يملكون مؤسسات صيدلانية ويعملون في وزارة الصحة او المؤسسات الاخرى العامة وهؤلاء حصلوا على ملكية مؤسساتهم اما بطريقة الشراء او منحهم الترخيص لفتح مؤسسة صيدلانية ثم عادوا الى وظائفهم لحاجة المؤسسة العامة لخدماتهم وخبراتهم.

ان تطبيق قرار الوزير سيحول دون الاستفادة من خبراتهم وكذلك فقدانهم لحقوقهم التقاعدية

٧ ـ الصيادلة العاملين في المستشفيات والبلديات ومجالس الامة:

بعض الصيادلة يملكون مؤسسات صيدلانية خاصة بهم ويعملون في المستشفيات الخاصة وبعضهم يخدم في مجالس البلديات وفي انشطة مجلس النواب ولجانها المتخصصة بشكل شبه تفرغي لذا فان تطبيق قرار الوزير سيفقد هؤلاء ما اكتسبوا من ثقة المواطنين وثقة الدولة

٨ ـ الصيادلة المحالين على التقاعد بسبب السن او العجز:

لا يستطيع هؤلاء الصيادلة الاشراف على مؤسساتهم الصيدلانية بانفسهم ولذلك يعينون صيادلة متفرغين مسؤولين عنها وقد اباح لهم التقاعد رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ احتفاظهم بمؤسساتهم حسب نص المادة (١٧).

كما ان تطبيق هذا القرار سيؤدي الى حدوث اضطرابات وخلخلة في نظام استئجار وايجار العقارات الخاصة بذلك مما سيترتب عليه خسائر فادحة واضرار جسيمة على قسم كبير من الفعاليات الصيدلانية كما وان تطبيق هذا القرار سينتج عنه بطالة لنسبة تتجاوز عشرة في المائة من تعداد الصيادلة المدرسين اذ انه ستكون هناك بطالة تشمل ما لا يقل عن مئتي صيدلي يعملون حاليا في مؤسسات صيدلانية يملكها صيادلة يعملون في انشطة اساسية وحيوية.

هذا وان نقابة الصيادلة قامت بالاتصال بجميع المسؤولين الذين يعنيهم هذا القرار ابتداء من وزير الصحة ثم دولة رئيس الوزراء ودولة رئيسي مجلسي الاعيان والنواب وبعض السادة النواب والاعيان ورؤساء النقابات المهنية.

ان نقابة الصيادلة اذ تطالب وطالبت بمطالبها العادلة الا وهي اعطاء الصيادلة مهلة حتى يتم تعديل القانون بالطرق الدستورية وعرضه على مجلس الامة ليأخذ طريقه القانوني حسب طلب معالي وزير الصحة في اتصالاته مع النقابة.

واخيرا فاننا نناشدكم اعادة النظر في تطبيق هذا القرار امتثالا لقول رسول الله (الا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فان الله سائلكم يوم القيامة عما استرعاكم عليه. فاموال وجهد وحق هؤلاء الصيادلة امانة في اعناقكم وامتثالا لقائد هذه المسيرة الرائدة فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامة وحسبنا الله ونعم الوكيل

جيرنوفسكي ينتظر حزيران القادم

هل تكون نهاية يلتسين في دستوره؟!

● كتب: قصي التعمري

رغم حرص يلتسين على الظهور بمظهر المحايد أثناء الانتخابات البرلمانية، إلا أن إقتراع الشعب الروسي لصالح برامج تختلف مع توجهات يلتسين السياسية والاقتصادية، جاء ليمثل إنذاراً مبكراً لمستقبل اليلتسينية في رأس الهرم الروسي. وجاء ليعبر بكل وضوح عن إخفاق يلتسين وفريقه في إقناع الشعب الروسي بتبني توجهاتهم «الاصلاحية».

ويتمسك الرئيس الروسي اليوم بعد نتائج الانتخابات البرلمانية التي أفرزت برلماناً ذا أغلبية معارضة، بالسلطات التي يمنحه إياها الدستور الروسي الجديد، في محاولة أخيرة لانقاذ ذاته خلال الفترة المتبقية من رئاسته، والتي تنتهي عام ١٩٩٦.

ويتطلع يلتسين بجانب ذلك إلى المساعدات الغربية لإصلاح ما يمكن إصلاحه، خلال الفترة المذكورة، من أجل إعادة رفع رصيده من الثقة لدى الشعب الروسي التي يمكن أن تمكنه من اعادة فوزه بولاية جديدة، في رئاسة الفيدرالية الروسية.

وفي هذا المجال عليه أن يثبت للغرب أنه ما زال يمسك بزمام الامور في البيت الروسي، سواء على صعيد الاصلاحات أو السياسة الخارجية، ولذلك ليس غريباً تصريحه الأخير الذي يؤكد سلطة الرئيس في مجال تحديد السياسة الخارجية وفق الدستور الجديد، وليس غريباً كذلك إعلانه إجراء تغييرات كبيرة في جهاز الحكومة وفريقه بشكل عام عدا الرجل المسؤول عن الإصلاح الإقتصادي الذي أعلن أنه سيبقى مكانه وهو إيغور غيدار النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الإقتصاد.

مضيفاً في تصريحه إلى ما تقدم أن صندوق النقد الدولي سيخفف من شروطه على روسيا، وأنه مستعد للسماح بمساعدات إضافية.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال أنه وبغض النظر عن حجم المساعدات التي يمكن أن يمنحها الصندوق لروسيا بشروط أو دون شروط فإن حجم الأموال التي يحتاجها الإقتصاد الروسي لإعادة هيكلته أو إصلاحه على الطريقة اليلتسينية، بمعنى إنتهاج سياسة التخصيص، هو حجم هائل من [illegible] تأمينها لصالح إعادة بناء الاقتصاد الروسي على اسس جديدة بالكامل ودفعة واحدة كما يريد يلتسين، ولكن ما يمكن هو التحول التدريجي نحو الانفتاح والخصخصة على قاعدة إدخال تعديلات تدريجية على وسائل وآليات الانتاج بما يضمن إستمرارها في العمل والانتاج وتحولها شيئاً فشيئاً نحو السوق الرأسمالي. وهذا المنطق الذي لم يتبناه يلتسين، بل إنتهج سياسة العلاج بالصدمة. وهو ما أدى إلى وقف الإنتاج والعمل في آلاف المؤسسات والمصانع، دون إيجاد بديل لها، الشيء الذي ترتب عليه إرتفاع كبير في عدد العاطلين عن العمل، وإنتشار الفقر، والتسيب، وإنتشار الرشوة والفساد في مؤسسات الدولة وكل القطاع العام.

ولذلك فإن ترميم ما تم تحطيمه حتى الآن لن يتم بسهولة، ولن يستطيع يلتسين كسب ثقة الشعب في فترة قصيرة حتى لو تخلى عن نظام العلاج بالصدمة وتبنى برنامج إصلاح تدريجي، ولهذا تراجع يلتسين عن إجراء إنتخابات رئاسية في حزيران القادم. بل ويخشى إلى أبعد الحدود حتى من إنتخابات عام ١٩٩٦، بعد ما جاءت الانتخابات البرلمانية بالنتائج المعروفة.

ولا بد من الإشارة أن الصراع الآن بدأ يحتدم بين المعارضة ويلتسين على موعد إجراء الإنتخابات الرئاسية، فبينما تطالب المعارضة القومية والشيوعية بإجراء الانتخابات في حزيران القادم، أعلن يلتسين انه سيبقى في الرئاسة إلى آخر يوم في فترة ولايته، وذلك بعد أن كان في شهر تكتوبر الماضي متبنياً موقفاً داعياً الى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة في محاولة آنذاك للتخلص من المعارضة البرلمانية ولكن النتائج جاءت على عكس ما تمناه يلتسين وفريقه.

وفي إشارة إلى احتمال إستخدام العنف، قال جيرينوفسكي زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي وهو الحزب اليميني، الأكبر في برلمان روسيا الجديد، أن يلتسين لن يستطيع الإعتماد على الجيش في مواجهة البرلمان هذه المرة، لأن الجزء الأكبر منه صوت لصالح المعارضة وخاصة الحزب الليبرالي الديمقراطي. وأعلن جيرينوفسكي إصراره على إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في حزيران القادم، وحتى الآن لا يستطيع أحد من المراقبين تقدير إحتمالات واشكال تطور المواجهة بين الطرفين في الستة اشهر القادمة، ولكن من المؤكد أن هذا الصراع يتجه نحو الحدة والإتساع.

ويتوقع المراقبون أن تزداد الأزمة الإقتصادية عمقاً في المرحلة القادمة، نتيجة لميزان القوى الروسي الجديد بين البرلمان والرئيس، مما سيزيد من ضعف يلتسين باعتباره يملك صلاحيات واسعة حسب دستور روسيا الجديد.

فهل تكون نهاية يلتسين في دستوره؟!!

تتمة - تعثر مفاوضات

للخلاف سقف

ان «اتفاق أوسلو» والذي أضحى ومنذ لحظة توقيعه الخيار الاساسي لكل من الطرفين يضغط لكي يستمر كعامل بقاء لكل منهما، وأي «فشل» له سيعني فتح الأبواب والنوافذ أمام حالة تغيير جذرية في وضعهما. ولهذا يمكن فهم «الاصرار» على الاستمرار في المفاوضات ويمكن فهم أحاديث التفاؤل التي يطلقها أركان ورموز الطرفين.

ثم إن الفعاليات الجماهيرية للانتفاضة الفلسطينية والتي تتصاعد يوماً بعد آخر، والنجاحات التي تحققها القوى الوطنية الفلسطينية المناهضة للاتفاق، وخاصة النجاحات العسكرية، التي تكبد العدو الاسرائيلي المزيد من الخسائر البشرية والمادية والمعنوية، حيث سقط له «٣٥» مستوطناً وجندياً قتلى منذ توقيع الاتفاق وعشرات الجرحى كذلك.

إن هذه الفعاليات والنجاحات تضع الطرفين وخاصة العدو الاسرائيلي في موقع «المساير» لاستمرار المفاوضات وإن طالت قليلاً، كما وتضعه في موقع الأكثر قبولاً واستعداداً لتقديم بعض التنازلات الشكلية أو الرمزية لانقاذ الاتفاق وللخروج ولو «المؤقت» من دائرة النزف والخسائر المتصاعدة.

خاصة وأن العدو لم يكن أصلاً قد دفع ثمناً يذكر مقابل الصفقة الرابحة التي كسبها وتمثلت في «الاتفاق».

ضرورة ورقة التوت!

إن ما تضمنه بعض التنازلات «الشكلية» والتي يزداد حجم مؤيديها في معسكر العدو، ستجعل من وضعه الاستراتيجي أفضل وأكثر ثباتاً. وعلى سبيل المثال إذا «أنقذ» الاتفاق وتم الخروج من «أزمة» فعاليات المقاومة المتصاعدة وخسائرها. سيجد العدو نفسه في أفضل حال تمكنه من قطف «الثمار الطيبة». ويمكن الاشارة هنا الى أن البدء في تنفيذ الاتفاق سيفتح المجال «فوراً» لاتفاقات مهمة على الجبهات العربية الأخرى، ترسم عملية الاعتراف والتطبيع معه ومشاركته وتتعاون معه في مختلف المجالات والميادين».

أما بالنسبة للطرف الفلسطيني فإنه من الطبيعي أن ينتظر هو الآخر لضغط الوقائع المستجدة، خاصة ازدياد شعبية القوى المناهضة للاتفاق ونجاحاتها، باعتبارها عوامل «تضيق» أمامه فرص «القبول التام» بكل ما كان العدو ولا يزال يحاول إملاءه عليه من تنازلات وشروط جديدة.

وهو بهذا يحاول أن يستفيد من الجو الضاغط الراهن لكي يحصل «ورقة توت» جديدة تغطي تنازلاته «القديمة» وتبيض «صفحة» تنازلاته الفعلية الآن.

وطبعاً فإن محاولة الطرف الفلسطيني الاستفادة من الأوضاع الراهنة لا تعني أنه سيتمسك بمواقف، أو يطرح مواقف تتجاوز الحدود التي رسمتها بنود الاتفاق أو إطاره العام.

وبهذا المعنى فهي استفادة «محسوبة بدقة» تبقيه على نفس المركب مع شريكه في «الاتفاق».

ويبدو أن جولة القاهرة المقترحة اليوم الاثنين لاستئناف المفاوضات لن تكون الأخيرة بالرغم من التهديدات التي أطلقها مصدر اسرائيلي رفيع المستوى والذي اعتبر «جولة القاهرة وكأنها الأخيرة».

إن التهديدات التي أوردناها لها معنيان، فهي تنبىء بأن الظروف تنضج أكثر فأكثر للوصول الى حلول وسط مقبولة للدخول في لخطة تنفيذ الاتفاق. كما تنبىء ثانياً بأن الطرفين يدركان «حساسية» وأهمية الوقت ودوره الخطير إذا أرادا أن يخرجا من اللعبة لمصلحة القوى المناهضة للاتفاق، والتي تعمل بجد ونجاح مستفيدة من التعثر الحاصل، لكي تحشد قواها وتنميها استعداداً لخوض المعركة الحاسمة للاجهاز على الاتفاق وتصفيته.

القوات الدولية تمارس دورها خلف الستار

مواجهة محتملة بين الميليشيات الصومالية

مع اقتراب شهر آذار القادم موعد إنسحاب القوات الأمريكية نهائياً من الصومال، تزداد تفاعلات الأزمة الصومالية على المستويين المحلي والدولي على حد سواء، حيث تحاول الأمم المتحدة التنسيق مع عدد من المليشيات هناك لوضع أسس لمؤسسات دولة مدنية، في محاولة للبحث عن حل سياسي للصراع القائم هناك، بعد أن فشلت كل محاولات الحل العسكري التي حاولت الأمم المتحدة تنفيذها وهي مسلحة بقرارات عديدة من مجلس الأمن تعتبر الأولى من نوعها منذ تاسيس هذه المنظمة الدولية، وعلى المستوى المحلي هذا تبرز العديد من التناقضات بين أطراف الصراع، ممثلة بمهدي وعيديد.

بينما على المستوى الدولي تعتبر المعضلة الرئيسية تمويل القوات العاملة هناك، وإيجاد قوات بديلة بتسليح فعّال، يمكن القوات الدولية العاملة في إطار يونصيو ٢ من الحفاظ على أمنها، دون أن تتكبد خسائر كبيرة، تحول الصومال إلى مازق للأمم المتحدة، وخصوصاً أمينها العام، والذي أثيرت حول دوره في الآونة الأخيرة تساؤلات كثيرة خصوصاً في الأزمة الصومالية، وصلت إلى حد تحميله مسؤولية إخفاق القوات الدولية العسكرية في هذه الأزمة.

وفي هذا الإطار تناقضت التصريحات الرسمية للأمم المتحدة حول الإمكانيات المتاحة لمتابعة وجودها في الصومال، فبينما أعلن بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، أنه يمكن سحب القوات الدولية كاملة مع نهاية آذار القادم إذا ما تم التوصل الى حل سياسي، وإذا ما حلت المشاكل المالية للقوات الدولية، وأنه بعث برسائل إلى اكثر من أربعين دولة للمشاركة في هذه العملية، وأنه لم يتلق أي رد إيجابي، أعلن هاو مبعوث الأمم المتحدة أنه يتوقع بقاء القوات الدولية هناك حتى عام ١٩٩٥، وأن الباكستان إستعدت لإرسال ١٥٠٠ جندي ووحدة مستشفى وقوة دعم قوامها ٢٥٠٠ فرد بالإضافة إلى خمسة آلاف جندي باكستاني يعملون الآن في مقديشو، ولكن ذلك مشروط بتزويد القوة الباكستانية بمعدات مناسبة من أي طرف آخر.

«على الصعيد الداخلي»

وتجري الآن محاولة من عدد من المجموعات الصومالية لتشكيل مجلس وطني انتقالي، يعمل على تشكيله إثنتا عشرة مجموعة موالية لـ علي مهدي الخصم اللدود لعيديد.

وقد أعلنت أطراف رسمية في هذا التحالف أن المجلس سيتكون من أعضاء غالبيتهم من المنتخبين في مجالس المقاطعات البالغ عددها ٤٨ مقاطعة، جرت حتى الآن إنتخابات لـ ٣٩ منها. وتتجه نية هذا التحالف لتشكيل المجلس الوطني قبل ١٥ من الشهر القادم، ولا تود هذه المليشيات إستثناء عيديد منه حيث عبر بعضهم عن أن مقعداً له سيكون محجوزاً في هذا المجلس.

ويرى المراقبون أن عيديد لن يوافق على هذا المجلس ولن يعترف أو يشترك به. باعتباره يعتبر نفسه الزعيم الصومالي الأول، والذي تعتمد عليه إلى حد بعيد تطورات الأحداث السياسية والعسكرية هناك، وخصوصاً بعد أن حصل على تأييد جماهيري كبير بعد المواجهات التي خاضها ضد القوات الدولية وخصوصاً القوات الأمريكية.

وكانت المقاومة الصومالية قد ألحقت خسائر فادحة بقوات المارينز الأمريكية إثر مواجهات انفجرت نتيجة إرتكاب القوات الدولية لعدد من المجازر البشعة ضد المدنيين الصوماليين.

ويرى المراقبون أن الصلاحيات الواسعة التي منحها مجلس الأمن للقوات الدولية في الصومال قد حولت تلك القوات من قوات لحفظ السلام إلى قوات إحتلال بكل المعاني، أدت إلى إنفجار المواجهة بين الشعب الصومالي والقوات الدولية، ولذلك من غير المتوقع أن تستطيع تلك القوات أن تتوصل الى حل سلمي سياسي هناك وهو ما ينذر بمزيد من المواجهات ولكن هذه المرة بين المليشيات الصومالية الموالية للقوات الدولية وتلك المعارضة لوجودها.

السيطرة على المعابر معركة فلسطينية خاسرة

● الدكتور نمر سرحان

كما هو واضح من العنوان، فإن موضوع النقاش يقول بوضوح أن المفاوض الفلسطيني، لن يتمكن من اجبار اسحق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، على القبول بمطلبه المتمثل في أن تكون نقاط الحدود مع الأردن ومصر تحت سيطرة فلسطينية، كما أننا نعتقد بأن تجميل هذا المطلب تحت أقوال من مثل المشاركة الشخصية، الدولية، الاسرائيلية، الالكترونية... الخ في السيطرة على المعابر، لن تلقى آذاناً صاغية من جانب الاسرائيليين، لأنهم حددوا موقفهم بهذا الصدد، واعتبروا المعابر «مفاتيح البلاد» وأنهم لن يسمحوا بأن تصبح المعابر وسيلة بيد الفلسطينيين ليتحكموا بعودة اللاجئين والنازحين وليضاً، وكما يقول الاسرائيليون، ربما لإدخال السلاح الى داخل مناطق الحكم الذاتي أو الى اسرائيل نفسها.

وواضح أن مسألة المعابر ليست نقطة خلاف عابرة، أو من الممكن تسويتها بالانتقال من مكان تفاوضي معلن لآخر سري بعيد عن أجهزة الاعلام، وثبت أيضاً أن «اجتماع قمة» لم يكن قادراً على حلها. والسبب في ذلك أن مسألة المعابر تتصل بقضايا خطيرة من مثل: حق العودة، السيادة، الامن، استراتيجية أمنية اتفاق الحكم الذاتي، وغير ذلك.

بمقارنة موقف كل من رابين وعرفات، في معركة المفاوضات الدائرة، يمكن أن نصل الى دعم ما ذهبنا اليه وفيما يلي أوجه المقارنة:

أولاً: كان رابين واضحاً كل الوضوح عندما خرج من «جلسة القمة» في القاهرة، عندما قال: ليكن الامر واضحاً بالنسبة للفلسطينيين: يجب الالتزام بجميع عناصر اعلان المبادىء التي يتعين التوصل الى اتفاق بشأنها. وإذا لم يكن هناك اتفاق على هذه النقاط، فإن المهلة المحددة لا قيمة لها، يقصد موعد العشرة أيام».

أما عرفات، فقد قال وهو خارج من جلسة القمة بأن اللقاء قد تأجل لمزيد من البحث في الخلافات القائمة. ولم يقل بوضوح ماذا سيفعل فيما لو ظلت هذه الخلافات تسد الطريق باتجاه السلام.

ثانياً: ان موقف رابين محكوم من جهة بالمعارضة الاسرائيلية القوية ضد التنازل، بينما نجد أن موقف عرفات لا يعطي أهمية كبرى للمعارضة في الجانب الفلسطيني العربي. ويعرف الجميع مسلسل الإستقالات من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، واكثر من ذلك اعتراضات الجهات المقربة لعرفات، والانتقادات المتزايدة من داخل معسكره، انتقادات عبد الله الحوراني، سليمان النجاب، ياسر عبد ربه، وحتى رجاله في حركة فتح، المدنيين منهم والعسكريين. وتأخذ معارضة العسكريين أهمية خاصة، إذ أنه بعد معركة مخيم رفح، التي انتهت باعتقال قائد صقور فتح، تيسير البرديني، أعلن الصقور في مذكرة محدودة التداول أنهم «لا يستطيعون الالتزام بأوامر القيادة الفلسطينية القاضية بوقف العمل المسلح ضد القوات الاسرائيلية». في المقابل فإن رابين يتمتع بدعم كامل من اغلبية في الكنيست، وبأداة عسكرية تتمثل في [illegible] الانتفاضة).

ثالثاً: يأتي اصرار رابين على إبقاء المعابر في يدي اسرائيل مدعوماً بتحرك عسكري اسرائيلي «إرهابي» للضغط على المفاوض الفلسطيني والمتمثل في استمرار سياسة القبضة الحديدية ضد الانتفاضة والذي ترمي نتائجه في المزيد من الضحايا في أوساط الفلسطينيين، والمزيد من أيام منع التجول، والمزيد من إرهاب المستوطنين. وفي المقابل فإن عرفات لا يملك أوراق الضغط العسكري، وليس أمامه سوى الضغط المعنوي الذي لن يتجاوز المناشدة وتوسيط بعض الدول الراعية، فقد التزم عرفات بأن يتخلى عن آخر سلاح في جعبته عندما نبذ استخدام العنف في الصراع العربي الاسرائيلي. ففي الرسالة التي وجهها لرابين قبيل التوقيع على إعلان المبادىء:

* أعطى عرفات اعترافاً بحق اسرائيل في الوجود.
* ترك الأمور اللاحقة للمفاوضات (وفي المفاوضات يتمكن القوي من فرض شروطه).

رابعاً: أن موقف رابين، ونقول ذلك للأسف، مدعوم بنص إعلان المبادىء، الذي وقع ممثل عرفات عليه في واشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣. بينما ينطلق موقف عرفات من رغبته في تطوير اتفاق غامض يرتقي ـ حسب آمال عرفات ـ من حكم ذاتي الى سلطة وطنية فلسطينية ـ سيادة ـ دولة... الخ.

لقد جاء في الملحق الثاني لاعلان المبادىء:

«لاحقاً للانسحاب الاسرائيلي، ستستمر اسرائيل في مسؤوليتها عن الامن الخارجي وعن الامن الداخلي».

وسيفسر رابين ذلك بأن الامن الخارجي يستلزم أن تبقى الحدود والمعابر بيد اسرائيل. والنص المذكور جزء أساسي من الاتفاق الذي وقع عليه ممثل الفلسطينيين. وما قيمة الامنيات والاجتهاد مادام النص ملزماً وواضحاً؟ لقد قيل للفلسطينيين في مجال تجميل «اعلان المبادىء» خذوا ما هو متوفر وسيتطور الاتفاق إلى الافضل... الى دولة... الى علم فلسطيني يرفرف فوق القدس. ونصطدم الان بالحقيقة المرة، وهي أننا امام حكم ذاتي لغزة واريحا «نحاول الإستمرار في تطويره، ولكن رابين يصر على أن مفاتيح هذا الحكم الذاتي بيده. ويجوز لنا أن نعتقد بأن المسألة هي مسألة تشريع للاحتلال، وتصديق عليه بتواقيع فلسطينية قبل أن تكون عربية.

وبالنظر للمادة ٥، الفقرة ٣ فإننا نجد أن الاتفاق نص على أن «الحدود والعلاقات» هي ضمن مفاوضات الوضع الدائم، التي تبدأ بعد خمس سنوات من الانسحاب من غزة وأريحا.

ويقول رابين الان: لن ننسحب إلا بعد الاتفاق على مسألة المعابر، وهكذا تبدأ الدوامة. صحيح أن المادة نفسها في الفقرة الرابعة تقول:

«يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقية المرحلة الانتقالية بنتيجة الوضع الدائم» لكن كيف التعامل مع هذا النص الغامض، وعند قراءته من الفقرة ٣ التي تشير بوضوح الى تأجيل مسألة الحدود؟

خامساً: وبالنظر للموقف العربي والدولي نجد أن موقف اسحق رابين يتمتع بمزايا عديدة، في حين بالكاد نجد بعض المزايا لموقف عرفات:

١ ـ يتمتع اسحق رابين بدعم وتأييد الولايات المتحدة الامريكية التي تمارس الان هيمنة (تكاد تكون شاملة على المجتمع الدولي والامم المتحدة) ويراهن عرفات على دعم المجموعة الاوروبية المالي الذي يبدو أنه أيضاً مرهون بالمسيرة برمتها وبموافقة الطرف القوي (اسرائيل).

٢ ـ إن الموقف الاسرائيلي يحظى بدعم الاحتكارات الدولية التي تبني أهمية على اختراق اسرائيل للسوق الشرق أوسطية، ويعبر هو أيضاً الى هذه السوق من خلال اندفاعتها.

٣ ـ ان لجوء المفاوض الفلسطيني لمحادثات سرية في أوسلو، كان سبباً في بوادر انهيار على الجبهة العربية، وساعد على تفتيت مواقفها.

وبالنتيجة فإن مفاوضات أوسلو الانفرادية من جانب عرفات، لم تكن نقطة لصالح عرفات، بل لصالح رابين، الذي جرّ بعض مشكلاته لتصبح مشكلات أردنية فلسطينية وبالتالي أضعف موقف عرفات في هذه الناحية.

وفوق ذلك، فإن الموقف في العالم العربي عامة هو في صالح رابين، لا عرفات، إذ أن عملية تطبيع خفية سارية، من مظاهرها علاقات اقتصادية مع المغرب، وخط للغاز من قطر، ومحادثات متعددة الاطراف قادمة في أربعة بلدان عربية (المغرب، سلطنة عمان، قطر، مصر)، وهناك ضغوط واستجابات من نوع ما لموقف المقاطعة العربية ضد اسرائيل.

ويستطيع رابين أن يقول لعرفات بأن الطريق سالكة نحو العالم العربي، بك، وبدونك. ولا يستطيع عرفات أن يلوم أحداً أو يعترض عليه، فهو الذي اختار طريق التنازل وبدأ به، واتجز المسير عليه منفرداً.

سادساً: يبدو موقف رابين على الصعيد الداخلي في المناطق ـ الاراضي المحتلة، واقعاً تحت ضغط «اهتزاز صورة اسرائيل في العالم، لأنها لم تعد الدولة الصغيرة المحاطة بالاعداء»... بل فهو الداعي الى إنهاء الانتفاضة، واعتبارها نوعاً من الارهاب. مع ذلك تظل الانتفاضة السبب الوحيد الذي (قد) يدفع رابين للتنازل تحت ضغط الرأي العام الاسرائيلي الذي لا يريد أن يموت أبناؤه في حرب لا نهاية لها.

سابعاً: على الصعيد الشخصي لكل من الزعيمين فإن رابين يبدو واثقاً من نفسه، وواثقاً من تحقيق انجاز، وقد وصفت هآرتز موقف رابين بقولها:

«إنه شدد الضغط على عرفات، وخطط لفشل القمة بينه وبين عرفات، ليستغل حتى اللحظة الاخيرة موقع الضعف الذي يجد فيه عرفات نفسه، وهو على يقين أن ذلك لن يعرض عملية السلام للخطر. وهو يأمل أن يؤدي هذا الضغط الى تنازل عرفات بحيث يترك الرقابة الحقيقية على نقاط العبور للاسرائيليين وبحيث يكون الوجود الفلسطيني رمزياً. إن لقاء القمة عزز موقف رابين في الداخل، وبات يمكنه أن يثبت أنه لا يرضخ أبداً حين يتعلق الأمر بالأمن».



على العكس من ذلك بدا موقف عرفات موقف المترجي الذي يستعمل عبارات توحي بالشهامة عندما قال بأن «رابين رجل كبير وشجاع». وتجلى أن ذلك لا يمكن تسويقه، لا في اسرائيل ولا في غيرها، عندما سارع سفيره في عمان، الطيب عبد الرحيم، بانتقاد هذا التصريح الذي قال ان ذلك القول لا يمثل الشعب الفلسطيني، وكان شأن ذلك شأن تصريحات الترجي الاخرى، فعندما أدان عرفات العملية التي أودت بحياة تاجر البيض الاسرائيلي مزراحي في تل أبيب، ردت والدة المتهم في العملية ـ فاطمة التميمي من ـ النبي صالح ـ «بأننا سنواصل الانتفاضة وأن تصريحات عرفات لا تمثلنا».

إن كل الدلائل تشير الى ان المفاوض الفلسطيني غير مؤهل من الناحية العملية (ولا نعني من ناحية الحقوق) في أن يكسب معركة المعابر. ونعتقد أن اسحق رابين معني بالتأجيل والمماطلة، ومواصلة الضغط لتحقيق تنازل من جانب عرفات، في إبقاء السيطرة الفعلية على المعابر للاسرائيليين، مع تجميل شكلي يسمح بوجود رمزي للفلسطينيين على الحدود، فمن الممكن أن يقوموا بختم الجوازات والأعمال الاجرائية، ومن الممكن أن يرفع العلم الفلسطيني على الحدود.

إن اسحق رابين يعرف جيداً سياسة دافيد بن غوريون، أول رئيس لحكومة اسرائيل التي تقضي باتباع «سياسة المراحل والمماطلة» لتحقيق أهداف الصهيونية، وهو يطبقها الان بصيغة اتفاق أوسلو: اتفاق غامض يطبق على مراحل وبمماطلة شديدة بهدف الحصول على تنازلات أكبر.

ولا بد أن رابين على اطلاع تام بخلاصات أعمال الاستشراق الاسرائيلي والغربي حول سياسة المراحل والمماطلة نذكر منها.

١ ـ المستشرق الاسرائيلي البروفيسور رابينوفتش: وصف الاتفاق بأنه اتفاق مرحلي. وقال: ان م.ت.ف قد تخلت عن الجوهر الاساسي لميثاقها وهو حق العودة، وهذا انجاز نوعي حققناه.... ان جميع إطارات الاتفاق «أوسلو» ستكون خاضعة للمتابعة والمراقبة طوال الوقت، وستمتلك القدرة على الالغاء أو فرض عقوبات.

٢ ـ الدكتور ماتي شتاينبرغ، قال بأنه لم يفاجأ بالاتفاقات، بل تفاجأ بحجم التنازلات الفلسطينية، وفي ذلك خير هاد لخطط رابين في الضغط والمماطلة. وقد لاحظ شتاينبرغ أن الفلسطينيين في أوسلو تنازلوا عما طلبوه في مدريد.

٣ ـ يرى هنري كيسنجر أنه عبر مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية التي بدأت في مدريد، لا يجب توقيع اتفاقيات نهائية، سواء حول مستقبل القدس أو ترسيم الحدود، بل أن تقتصر المفاوضات حول إقامة حكم ذاتي مؤقت على جزء غير محدد من الضفة الغربية، واتفاق مؤقت بالنسبة للجولان. تلك هي «سياسة المماطلة» التي يرى كيسنجر أن اسرائيل كسبت كثيراً من اتباعها طيلة الخمسين سنة الماضية. والتي يراها سياسة ممكنة للاعتبارات التالية:

أ ـ لا توجد في المستقبل المنظور دولة عظمى في موقف يتيح لها التشجيع على شن حرب على اسرائيل أو دعم سياسة المجابهة.

ب ـ لا يوجد، أيضاً، في المستقبل المنظور دولة ذات قوة كافية لشن هجوم على اسرائيل.

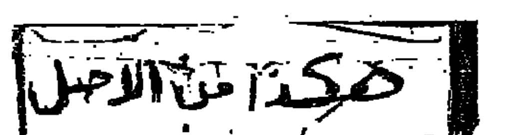
جـ ـ تراجع الموقف العربي بالنسبة لاسرائيل بصورة مضطردة وتنازلات مستمرة.

٤ ـ يؤكد المستشرق ماتي شتاينبرغ على «ضرورة استغلال المفاوضات اللاحقة للحصول على شروط أفضل» أي أن الاتفاق مجرد جسر لتنازلات لاحقة

٥ ـ يقول العميد بيليد: أهم ما في الامر هو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية وألا يكون هناك جيش أجنبي في المنطقة الواقعة بين نهر الاردن والبحر. ولا يجب أن تقوم دولة ذات جيش أو أي حق من حقوق إدارة السياسات الخارجية بصورة مستقلة، وأنا أقول للفلسطينيين شكلوا في المناطق ليس فقط شرطة، بل أيضاً ارفعوا الأعلام الفلسطينية، وانشدوا الأناشيد الوطنية وسكوا النقود الخاصة بكم، إذا كانت الرموز هامة بالنسبة لكم، فلست أبالي، فأنا لا أعيش على الرموز، بل على الحقائق الامنية المتينة على أرض الواقع.

وبهذا المعنى يكون التنازل على الحدود من جانب اسرائيل شكلاً من أشكال الانتحار.

وبالطبع، فنحن لا نبشر بسيناريو أسود، ولكن ـ للأسف ـ السيناريو الاسود يفرض نفسه، فإذا صحت الأنباء التي تتحدث عن أن رابين طلب من عرفات أن يكشف عن مخابىء الاسلحة، وان يقوم بحل الأجهزة الأمنية، ووقف المطالبة بالمعابر والموافقة على النشاط العسكري الاسرائيلي داخل مناطق الحكم الذاتي وتسليم المطلوبين لقيامهم بعمليات ضد اسرائيل، إذا صح ذلك فإن رابين لا يريد منطقة حكم ذاتي، وربما كان يريد شريطاً حدودياً.



بالأقلية

● باسل طراونة

لا جمر.. ولا جاه!!

مهلاً فيروز ومعذرة . فعمان لم تعد الجمر ولا الجاه . بل على العكس من ذلك . فهي كرة من الثلج دهمت كل شيء أمامها، وانتفخت على غفلة منا، وعلى مكر من السلطة . ساحبة معها جمر الألفة من أصابعنا، ومواقد الحنان من حدقاتنا، وفضاء الحلم من هوائنا. تاركة إيانا مجرد أجساد باردة محايدة، لا تضطرب ولا تضطرم ، ولا تطرف لها عين إزاء أي حدث مهما استفحل شأنه !!.

وعمان يا فيروز كومة علاقات اجتماعية، ولعل الأصح كومة علاقات دبلوماسية بلا سفراء ، منظومة بلاستيكية غير قابلة للاشتعال ترتاح لها حكوماتنا. وتود لو تتعمم وتنتشر بالرغم من كل التصريحات الملتهبة التي تثقب أذنيك عن ضرورة وقف زحف المدن على الأرياف ، وهجرة أبناء القرى صوب العاصمة الكبرى.

وعمان ، أو جيش الموظفين إن شئت ، أولئك الذين ينتظرون منذ عشرين عاماً أن تزداد رواتبهم عشرة دنانير ، أكثر مما ينتظرون الإنتخابات النيابية أو إنشاء حزب جديد، لا يمكن لها أن تحرك ساكناً أمام أي فساد أو تجاوز سياسي للثوابت المقدسة أو انتهاك فج للحريات العامة!!.

وعمان ، التي لا يعرف فقيرها ماذا يطبخ غنيها، ولا يدري الجار فيها إسم أو شكل جاره المعتقل، أو الميت، أو المنتحر.. عمان التي ترى الأحياء فيها بعضها بعضاً على شاشة التلفاز كما ترى أحياء نيويورك ، هي ذاتها عمان التي شاهدت «مباراة» أحداث الجنوب في نيسان ٨٩ كما شاهدها جمهور افريقيا الوسطى عبر الأقمار الصناعية..ثم تثاءبت عمان وغفت قبل أن تعرف النتيجة!!.

وعمان يا فيروز «فرشة» إسفنج كبيرة تتمطى فوقها الدولة كقط في أوج الشبع ، وتترك ربع الفرشة فارغاً للسماسرة والبيروقراطيين ، وأصحاب النفوذ والثروات ، ولحرسها الشخصي بالطبع، وتستأثر باللحاف كاملاً . فيما تنام «البقية» على هوامش «الفرشة» ، وإن صدف وطالبت هذه «البقية» بأدنى حصة من اللحاف ، قيل لها على الفور :«على قد لحافك مد رجليك»!!.

تلك هي عمان يا فيروز ، التي دفعوا إليك بكلماتهم هم عنها كي تغنيها.. أما الكلمات الحقيقية للأغنية ، فهي بحوزتنا نحن ، ولكننا لا نستطيع دفعها إليك ، ربما لأننا لا نستطيع أن «ندفع» لك ... أو ربما لأنها ــ أي تلك الكلمات ــ لن ترى ضوء الشاشة الصغيرة أبداً!!.

رداً على مقالة جميل النمري حول « أزمة اليسار » [illegible]

الاتجاهات البرنامجية والسياسات الممارسة هي [illegible]

● سميح سلامة خليل

ليس شيئاً مألوفاً أن يتخذ أحد الأعضاء في حزب مثل حزبنا . قراراً بمفرده ، يفاجيء به رفاقه والهيئات التي يعمل بها . ويقوم بفتح ملف (أو ملفات) يتعلق معظمها بشؤون وقضايا داخلية ، هي أصلاً محل نقاش حيوي داخل الحزب ، ثم يقوم بنشر ذلك في الصحف المحلية. علماً أن أحد الملفات التي أتى عليها الرفيق جميل النمري . في مقالته المنشورة في جريدة الرأي يوم السبت الفائت بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٣ . والتي استهلكت القسم الأكبر من هذه المقالة . تتعلق بقضية وطنية على درجة عالية من الأهمية وتشغل بال الرأي العام الديمقراطي واليساري في البلاد . لحزبنا موقف شديد الوضوح والشفافية منها . هي موضوعة « وحدة اليسار الأردني ».

ولقد كان ممكناً ، أن يجري بسهولة معالجة انفراد عضو في الحزب في نقل قضايا هامة من قضايا الحوار الداخلي الى الصحف ، باعتبارها قضية داخلية ، لولا استحالة المرور على بعض ما جاء فيها من اساءات لحزبنا ، ولأحزاب شقيقة أخرى . ولولا أيراده عدداً من المغالطات التي لا يمكن إلا أن يجري توضيحها ، بعد أن وصلت هذه المغالطات الى الملأ عبر صحيفة « الرأي » الموقرة . وذلك حتى لا يجري اعتبار صمتنا ، في حال حدوثه ، إقراراً ضمنياً بها.

١ ـ ونبدأ بالاعتذار أولاً من الرفاق في حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني ، والحزب الشيوعي الأردني والحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني ، قيادة وكوادر وجمهوراً مؤيداً على الاحكام والتقييمات المغلوطة والمعلومات « المجانية » التي وسمهم بها عن غير حق قلم الرفيق جميل النمري مفتعلاً الابتعاد عن التدقيق المسؤول والضروري بهذه الأحكام والتقييمات و « المعلومات » . سيما واننا نعيش في مرحلة لا يهتم فيها بشؤون وشجون قوى اليسار أعضاء ومناصري وأصدقاء أحزاب اليسار فقط . وانما أيضاً قوى وأشخاص ومؤسسات ناصبت العداء التاريخي لليسار ، وما زالت حتى اللحظة تتربص به ، ولا تتورع عن إقامة « الافراح والليالي الملاح » عندما « تظفره » بسقطة هنا أو « ممسك » هناك ، لتمارس هوايتها في إعمال معاولها في جسمه وبنيته وسمعته مستهدفة تهشيمه وتحجيمه بل ومسحه من الوجود.

ونؤكد لقوى اليسار التي جرى التطاول عليها ، انه ليس لما جاء في تلك المقالة من إساءات اي علاقة بموقف الحزب الرسمي وهي لا تعبر عنه باي صورة من الصور .

٢ ـ لقد أعطت مقالة الرفيق جميل انطباعاً عاماً ، بأن حزبنا كان وراء عدم استكمال تجربة « اتحاد اليسار الديمقراطي الأردني » التي بدأت في صيف العام الفائت ١٩٩٢ ولم تصل الى نتيجة ملموسة ، لا في حينها ولا حتى هذه اللحظة. كما أعطت المقالة انطباعاً آخر بان الموقف السائد في حزبنا غير راغب ، وغير جاد فيما يتعلق بوحدة اليسار. وحول هذا نقول بملء الفم ، أن هذا الحكم ، عدا عن كونه حكماً ظالماً ، فانه لا يمت الى الحقيقة بصلة.

فلقد كنا من بين أوائل المبادرين للدعوة الى إقامة اتحاد ائتلافي لقوى اليسار. ولقد قطعنا شوطاً واسعاً على هذا الطريق مع الرفاق في حزب الوحدة والديمقراطي الاشتراكي . وانتهينا معاً الى اتفاقات محددة وموثقة بشأن مباديء قيام « اتحاد اليسار الديمقراطي الاردني » . ولم يبق أمامنا سوى تحديد موعد المؤتمر الصحفي للاعلان عن هذه الخطوة الكبيرة . لكننا توهمنا . وهذا ما يعرفه الرفيق جميل النمري وجميع الرفاق اعضاء الوفود المشاركة بهذا الجهد . بطلب تأجيل الاعلان عن قيام « اتحاد اليسار » إرتباطاً بالاشكاليات التي أثارها وزير الداخلية بقرار الامتناع عن ترخيص الاحزاب اليسارية . كما برزت لاحقاً بعض التباينات الجوهرية المتعلقة بشؤون ذات طبيعة برنامجية وسياسية كبرى أملت على الجميع درجة من التريث . بحكم استحالة التقدم الى الامام دون التأكد من امكانية انتقائها ، حتى لا يجري تعريض هذه التجربة للدمار بعيد الاعلان عن انطلاقها . وهذا بالطبع آخر ما نحن بحاجة اليه فإن تتأخر التجربة أفضل ألف مرة من أن تقوم ثم تفشل.

ومواضيع التباين التي ظهرت في تلك المرحلة ليست تفاصيل ثانوية يمكن تجاوزها ، أو قضايا تقع تحت باب الاجتهاد يمكن التعايش معها.

فموضوع مثل التسوية الامريكية ومسار مدريد والمواقف السياسية إزاءها ، والخطوات الفعلية والتكتيكات الرئيسية المشتقة منها على سبيل المثال ، لا يمكن اعتبارها قضايا ثانوية يمكن تجاوزها ، تماماً كما هو الحال بالنسبة لموضوع شديد الاثر على الشعب مثل الموقف من موازنة الدولة لعام ١٩٩٣ ، وقضايا أخرى لا مجال لذكرها هنا . فهذه العناوين بالذات من بين عناوين أخرى . تمثل الأسباب الجوهرية التي يتحد الناس اصلاً من أجلها . فإذا كانت هذه العناوين والقضايا محل تباين ، فماذا سيحل بالمشروع التوحيدي؟... وكيف يمكن الحفاظ على عمله ووحدته ووظيفته الرئيسية ؟ ... وهل يستطيع أحدنا أن يتخيل الشكل الذي ستؤول اليه الامور عندما يصوت نواب « الاتحاد » مثلاً بشكل متناقض إزاء مواضيع جوهرية وأساسية تهم الشعب بأسره ؟

لأن الموقف منها غير محسوم أصلاً؟.

لقد وقع فعلاً بعض التريث بعد فترة من طلب التأجيل الذي وقع ،ولم يكن حزب الشعب الديمقراطي الأردني هو المعني لهكذا وحدة منشودة.

ذلك أنه بعد ذلك اتسعت التباينات السياسية واتسعت معها المسافة فيما بين مواقف القوى المكونة لمشروع تجربة « اتحاد اليسار » ، كان من المحتم ، لو تم التسرع بالاعلان عن قيامه ، لوقع (حسب تقديرنا) انفكاك لاحق سريع ، وهذا ، مجدداً ، ما لا نحتاجه ولا نرغب به.

ومن أجل مزيد من التوضيح ، فإننا نشير الى أن الموضوع الاساسي الذي شكل مبكراً جوهر التباينات السياسية داخل صفوف اليسار هو الموقف من مؤتمر مدريد ومن مسارات المفاوضات.

تيسير الزبيري

د. يعقوب زيادين

والتباين حول ذلك يعني بالنسبة لنا وبكل وضوح ، تبايناً في النظرة الاستراتيجية لمصير البلاد وحاضرها ومستقبلها وللحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . بغض النظر عما يكتب في الصحافة الحزبية وفي بيانات الأحزاب من تمسك بالثوابت الوطنية والقومية . لأن هذا يصبح شيئاً لفظياً ما لم يقترن بموقف متواصل يشتبك سياسياً مع مواقف الحكومة ومواقف الادارة السياسية المقررة في منظمة التحرير ، في كل محطة من محطات المفاوضات والتي كان معروفاً بالنسبة لنا الى أي مستقر سوف تنتهي . وهذا ما رأيناه على أيدي إتفاق غزة ـ أريحا وجدول الأعمال الاردني ـ الاسرائيلي.

لقد كان مستحيلاً بالنسبة لنا مواصلة الجهود بشأن العملية التوحيدية لقوى « اليسار » في الوقت الذي تتقلص فيه الامكانيات العملية لموقف سياسي موحد ومشترك . ذلك أن الوحدة تعني بالنسبة لنا بشكل أساسي « وحدة العمل» ولا شك بأن وحدة العمل لن تكون قائمة طالما أن هناك خلافاً كبيراً حول العمل نفسه وحول عناوينه واتجاهاته.

وجاءت الاحداث لتثبت ، أن الامتناع عن الاشتباك السياسي مع خط مدريد ، بحجة أنه « لم يصل بعد الى نقطة القطيعة مع الثوابت الوطنية والقومية » ، قد ساهم في تسهيل امكانية وصول خط مدريد الى النهايات البائسة التي انتهى اليها. وها نحن الآن نحصد النتائج ، حيث تتعرض سيادة البلاد واستقلالها للخطر بما في ذلك المسيرة الديمقراطية نفسها ، فيما يجري عملياً التفريط الملموس بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة والحرية والاستقلال وذلك على أيدي الاتفاقيات الاردنية والفلسطينية مع الاسرائيليين بحيث تكمل إحداهما الاخرى في عملية سياسية تفريطية وطنية وقومية واضحة المعالم.

ان تجاهل هذا التباين والخلاف الجوهري عند الحديث عن وحدة اليسار ، لا يمكن أن يكون عفوياً ، بل هو تجاهل واع كونه يحتسب (هكذا) في باب الخلافات الثانوية . وإلا لظهر بقوة في أي مقال أو بحث يتناول هذه الوحدة . واحتساب مثل هذا الخلاف في باب الثانويات يعبر بحد ذاته عن حجم القناعة الحقيقية التي تتملك صاحب البحث بشأن أولوية الجانب البرنامجي السياسي الممارس في الحياة اليومية والنضالية لعمل الاحزاب . الشيء الذي يصب عملياً في إطار الدعوات الحكومية لتحييد الدور السياسي المعارض المفترض لاحزاب اليسار . ويسهل على الحكومة تمرير ما تريد . ولا شك بأن هذا المنزلق يشكل خطورة كبيرة على دور هذه الأحزاب ومكانتها ويسهم بمزيد من التأزيم لواقع حالها بغض النظر عن مدى الشوط الذي يمكن أن تكون قد قطعته في إطار التنسيق أو مساعي التوحيد فيما بينها.

٣ ـ ماذا عن الحزب الشيوعي الأردني؟

بحصول أحزاب اليسار على الترخيص ، وفوزهم بالعلانية ، ومع استئناف الحوار بين القوى الثلاثة المكونة لمشروع « اتحاد اليسار » وانتفاء سبب المطالبة بالتأجيل الذي سبق الاشارة اليه ، وقع اتصال مركزي هام بين وفد من حزبنا والرفاق في الحزب الشيوعي الأردني . ولقد قام الحزب الشيوعي بمواجهتنا بسؤال صريح ومحدد : هل قررتم انتم في حشد والوحدة الشعبية والديمقراطي الاشتراكي اعتبارنا نحن في الحزب الشيوعي خارج دائرة « اليسار » ؟ وهل أنتم متاكدون من أن الشعب والتيار الديمقراطي العريض المنتشر في البلاد سوف يستقبل بجدية خطوتكم بالاعلان عن اتحاد « لليسار » ،الحزب الشيوعي الاردني ليس جزءاً منه؟

لقد أدى الحوار مع الرفاق في الحزب الشيوعي الاردني الى تطور في موقفنا ، نعتبره ايجابياً جداً ، سرعان ما أصبح محل قبول من قبل الاحزاب الثلاثة المشاركة ، مفاده التوجه الى الحزب الشيوعي لجعل مشروع التجربة الإتحادية رباعياً ، وهذا ما حصل فعلاً ، علماً انه لم تخل جلسة حوارية واحدة فيما بين الأحزاب الثلاثة من التاكيد الجماعي على أن « الاتحاد » سيبقى مفتوحاً للآخرين ،والحزب الشيوعي ، على عكس ما ورد في مقالة الرفيق جميل النمري ، لم يرفض المشاركة . لكن عوامل أخرى ذات طبيعة سياسية جوهرية كانت آخذة في الوقوع ، وفي مقدمتها الموقف من الجولات التفاوضية ومساراتها ، مما دفع الجميع على ما يبدو لتحبيذ التريث بعض الوقت في مسار « التجربة الاتحادية » بهدف التأكد من أن أياً من الخطوات التوحيدية التي يمكن قطعها ، سوف تكون حتماً خطوات دائمة الى الامام . وهنا هو جوهر موقفنا الذي نعتقد أن ما جاء في مقالة الرفيق جميل النمري بشأنه يحتوي على الكثير من الظلم والاجحاف ومجانية الحقيقة سواء بالنسبة لنا او لغيرنا.

٤ ـ حشد والوحدة الشعبية:

ولأن التباينات مع الرفاق في حزب الوحدة الشعبية تتدرج فعلاً في باب التفاصيل الثانوية التي يمكن تجاوزها ، والاجتهادات التي يمكن التعايش معها ، والتي تحدث حتى في إطار الحزب الواحد ، فلم نتردد ، لا نحن في حشد ، ولا هم في حزب الوحدة الشعبية ، من اتخاذ قرار بالمباشرة الفورية بإنجاز الوحدة التنظيمية بين الحزبين بما في ذلك الاندماج الكامل وليس فقط الاتحادي الائتلافي . وهذا ما نحن بصدده الآن وبشكل فوري وهنا ما قمنا بالاعلان عنه بدون تردد . وهذا القرار الخاص بحزبينا يتضمن استعداداً كبيراً ومفتوحاً لتوسيع دائرة هذه الوحدة بما يشمل كافة قوى اليسار الجادة . ومن المؤكد أن التطور الحاصل في المواقف السياسية الجوهرية لبعض هذه القوى كما جرى التعبير عنها مؤخراً . ولاسيما إزاء عدد من القضايا الكبرى والتي اتسمت بدرجة أكبر من الوضوح بعد توقيع اتفاقيتي غزة ـ أريحا وجدول الاعمال الاردني ـ الاسرائيلي ، وخاصة بعد تكشف مضامينها الحقيقية على الارض وفي العلن وأمام الله والشعب ، وبعد اتضاح أبعاد


عزمي الخواجا

ومساوىء قانون الصوت الواحد وتطور مواقف البعض إزاءه ، وتكشف النوايا الحكومية للارتداد عن التجربة الديمقراطية وسلوكها أثناء الانتخابات الأخيرة نقول من المؤكد ، أن هذا سيساعد كثيراً على تبديد الاسباب التي دفعت الناس للحذر والتريث في فترة سابقة.

٥ ـ بهذا نكون قد أجلينا عدداً من الحقائق التي كان لا بد من توضيحها من باب الانصاف، ومن باب التاكيد على أن موقف حزبنا لم يكن في يوم من الايام غير مدرك لأهمية توحيد قوى اليسار ، أو بالحد الادنى توحيد جهودها ، ناهيك عن أهمية توحيد جهود سائر القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية . فقد كان حزبنا ، وهذا مشهود له ، الى جانب القوى الاخرى في مقدمة المثابرين للتوصل مع الآخرين وتنسيق الجهود معهم . حتى أن الامر تعدى دائرة ما يصطلح على تسميته بالقوى الوطنية ووصل الى حد الاصرار على ضرورة ايجاد تقاطعات مشتركة ، ولو على مستوى الحدث الواحد . مع الجبهة الاسلامية.

لكن الموضوع الجوهري ليس هنا . والقضية التي يجري تبسيطها من خلال الايهام المسطح بأن مجرد تجميع القوى في إطارات موحدة سواء بتطوير التنسيق وانتهاء بالدمج مروراً بالفكرة التي جاءت في مقالة الرفيق جميل النمري كفيل لوحده بتجاوز ما اصطلح على تسميته « بأزمة اليسار ».

ذلك أن عوامل أخرى على درجة عالية جداً من الاهمية ، واكثر تأثيراً بكثير من آلية التوحيد وتقنياته ، لا بد من توفرها وضمان وجودها باعتبارها الركيزة الاساسية التي يقوم عليها مصير المشروع كله. هذه العوامل التي جرى تجاهلها والقفز عنها بشكل واضح. أما الآليات وأشكال التوحيد التنظيمية فلم تكن ولا تستطيع أن تكون بأي حال من الاحوال العنصر الحاسم لضمان النجاح المؤزر للتجربة ، والحيلولة دون تحولها السريع الى مصدر احباط جديد للناس وللشعب وللتيار الديمقراطي نفسه ، كما حصل في تجربة « التجمع العربي القومي الديمقراطي الاردني ».

ولعل أهم هذه العوامل هو البرنامج الذي تقوم على أساسه الوحدة اليسارية ، أو بالاحرى الذي تتوحد الناس من أجل انجازه . وعندما نقول البرنامج ، فإننا لا نقصد بذلك فقط الكراس المعهود الذي يطبع بحجم صغير ويصلح لان يوضع في الجيب الخلفي حتى لا تراه « الأجهزة » ،ويحتوي على الاتجاهات النضالية العامة ، على أهميته ، بل بالاضافة اليه فإننا نقصد السياسات الفعلية والممارسات النضالية والسلوكيات السياسية المشتقة عنه والتي تشكل البرز الفعلي لوجود ووحدة كل حزب على حدة ولتجمع الاحزاب المنشودة على حد سواء.

ولا يفيدنا هنا في شيء ، إطلاق الحكم القاطع بأن « أحزاب اليسار إجمالاً متشابهة البرامج » وإن بأي كاتب مختصر فيها يستطيع أن يقدم الخطوط البرنامجية لهكذا تجمع، كما ورد في مقالة الرفيق جميل النمري. ولهذا السبب اكثر من غيره، فإن مقالته تلك لا تعبر عن موقف حزبنا بأي صورة من الصور.

ذلك أنه ، إذا ما تم الإستناد فقط الى « الخطوط البرنامجية » للتجمع المنشود ، وهي فعلاً متشابهة لانها أصلاً خطوط عامة ، فإننا نجزم أنه بمجرد البدء بالعمل ، بعد الانتهاء من انجاز الخطوات التوحيدية الفنية التنظيمية، سوف تقع الخلافات فإما أن تحسم التباينات بالتصويت (طالما أن هناك هيئات عامة مشتركة وبالتالي هيئات قيادية موحدة ومقررة) ،الامر الذي يمكن أن يوصل بعض المشاركين الى الحائط المسدود وإما أن يرضخ ويمتثل « للأغلبية » ، أو يضطر مع الوقت الى المغادرة وتعريض المشروع كله للخطر، أو يضطر « الاتحاد » الى أن يكون له أكثر من موقف في الشارع السياسي وبين الجماهير. وهذا ما سيعرض ثقة الناس به للاهتزاز ونحن هنا لا نتكلم عن قضايا هامشية وإنما عن مواضيع هامة ذات بعد برنامجي عام أو قطاعي رئيسي لا يتعايش معها التباين مع الوحدة في آن معاً .

ولذلك ، لا بد ، في سياق التعامل الايجابي غير المغامر ، مع موضوعة وحدة اليسار الاردني من الربط الشديد بين آليات الوصول الى هذه الوحدة وبين حسم القضايا التي يعقد العزم لانجاز الوحدة من أجلها.

وهنا فإننا لا ندعي التفرد بامتلاك الحقيقة ، ولقد وقفت لجنتنا المركزية مؤخراً وبعد الانتخابات مباشرة مطولاً أمام أزمة حركة اليسار ، وأزمة علاقتها مع الجماهير ، ومن بينها حزبنا ، واستخلصت ، بعد نقاشات معمقة الدرس الرئيسي الذي كان سبباً في النتائج المتواضعة التي حصل عليها اليسار (وحزبنا منه) والتي يمكن تلخيصه في انعزال هذه الاحزاب عن الجماهير بسبب تدني قدرتها على تحويل « الخطوط العامة لتوجهاتها البرنامجية » الى عمل دائم وملموس لعموم


عيسى مدانات

الحزب وفي صفوف الشعب ، واكتفائها بمخاطبته بالمناشدات العامة وبواسطة الشعار العام وبطريقة موسمية غير منهجية وتدني قدرتها على تسييس الشارع . ولهذا أسباب عديدة لعله من غير الممكن تناولها في هذا المقال. وقد اكدت اللجنة المركزية لحزبنا على أن مفتاح الحل لهذه الأزمة ، وليس الحل كله ، يكمن في رد لاعتبار لعلاقة هذه الاحزاب ، ومن بينها حزبنا مع الجماهير ، وإعادة صياغة أولويات عمل الحزب وخطط عمله بما يجعل همه اليومي ، ليس فقط على المستوى القيادي وإنما على مستوى مجموع العضوية الحزبية والاطر الصديقة ، تحشيد القاعدة الشعبية وراء مطالبها الملحة (مطالبها هي) الحيوية والمباشرة على صعيد الحي والمصنع والقرية والمدرسة والجامعة (وليس مطالب النخب السياسية الفوقية البيروقراطية حقاً) ، وكذلك على الصعيد الوطني ولا سيما ما يتعلق منها بالمستقبل السياسي للبلاد وبسياسات التجويع ونتائجها المباشرة والمنظورة، شريطة أن تقام هذه العلاقة مع الناس ومع أبناء الشعب على أوسع قواعد الديمقراطية وبما يحول ابناء الشعب والانصار والمؤيدين الى مشاركين حقيقيين في صنع القرار.

ان الاليات والفنيات التنظيمية التي ستوحد قوى اليسار لن تكون في المشكلة ولن تعجز القوى عن الامساك بأكثرها ملاءمة في كل مرحلة من المراحل وفي كل قطاع من القطاعات الشعبية المضطهدة ، وأمام كل منعطف هام من المنعطفات على طريق النضال الجماهيري الذي تسير عليه الاحزاب اليسارية وصولاً الى حزب واحد موحد لليسار يقوم على قاعدة الاندماج في نهاية المطاف. لكن السؤال الحاسم يبقى مع ذلك هو ... هو . هل يملك اليسار اجماعاً على تقييم المرحلة السابقة ؟ .... أو على الاقل قراراً أغلبياً في كل حزب من أحزاب اليسار على ذلك ؟... وهل تملك وجهة عامة جماعية ، تحصن الرغبة الجماعية بضرورة وحدة اليسار وتشكل قوتها الدافعة . ملخصها أن الحل يكمن في العودة الى الشعب بعد أربع سنوات من التخبط في أوهام انقاذ أوضاع البلاد بالاكتفاء بالعمل السياسي الفوقي باصدار البيانات التي تلهث وراء الاحداث ؟ والتكرار المفجوج « للتوجهات العامة » التي لم تعد تسمن ولا تغني من جوع ؟ ....

وبأوقات الاعتقاد بأن الديمقراطية السياسية الفوقية المعزولة عن حركة الشارع والتي تفتقد الى دعمه واندماجه في النضال كفيلة لوحدها بتمكين المطالب الصحيحة الواردة في كراسات برامج الاحزاب من أن تشق طريقها وتتحول الى انجازات لصالح الشعب تبرر الالتفاف الجماهيري المأمول من حولها؟

إننا نضع هذه الأسئلة الكبرى أمامنا ، ليس من باب « الهروب سريعاً من فكرة وحدة اليسار بشرح الصعوبات التي تجعلها فكرة غير واقعية » كما جاء في مقالة الرفيق جميل النمري . وإنما لقناعتنا بانه ربما يتوجب أن ينظر كل حزب بمسؤولية تاريخية في أزمته أولاً وفي أزمة علاقته هو مع الجماهير ، حتى لا تتحول الوحدة المنشودة لأحزاب اليسار الى « تجميع للأزمات المتفردة » وانتاج « أزمة مركبة » سوف لن تفعل سوى احباط اي أمل يرجى بالاستجابة للمعطيات الجديدة التي يوفرها المسار الديمقراطي للبلاد وفي ايجاد الحل الانقاذي لواقع الحركة الوطنية والجماهيرية وفي القلب منها حركة وأحزاب اليسار .

٦ ـ في دورة اجتماعاتها الاخيرة . قررت اللجنة المركزية لحزبنا ، بالاضافة للقرار المباشرة بانجاز الوحدة الفورية مع حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني ، ضرورة تسريع وتائر العمل من أجل ايجاد مركز فعال للعمل الوطني الموحد يضم سائر الاحزاب والشخصيات والفعاليات الوطنية والتقدمية على أرضية الالتقاء السياسي على برنامج واضح للمعارضة الوطنية وعلى أساس القواسم المشتركة.

وذلك بديلاً لتجربة « التجمع العربي الديمقراطي الاردني » الذي تبخر من الحياة السياسية الاردنية بسبب من تناقض الخيارات واتجاهات العمل فيما بين أطرافه وخاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي الداخلي.

ولسوف يشكل العمل النضالي اللاحق في إطار هذا المركز الموحد (نواة الجبهة الوطنية الاردنية) الارضية الملائمة التي يمكن أن تختبر أحزاب اليسار في سياقها درجة التلاقي فيما بينها بالملموس وعلى أرض الواقع وفي الحياة السياسية اليومية ،الامر الذي يمكن أن يسهم اسهاماً جليلاً في تحديد طبيعة الامكانيات التي يمكن ان تتوفر لقوى اليسار لاعادة التدقيق بمهمة توحيد صفوفها وقواها وتنظيماتها وحجم الفرص الفعلية المتاحة لانجاز هذه المهمة التاريخية بعيداً عن المغامرات والافتراضات الذهنية المسقطة فوقياً وغير المسنودة بالاسس الكافية الضامنة للنجاح.

٧ ـ وأخيراً ، فلا بد من الاشارة لقرار اللجنة المركزية لحزبنا بالمباشرة مع مطلع العام الجديد بالخطوات الملموسة لعقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب ، وبحيث يشترك في مناقشة الوثائق المقدمة إليه من اللجنة المركزية مجموع العضوية الحزبية، والتي ستحتوي على التقرير النظري والتقرير السياسي والتقرير التنظيمي والجماهيري عن فترة السنوات الاربع الفائتة وعلى أساس المراجعة النقدية الشاملة لعمل الحزب بمجمله وعلى كافة الأصعدة ، هذا بالاضافة للبرنامج السياسي والنظام الداخلي ووثيقة العلاقات الأردنية الفلسطينية.

ولسوف يفتح المجال واسعاً ، ووفق آليات وقنوات محددة شديدة الالتزام بالجوانب الديمقراطية أمام جميع أعضاء الحزب للمشاركة الحيوية وليس الشكلية في الحوار الداخلي حول هذه الوثائق ، كما سيجري ترتيب آليات خاصة للحوار الوطني بما يشمل القوى السياسية الشقيقة حول هذه الوثائق .

ختاماً فإننا ونحن نواصل مد يدنا لجميع الأحزاب اليسارية الجادة ، في سبيل الوصول لهدفنا النبيل المشترك ، الذي لا خلاف عليه من حيث المبدأ بتحقيق الوحدة التاريخية فيما بيننا ، لنثق بإمكانية الوصول الجاد الى هذه الوحدة على قاعدة المراجعة الجماعية النقدية الشاملة لتجربة الاعوام السابقة واشتقاق الدروس الرئيسية وإعادة ترتيب الأولويات البرنامجية والنضالية الملموسة بالإستناد الى العمل الجماهيري المنظم والواسع النطاق باعتبار ذلك هو الأساس المتين وهو الأرضية الصلبة للوحدة المنشودة.

● عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الأردني

بريد الأهالي

الأندية الشبابية

شدة + أتاري الأندية + طاولة + ؟!

◎ كائد النابلسي

يوصف مجتمعنا الأردني بأنه مجتمع شاب وفتي . وذلك بسبب وجود نسبة كبيرة من أبنائه في سن الشباب . وحيث أن الشباب يمثلون أمل الأمة وقادتها المستقبليين فإن وجود نسبة كبيرة منهم في المجتمع يعتبر ميزة محمودة وإيجابية. وهؤلاء الشباب لهم متطلبات وحاجات يجب اشباعها . فهم مثلاً بحاجة الى قنوات لتفريغ طاقاتهم وقدراتهم بشكل مشروع يفيد امتهم ووطنهم.

والمجتمعات المتقدمة هي التي تسعى الى مأسسة نشاطات الشباب واحتوائها في أطر سياسية واجتماعية وثقافية تؤدي بالمحصلة الى المساهمة في بناء شخصية سوية مدركة لواجباتها تجاه وطنها.

في العهد العرفي البائد تولت الأندية الرياضية هذه المهمة بشكل رئيسي وذلك بسبب افتقاد المجتمع للمؤسسات الشبابية الكفيلة بالقيام بمثل هذا الدور (كالأحزاب والاتحاد الشبابية والطلابية ...الخ).

ومع أن الأندية الرياضية احتوت هؤلاء الشباب إلا أن هذا الاحتواء كان سلبياً في أغلب الأندية ، حيث أن طاقات الشباب وقدراتهم قد تم توجيهها غالباً ـ وبشكل متعمد ـ نحو نشاطات غير بناءة ولا تساهم في بناء الانسان الذي نريد.

ان الزائر لهذه الأندية يلاحظ أن نشاطات هذه الأندية محصورة داخلياً بنشاطات محدودة هي غالباً أوراق اللعب (الشدة) وطاولة الزهر والبليارد والأتاري . أما النشاطات الاجتماعية والثقافية فهي شيء مفقود في غالبية الأندية . وهذا يؤدي طبعاً الى انعدام التفاعل والتأثير الايجابي في البيئة المحيطة ، وهو الدور الرئيسي الذي يفترض أن تلعبه الأندية في مجتمعاتها المحلية بل نجد أن هذه الأندية محصورة داخل جدرانها ، وإن كان لها تأثير فهو سلبي في أغلب الأحيان ، فالألعاب الموجودة ليست من ذلك النوع الذي يؤدي الى صقل وتنمية شخصية الشباب. فالشدة مثلاً يمارس الشباب من خلالها القمار ، إما بشكل مباشر وصريح . أو بشكل مستتر غير مباشر. أما طاولات البليارد فتثير الكثير من المشاكل والمشاجرات بين الشباب بدلاً من خلق روح الصداقة والألفة ، وهو الهدف الأصلي الذي وضعت هذه الألعاب من أجله ، أما شاشات الاتاري فتستحق دراسة لوحدها . فهذه الألعاب غالباً ما يمارسها الأطفال الذين هم من طلاب المدارس اصلاً . ونحن نعلم أن أقل مبلغ يدفعه اللاعب هو عشرة قروش في لعبة قد لا تستغرق خمسة دقائق ، وحيث اننا نعلم أيضاً أن مصروف الأطفال يتراوح بين ١٠ ــ ١٥ قرشاً في الغالب فهذا يعني أن الطفل سوف يلجأ الى أساليب وطرق ملتوية للحصول على النقود لممارسة لعبته المفضلة بعد أن يصبح مدمناً عليها والحقيقة أن الكثير من اولياء الأمور قد اشتكوا من الآثار السلبية لهذه الألعاب ، وقدموا شكاوى عديدة الى الدوائر المختصة . ولأن الدوائر الأمنية تمنع من هم دون السادسة عشرة من دخول محلات ألعاب الفيديو بدون أولياء الأمور فقد وجد الأطفال حلاً لهذه المشكلة في الأندية التي لا تخضع لأي رقابة بهذا الشأن.

إننا ندرك أن الألعاب المذكورة وجدت أصلاً للترويح عن النفس والمساهمة في استقطاب الشباب ، ولكن بما أن أثرها اصبح سلبياً على رواد الأندية ، فإن من الواجب إعادة النظر في وجود هذه الألعاب في الأندية.

وبالرغم من أن الانفتاح الديمقراطي النسبي قد أدى الى بلورة اطر شبابية جديدة غير الأندية مثل الأحزاب والاتحادات الشبابية إلا أن الأندية بقيت أكثر الأماكن جذباً للشباب ، وقد استطاعت بعض الأندية استثمار المناخ الديمقراطية من أجل تطوير نشاطاتها باتجاه ايجابي فاعل وأوضح تأثيراً في المجتمع المحلي ، أما غالبية هذه الأندية فبقيت « مكانك سر » دون أن تتقدم خطوة واحدة باتجاه خدمة الشباب وتفريغ طاقاتهم في نشاطات ايجابية.

إننا لا نتوقع من إدارات الاندية إحداث المعجزات خصوصاً ونحن ندرك المصاعب المالية التي تعانيها ، ولكننا نتمنى عليها أن تخرج من شرنقتها وتتخلص من حالة الترهل الاداري التي تعيشها وتصبح اكثر انفتاحاً على مجتمعها المحلي وبالتالي اكبر تأثيراً وفاعلية وخصوصاً في أوساط الشباب.

وحبك علمني

حبك علمني كتابة
الأشعار
وعلمني كيف أخمد
البركان
وأطفئ ألسنة النار
[illegible] المشتعلة بالروح
والوجدان
حبك علمني كيف أختلق
لغضبك
[illegible]
[illegible]
حبك اقتلع قلبي
كما تقتلع من الجذور
الأشجار

اعتراف

اعترفي بحبي
يا صاحبة
القلب الملائكي
والوجه الطفولي
الأسمر
اعترفي بحبي
وبعشقي الأكبر
اعترفي لعلك تعطيني
مزيداً من الأمل
اعترفي يا صاحبة
القلب الملائكي
والوجه الطفولي
الأسمر

● شعر / أحمد خليف الدنيبي

التسول يشوه صورتنا الحضارية

إن ظاهرة التسول آخذة بالازدياد المستمر وخاصة في المدن الكبرى كعمان والزرقاء واربد، بين الأزقة والطرقات والمجمعات ،ونجدهم يظهرون بأشكال ومظاهر محزنة فمنهم من يلاحقنا ويمسك بملابسنا ومعه ورقة موقعة من وزارة التنمية الاجتماعية طلباً للمال، وأناس نجدهم نائمون على جانبي الطرق رافعين أيديهم الى الأعلى طلباً للمال فيتألم الواحد منا من رؤية ومشاهدة هذه المظاهر المحزنة . وأناس يلجأون لهذه المهنة من منطلق أنهم مصابون بعاهات دائمة ولا يستطيعون العمل والحصول على لقمة عيشهم وعيش عائلاتهم . هذه الظاهرة وظهورها بأشكال وفي مناطق مختلفة بالمدن الكبرى يعطي انطباعاً سيئاً عن بلدنا الحبيب، وبعض المتسولين يمارسونها كمهنة للحصول على مبالغ من المال.

لا بد من تكثيف الجهود الحثيثة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية للوقوف على أرضية هذه المشكلة من حيث عمل احصائية بعدد هؤلاء المتسولين ومعرفة المحتاجين منهم وتقديم مساعدات للفقراء والمحتاجين.

● أسماعيل خليل الشرع

الأهالي تحاور الشاعر العربي الكبير مظفر النواب:

ما يرتكب بحق القضية الفلسطينية لم أفاجأ به

لم أكن اتوقع أن يكون مظفر النواب ، الشاعر العربي الكبير الذي ذاع حديثه في كافة أرجاء الوطن العربي بكل هذه الاناقة والوقار وهو شاعر الصعاليك أينما كانوا.

هو شاعر الممنوعات والمحرمات ، شاعر الزنازين والمعتقلات ، من دخل السجون العربية ولم يحفظ « براءة * » النواب فهو من اليائسين.

مظفر النواب الشاعر الذي يمشي على أطراف أصابعه من كثرة « العضاضين » يمضي شهراً هنا واشهر هناك ، ورغم اتساع رقعة العالم العربي إلا أن زوايا التنفس بالنسبة له قليلة.

مظفر النواب ينتظر الان عقده السادس بعد عامين ورغم هذا لم يكمل دينه ودنياه « قد أتحمل أن ينكل بي ، أما أن ينكل بأحد من أهلي بسببي فهذا سوف يهلكني ».

مظفر النواب حاورناه في طرابلس الغرب حيث يقيم الان . تحدث كثيراً وصمت أكثر ، لا يقف أمام حدود ومعوقات ، لا يخاف الأنظمة مهما كانت ، وقد صدقناه القول أن ننقل كل ما تحدث به.

● حوار أسامة الرنتيسي

عتاب لبغداد

* مظفر النواب ، اين انت ؟ وماذا تفعل؟

ـ كنت أظن أنه بالظروف العصيبة التي يمر بها الوطن العربي ، أن بعض الأنظمة والتي هي أيضاً تعاني من وطأة الضغوط الغربية والامريكية ، وكذلك تفاقم الأوضاع فيها داخلياً ، من الممكن أن تفسح بعض المجال للمثقفين للمواجهة ، لانني أعتقد أساساً وهذا بسبب خبرتي السياسية الطويلة أن المحرك الأساسي أو الاول هم المثقفون والطلاب ومادتهم الأساسية للحركة هم الفلاحون.

ولكن مع الأسف يبدو أن الأنظمة تزداد ايغالاً في محاربة المثقفين وفي محاولة شرائهم أو تشويههم.

شخصياً أنا غير مطمئن لأن مجال تحركي محدود لا يتجاوز سوريا وليبيا وهذا لا يكفي ، ومع هذا يستبعد المرء ويحاصر ويواجهه بحروب الشائعات التي تقلص كل فعالية.

الفترة الأخيرة كتبت حول التطورات السياسية في العالم العربي وبعد ما يسمى غزة ــ أريحا ، ألقيتها في دمشق ، غلب علي البكاء أمام الجماهير ولفترة طويلة ، ليس يأساً بسبب ما أرى ، ولكن بسبب مقطع صغير فيه عتاب لبغداد

الخطاب يا بغداد
سوف نبكي غداحينما نلتقي
تمسحين تراب ثلاثين عاماً من الطرقات
وضعف عيوني عن ما رأيت
وقد تسائليني من الأمس والعشق ماذا بقي
أجيبك صمتين حتى أوارى
وتتعب أوجاع قبري بالمطلق.

أما سؤالك أين أنا ؟ فأجيبك أنا في الكتابة ، أقاوم الهجوم المفروض علي من كل الجهات سواء من الأحزاب التي تخلت عن مهماتها الاساسية وأصبحت من ملحقات السلطة. أنا أفهم السلطة ، أما ملحقاتها فهذا شيء مختلف.أكثر مكان آمن بالنسبة لي هو جو الكتابة ولحظتها.

مجرد أن أنتهي من الكتابة ، أنظر حولي ، كل الأشياء منفرة لكن لدي شعور داخلي عميق . انه عندما يكون جديدك ناتجاً عن حزن طويل ، يصبح هذا الحزن كشافاً يلقي أضواء. في السبعينات كتبت قصيدة قلت فيها:

على اي جرح تشد الوثاق
وأي القبور تريد عناقاً
وكل الذي حولك الآن مقبرة
هكذا أمة تتلاقى
تنائت فلما أنتظى
فارس سيفه

ذبحته اتفاقاً
هو أوجع من قاتل يمسح مديته
انا القتيل يموت نفاقا
انا ذقت طعم الغيوب العظام
واعرف من كان ذاق
واعرف ان احفر الارض
بحثاً عن الشمس أن شح
افق وضاقاً.

أنا في قلب المواجهة ضد الامريكان

* مظفر النواب ، بعد كل هذه السنوات من العمر والكتابة ، هل حقق الشعر ما بداخلك ، هل ترجم حلمك الداخلي؟

ـ أنا أتحدث عن الشعر الذي كتب بالدم ، تعتصر نفسك ، تجارب بلحظاتها وبموتها.

أعتقد أن كل قصيدة تكتب تعمق الجانب الانساني تجعلني أكثر تواضعاً أكثر التصاقاً بالناس ، ولولا فخامة التأويلات من الأنظمة ، فمن الممكن أن أصادق أي انسان ألقاه في الشارع.

* متى سنراك في العراق؟

ـ أنا موجود في العراق ، الذي أحمله معي اينما رحلت.

قلبي خفيض بالعراق
برغم ما قد مات من جسدي
على كل الموانيء والبحار
يا نخل اهلي في العراق

في الحقيقة ، تبلغت عن طريق الأصدقاء أن هناك موقفاً متخذاً رسمياً مني ، وكأنما هو إنهاء لخطأ طويل ومرير . ومطروح أن أعود الى العراق وأغادر متى أريد.

وكان ردي عليه . إني عندما اقتنع سوف أعود وما زلت أنتظر قناعاتي.

شيء واحد من الممكن أن يقنعني ، وأنا أتحدث بعمومية هائلة ، رضا الناس إذا اقتنعت فأنا مقتنع ، وهذا لا يعني إطلاقاً أنه إنني لا أعرف مكاني أين . ففي أي مواجهة أمريكية ومع أي بلد عربي فأنا في قلب المواجهة وضد الامريكان.

* مظفر النواب . كيف كان تأثير الشعر على علاقاتك بالناس؟

ـ إذا حضر شاب شاعر وقال لي أريد أن أكتب مثلك ، أقول له اتركني لتكون أنت . ومع هذا فأنا أسمع من أصدقائي أن قصائدي منتشرة في مصر ولبنان والاردن والعراق وبلاد المغرب... وغيرها.

الحداثة ليست مضاجعة لجسد اللغة وإنما فهم لروحها

* كيف ترى حركة الحداثة في الادب والشعر بالذات؟

ـ الحداثة أحياناً شوهت ، وأحياناً هناك أناس طارئون على الادب ، شوهوا الشعر الحديث بسبب الاوضاع السائدة ، الحداثة ليست أن يجلس الكاتب الى الطاولة ويقول أنا كاتب حديث.

الحداثة تأتي عبر تجربة طويلة وتفتحات بين الجرح والكلمة.

الحداثة ليست مضاجعة لجسد اللغة وإنما فهم لروحها.

هناك شعراء حداثة جيدين كتبوا قصائد جيدة.

ومن الصعب أن تقول عن شاعر إنه حديث دون أن يمتلك شمولية الشاعر الحديث . عليه أن يمتلك موقفاً من الحياة ، إذا حبس في إطار ضيق وتحول الى قبلي سياسي فإنه سوف ينتهي الى الأبد.

* مظفر النواب ، ما يجري الآن بحق القضية الفلسطينية تكاد تكون درجة بشاعته لا توصف ، ماذا تقول في ذلك؟

ـ ما يدور الان ليس غريباً عني ، ما يرتكب بحق القضية الفلسطينية لم أفاجأ به:

من باع فلسطين سوى الثوار الكتبة
سوى قائمة الشحاذين
على مائدة الحكام





اصرخ فيكم اين شهامتكم
إن كنتم عرباً بشراً
حيوانات
فالدئبة حتى الذئبة
تحرس نطفتها
والكلبة تحرس نطفتها
والنملة تعتز بثقب الارض
أما انتم فالقدس عروس عروبتكم!!

* ماذا توجه للشعب الفلسطيني؟

ـ هم الذين يوجهون لنا الكلمات من الداخل . في الفترة الاخيرة كتبت قصيدة بعنوان « طفل » شبهت فيها حاكم الحكم الذاتي بمأمور البلدية الذي يشلح غطاء رأسه ويعمر الارجيلة ويصدر أوامره بالقاء القبض على الحجارة . ويحلف باغلظ الايمان.

تبت يده
ياتي طفل من آخر غزة كالنسر
جميل كالشمس
يتسلل بين الحراس
الى حجرة مأمور البلدية
لا يترك قنبلة
لا يترك أصبع ديناميت
لا يترك غير هوية
عبد الله الارهابي هنا

أنا بطبعي خجول

* مظفر النواب ، رغم انك من الشعراء الذين اخترعوا كلمات تسمى في قواميس لغة الاخلاق بانها كلمات وقحة ، إلا انني أراك ـ وأنا أحاورك ـ في غاية الخجل ، هل هذا الانطباع صحيح؟

ـ « يضحك بعد أن احمرت وجنتيه » أنا بطبعي خجول ، وهذا الخجل له علاقة بالتربية والطفولة والبيت ، أحياناً يصل الخجل الى درجة أن يساء لي ولا أرد.

ارتباطي بالأحزاب العربية اخرجني بعض الشيء من خجلي.

* مظفر النواب للآن لم تتزوج وقد شارفت على الدخول في العقد السادس لماذا؟

ــ قبل عشرين سنة جرت محاولة خطبة لفتاة في سوريا ولكن أهلها عارضوا في اللحظات الاخيرة بسبب وضعي وظروفي ، وفي هذه الأيام هناك محاولة للزواج من فتاة ليبية أتمنى أن أنجح في ذلك.

ولكن تأخري بالزواج سببه أنني قد أتحمل أن ينكل بي . أما أن ينكل بأحد من أهلي بسببي فهذا سوف يهلكني.

* البراءة : قصيدة كتبها النواب في الستينات ، نقلها على لسان والدة أحد المعتقلين ، وقد حضرت الى السجن لتشد من أزر ولدها وتمنحه القوة لكيلا يتبرأ من حزبه ، وقد كانت هذه القصيدة كالنار في الهشيم ، حفظها المعتقلون السياسيون ورددوها في زنازينهم.

فضاءات

كلام ذابل بحقين من دبق

● موسى حوامدة

(١)

خذها وزامها في الجب
قارورة الذكرى
خذ دمع السوسنات
خذ المزهرية الموشاة بنيزلها
خذ نصف عمري يا نديمي وأعطني
جناحين من نحاس
علي أطير!

(٢)

في الشارع المضاء بعتمته
في الشميساني
في الشارع المتفرع عن لهاث عكازة
كان اسمنت شاسع يئن
بينما كان قد بلل دمع العاشقين
باقة الرصيف

(٣)

بدبابيسها
علقت الغيمة على الجدار
بدبابيس شعرها
بدبابيسها الشقراء
علقت النجمة والشمس والقمر
ثم دنت مني
ودعت روحي أن تتفتح لها

(٤)

الاصابع ...
قناديل دمع
وكلام ذابل بحقين من دبق
وحبال غسيل نسيت
قمصاننا في العراء
الأصابع أصابعها
أصابعي
ذاكرة ثرثارة لا تقول!

فلاش

● محمد [illegible]

دراكولا

من منا لم يتق ... ما يفعله دراكولا [illegible]

«صهيل الجهات»

جديد السينما السورية

● دمشق ـ وفيق يوسف

حصيلة هذا العام من جديد السينما السورية خمسة افلام، وكلها من المؤسسة العامة للسينما في سوريا. لعل اهمها اطلاقا فيلم «الليل» لمحمد ملص الذي لا يزال يحصد الجوائز في المهرجانات العالمية والذي اثار استبعاده من العروض في احدى تظاهرات مهرجان دمشق السينمائي الثامن، الكثير من الاسئلة!

ثم هناك فيلم «آه يا بحر» من اخراج محمد شلن والمأخوذ عن رواية حنا مينه «الدقل».

وهناك فيلم «الكومبارس» من سيناريو واخراج «نبيل المالح» والذي عرض في تظاهرة السينما خارج عروض المسابقة الرسمية ويبقى فيلمان هما «صهيل الجهات» الفيلم الاول لماهر كدو وفيلم «شيء ما يحترق» وهو باكورة المخرج غسان شميط وقد شارك الفيلمان في المسابقة الرسمية لمهرجان دمشق الثامن وحاز الاخير على جائز لجنة التحكيم الخاصة.

شيء ما يحترق

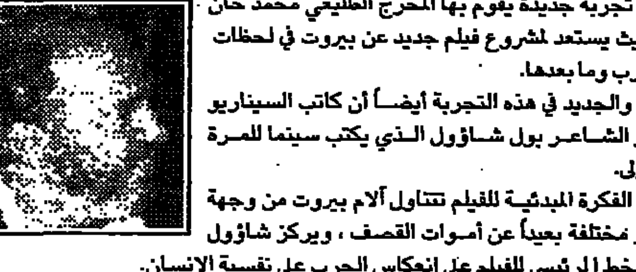
في فيلمه الاول (والذي شاركه في كتابة السيناريو له وليد معماري) يتحدث غسان شميط عن اشكالية ذات ابعاد متعددة، وهي قضية الجولان واهاليها الذين نزحوا منها الى دمشق عقب احتلالها في حرب ١٩٦٧. ويتناول المخرج عينة من هؤلاء، عائلة «ابو رمزي»، ونتابع مصائر لافرادها على امتداد الفيلم ونتأمل التحولات التي طرأت عليها والتي تكثف كامل التحولات التي طرأت على بنية المجتمع والبلاد برمتها فندرك كيف سرق الوطن من جيل باكمله،

وكيف تحول الى مشروع تجاري رابح لدى شريحة واسعة تملأ جيوبها بالمال. ولا يبقى امام «ابو رمزي» الموظف الحكومي النزيه الذي انتزع من بيته وقريته وسلبت حقوقه، سوى مخرج وحيد: الذكريات، والامل بالعودة الى بيت قديم اصبحت الاسلاك الشائكة الان تفصل عنه، وكثيرا ما سيسافر ابو رمزي «يوسف حنا» وزوجته «مني واصف» ليقفا خلف سياج الاحتلال ويحدقا في بيتهما وقريتهما المحتلة.

ولا زال ابو رمزي يعيش حلمه بالعودة الى بيته ويرفض على الدوام التجذر في المكان الذي اجبر مؤقتا على الاقامة فيه.

ولكن حال «ابو رمزي» ليست حال الجميع، فابنه الاكبر رمزي لن يجلس مثله منتظرا حلما يبتعد عن الذاكرة بالتدريج، بل سيندمج في ايقاع الحياة الصاخبةليبدو جزء من التحولات الاقتصادية والقيمية التي طرأت عل المجتمع. يعمل في التهريب ويحاول انقاذ وضع عائلته المتردي. ويقدم المخرج شخصية رمزية مشوهة وتحمل الكثير من التناقضات بحيث يعجز المشاهد عن اطلاق حكم قيمي عليها. وهي بذلك ستكون اكثر تطابقا ومصداقية مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة في الفيلم. بحيث يبدو رمزي متمتعا بالكثير من القيم الوطنية والانسانية الاخلاقية انما بنمط استعراضي باذخ بحيث ينتج ذلك كله شخصية مهزوزة محطمة(انه على عكس ابيه تماما. فاقدا للانتماء) ومع تسارع التطورات نرى الاخير يغوص في عالم المال، عالم يبيع المرء فيه روحه ليكسب... الموت!

بيروت ـ لمحمد خان



تجربة جديدة يقوم بها المخرج الطليعي محمد خان ، حيث يستعد لمشروع فيلم جديد عن بيروت في لحظات الحرب وما بعدها.

والجديد في هذه التجربة أيضاً أن كاتب السيناريو هو الشاعر بول شاؤول الذي يكتب سينما للمرة الاولى.

الفكرة المبدئية للفيلم تتناول آلام بيروت من وجهة نظر مختلفة بعيداً عن أصوات القصف ، ويركز شاؤول في الخط الرئيسي للفيلم على انعكاس الحرب على نفسية الانسان.

القبر ... ورفض المقولات الجاهزة



فريق العمل

بترشيح من قسم الفنون / جامعة اليرموك ، شارك المخرج فراس زقطان بمسرحية « القبر » المعدة عن نص « الباب » ليوسف الصايغ وبإشراف أستاذ المسرح منور ربيعات ، وتأتي هذه المشاركة ضمن مهرجان الشمال المسرحي الرابع حيث استند العرض على مقولة اسطورية ، تقضي بدفن الزوج أو الزوجة حياً مع شريكه الميت ، يحاول العمل اسقاط الاسطورة على الواقع وقراءته من خلال مفهوم الموت / الحياة، لنخرج برفض تام لكل المقولات الجاهزة ، وأن الدخول في الواقع ينبغي أن يكون من باب التجربة ... وأن الموت هو بداية الحياة ، حيث يأتي المشهد الختامي ملخصاً مفهوم العمل ومقدماً النتائج. أدى الشخصيات « رائد عودة » ، مجدولين الربضي، والعمل في مجمله تجربة ناضجة لمشروع تخرج.

مارون بغدادي

رحيل قبل الآوان



في حادث غريب ، قضى المخرج السينمائي اللبناني صاحب « بيروت يا بيروت » ، حيث توفي نتيجة سقوطه في بهو العمارة التي يقطنها ليلاً ، ويقي خبر وفاته غير معروف ، الى أن اكتشفت جثته.

ومارون صاحب أفلام كلنا للوطن ـ أجمل الامهات ، لبنان ، عسل وبخور ، الرجل المحجب ، خارج الحياة ، فتاة الهروب، الشيوعي الذي قال :تعرفت في أفلامي« أجمل الأمهات .وكلنا للوطن» ، وعلى تجربتي في الحركة الوطنية اللبنانية ، ورأيت كيف بدأت وكيف انتهت ، ويعزو انتهاءها الى غياب كمال جنبلاط وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان.

وحول دوره كمخرج سينمائي لبناني ، يقول : كمخرج لبناني أو عربي .ليس لي محل في السينما العربية ، والتي هي أصلاً اختراع غربي . هناك سينما مصرية ، والسينمات العربية الاخرى مطرود منها . هناك غيتو مصري ، وهناك حالات فردية في سوريا وتجربة في الكويت . ويتراجع الاثر في بغداد.ويعد مارون بغدادي صاحب لقب شاعر الصورة لما يتمتع به من حس مرهف وتقنية سينمائية عالية.

في بيان ثقافي صادر عن (لجنة المبادرة الشبابية)

الدعوة لتفعيل رابطة الكتاب والارتقاء بدورها

● كتب : المحرر الثقافي

تجري في هذه الأونة الاستعدادات والاتصالات المتعلقة بانتخابات رابطة الكتاب الاردنيين التي من المقرر اجراؤها بعد انتهاء شهر رمضان المبارك.

ومن أجل تصويب بعض المسارات في الرابطة ، وبغية أن تحقق الانتخابات القادمة الآمال والطموحات المناطة بها كمؤسسة ثقافية ونقابية ينضوي تحت لوائها أغلب الكتاب في الاردن، فقد أصدر عدد من أعضاء رابطة الكتاب الشباب بياناً ثقافياً موقعاً باسم (لجنة المبادرة الشبابية).

وقد صيغ هذا البيان بمبادرة من الكتاب : غسان عبد الخالق ، غازي الذيبة ، محمد عارف مشة ، أمين يوسف عودة.

البيان توسل في مقدمته بمجموعة من النصوص المستقاة من النظام الداخلي للرابطة والتي تعزز اتجاهات العمل على الارتقاء بسوية الكتابة والكتاب في الأردن.

وناشد البيان الرابطة العمل على ما يلي:

١ ــ أن تعمل الهيئة الادارية للرابطة بالتنسيق مع الجهات المختصة على وضع حل جذري للكتاب المتفرغين وذلك من خلال استيعابهم في مؤسسات القطاع العام والخاص.

٢ ـ شمول أعضاء رابطة الكتاب غير المؤمنين صحياً بنظام التامين الصحي والعمل على استفادتهم من نظام الضمان الاجتماعي.

٣ ــ العمل على إيجاد آلية ثابتة للنشر والتوزيع على أسس عادلة وديمقراطية من خلال دعم فكرة (صندوق الكاتب الاردني) والعمل على قيام مشاريع انتاجية لصالح الصندوق .

٤ ـ العمل على صيغة تكامل ملزمة بين رابطة الكتاب الاردنيين والمنابر الثقافية والاعلامية على اختلاف مواقعها للافادة من امكانات الكاتب وفق أسس عادلة وديمقراطية.

٥ ــ تفعيل دور الرابطة في مجمع النقابات والافادة من خدماته ومزاياه.

٦ ـ أن تضطلع الرابطة بدورها التاريخي فيما يتعلق بالجانب الثقافي ضد عملية التطبيع.

٧ ــ العمل على توزيع مهمات المشاركات الثقافية في الندوات داخل الاردن خارجها وفق توزيع عادل.

٨ ــ إبراز دور الكتاب الشباب من خلال إشراكهم في النشاطات الداخلية والخارجية وفتح قنوات الاتصال بينهم وبين زملائهم من الكتاب الشباب في الاقطار العربية الأخرى.

٩ ــ أن تعمل الرابطة على اتخاذ اجراءات مشددة بخصوص أي إهمال أو تقصير من قبل أعضاء اللجان المساعدة كاستبدالها بلجنة أخرى

١٠ ــ الارتقاء بوضع الرابطة لتصبح ذات صفة نقابية تسمح بانجاز المطالب السابقة

إن لجنة المبادرة الشبابية ، وحرصاً منها على الانتخابات القادمة ، تدعو الى تجميد لجنة العضوية وقبول الطلبات اعتباراً من تاريخه وحتى انتهاء الانتخابات للحيلولة دون زج أسماء جديدة لأسباب انتخابية وحفاظاً على تكافؤ فرص المرشحين.

صلاح ذو الفقار وداعا

فقد الوسط الفني المصري الفنان صلاح ذو الفقار الذي ساهم في العديد من الافلام السينمائية العربية على مدى ثلاثة عقود واكثر.

وكان صلاح ذو الفقار ضابط الشرطة السابق قد بدأ العمل في التمثيل عام ١٩٥٤ ، وكان اول افلامه «رد قلبي» مع احمد مظهر ويدور حول الواقع المصري قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعد الثورة ومن اشهر افلامه «الرجل الثاني» و«اغلى من حياتي»

هكذا من الاصل

هل تهبط أسعار النفط الى ٨ دولارات

الاهالي - اجتماع «طارىء وحاسم» هو ما ينوي الدعوة اليه وفي اقرب وقت ان امكن رئيس منظمة الاوبك للحيلولة كما يقول «دون حدوث مزيد من الانهيارات في اسعار النفط»؟

المراقبون لسوق الذهب الاسود لا يرون فائدة من عقد هذه الدورة الطارئة... استنادا الى مسلسل الاجتماعات التي عقدت قبل وبعد حرب الخليج والتوصيات التي اتخذت ولم يكن ممكنا وضعها موضع التنفيذ من جانب عدد من الدول المنتجة للنفط التي فقدت قرارها السياسي والاقتصادي والتي كانت تؤكد التزامها بالحصص الانتاجية المقررة، وما ان يخرج مندوبها من الاجتماعات حتى تأتي التعليمات من واشنطن بالخروج عن نظام الحصص واغراق الاسواق الدولية بالنفط الرخيص! وتعليقا على الاجتماعات التي عقدتها منظومة دول النفط، يقول المراقبون: قبل أن تطالب السعودية شركاءها في الاوبك الالتزام بالحصص الانتاجية المعتمدة فان الاجدر ان تلتفت الى تجاوزات المملكة التي سمحت بعد حرب الخليج للاحتكارات النفطية الاميركية ان تتحكم بهذه الثروة الطبيعية، وان تضخ النفط في الناقلات النفطية العائدة للاسطول البحري الاميركي بدون مقابل مما ادى الى تقليص الطلب الاميركي على النفط في السوق الدولية وهبوط اسعاره الى ادنى مستوى له.. ولا يستبعد هؤلاء المراقبون ان تؤدي سياسة النهب التي تمارسها الاحتكارات النفطية الاميركية الى زيادة جديدة على الفائض النفطي في السوق الدولية وان ينحدر سعر البرميل الى ٨ دولارات.



● لانا مامكغ
المرأة الجميلة، أم الرجل الجميل؟

المرأة الجميلة ... هذا العمل الدرامي القديم الجديد، الذي أعيد تشكيله وصياغته عشرات المرات، وبأساليب مختلفة، لتصب كلها أخيرا لصالح الرجل الذي باستطاعته تحويل المرأة من حال الى حال ... هذا الفنان البارع الحاذق المتخصص الذي يقلب حياة المرأة وكيانها ويؤثر في شخصيتها ليجعل منها مخلوقة أخرى مختلفة تماماً عن أصلها!

ونرى على الرغم من اختلاف النتيجة وتفاصيلها في كل الأعمال، أن المتعة والاثارة تتصبان في عملية التحويل والتشكيل. هذا الذي يقوم الرجل بإجرائه بحيادية العالم وحماسة المجرب، في حين تخوض المرأة التجربة بكل كيانها ومشاعرها ... ثم لتخرج من العملية وقد نسيت ملامحها الأصلية ولم تستطع التكيف مع ملامحها المكتسبة ...

ترى لو تبادلنا المواقع والأدوار، وتخيلنا أن امرأة ما أثرت في رجل ما الى هذا الحد، وجعلت منه مخلوقاً آخر ... هل كان سيحظى مثل هذا العمل بشعبية مماثلة؟

بالطبع لا، لأنه قد ترسخ في وعينا الجماعي أن المرأة هي العجينة اللينة المطواعة القابلة للتشكيل من جديد.

أما التغير في الرجل، فهو أمر مستهجن لا يمكن ترجمته إلا في الحكايات السينمائية المسلية. أما في الواقع فالرجال مخلوقات مضادة للتغير ... ويعيبها أن تنصاع لأي محاولة لذلك. فالرجولة في نظر بعضهم هي الثبات ... مجرد الثبات والسكون على الوضع والعادة حتى لو فرضت الحضارة أو الظروف تغيرهما.

إذ قد يقول الرجل للمرأة التي يحب ... وقبل الزواج طبعاً: «أنت غيرتني، وقلبت كياني!».

ثم نجده يصرخ فيها بعد الزواج قائلاً:

«أنا هكذا ... لن أتغير، وإذا لم يعجبك فالباب بيفوت جمل!»

لذلك. فلتتكرر قصة المرأة الجميلة في كل الأعمال الدرامية عسى أن تختلف الرسالة التي تحملها، فتذكر بعض الرجال أن بعض التغير في الطباع والعادات والممارسات هو أمر إنساني وحضاري وفي غاية الجمال!

بين كادريه وكلوديا شيفر

قال الاديب الالباني اسماعيل كادريه، الذي ترجمت اعماله لاكثر من ٤٠ لغة والمرشح لجائزة نوبل منذ سنوات، بان واجب الاديب هو القتال للحفاظ على حريته، وان النظم السياسية تعجز أمام الادب العظيم، وأضاف بان عدو الادب العظيم هو الادب المتوسط القيمة، الذي ينتشر في كل مكان، وأن القلائل جداً من الناس هم الذين يهتمون بالادب الحقيقي، وان أي مذيع اخبار في التلفزيون أو أي جنرال حرب، يمكن أن يكتب كتاباً يحقق اعلى المبيعات: فكل الناس اصبحوا كتاباً حتى عارضات الازياء، واعتقد انني سأقارن ذات يوم بكلوديا شيفر، وشيفر لن لا يعرفها أغلى عارضة ازياء الان في فرنسا والعالم.

شيء عن غارسيا ماركيز

غبريال غارسيا ماركيز، أكبر من حائز لجائزة نوبل، محدث «معترم» بكل ما يحدث من تجديد واصلاحات ولأحلام عالمية للمثقفين والديمقراطيين. صديق لكاسترو منذ نضالات ونضالات بامريكا اللاتينية، من اسطورة الانسان الى الانسان الأسطورة، جوال على البلاد البعيدة وجوال في أعماق الناس، يحبه العاديون، ويقاربه الفقراء المحليون، والبسطاء والعالميون بمن فيهم الأوروبيون عامة، وحتى أهل الجزر اليابانية، ويقراه العربي، من فترة. ويحلم بعضهم بشخصيته كروائي فذ وصلتهم كتاباته من رواياته وقصصه القصيرة على مستوى كبير من التحليل والابداع، كما وصلتهم سيرته النموذجية التي تجمع في طرفي مفارقة «ملتزماً» و«مشاغباً» بالكتابة والحرية في آن معاً.

مؤلفاته من «مئة عام من العزلة» وحتى «الحب في زمن الكوليرا» تدهشنا بهذا الزخم للعرفي الرفاق، وبأدق الملاحظات وأعمقها حول بعض الأمور البسيطة، انه يعمل على شخصيات يحبها ويعطف عليها بإعجاب شديد، وعلى نماذج يمقتها بمحبة قاسية، وهدفه في الحالتين:

عالم كثير العدل والسلام.

ولم يصبح ماركيز كاتباً حقيقياً إلا بعد إدراكه ان الناس هم المصدر الأصيل للثقافة الوطنية.

ويؤكد دوماً على انه يملك حباً صارخاً للحياة. مولعاً بالحياة، وهي افضل ما وجد إطلاقاً، والموت شيطان رهيب، إنه النهاية، انتهاء كل الاشياء، هو اكره مصيبة، ويضيف إني اكرهه ...اكرهه.

الابداع هو احد اكبر الاسرار إطلاقاً وعملية الخلق من أكثر نشاطات الكائن إبهاماً وغموضاً.

وحتى يكون هذا الابداع يقول ماركيز «إن الكاتب يعمل بشكل افضل عندما لا يكون جائعاً وبصحة جيدة، وبمشاكل محلولة، وبثقافة غير استعراضية».

مجلس النواب ومسيرة «السلام»

● نهاد ابو غوش

[illegible] ان يعقد مجلس النواب جلسة خاصة لمناقشة «المسيرة السلمية» وهو الموضوع الذي ظل المجلس السابق مغيبا عنه طيلة السنوات الماضية وجريا على عادات الحكومة المتبعة في مثل هذه المواقف. فإننا نتوقع ان يقوم السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية بإلقاء خطاب مطول، مصاغ بكل عناية ودبلوماسية، يعرض فيه مواقف الأردن الثابتة ودفاعه الدائم عن الحق العربي وتمسكه بحقوق الشعب الفلسطيني والتزامه بقرارات القمة العربية، وقد يضيف معاليه بعض الفقرات التي تؤكد التزام الأردن منذ نعومة اظفاره بالسلام ويعدد فوائد هذا السلام.

نتوقع ان يلقي معالي الوزير خطابا يصلح ككلمة لمندوب الأردن في الامم المتحدة ويصلح بلاشك لمخاطبة اي وفد اجنبي زائر سواء كان من اعضاء الكونغرس الامريكي او من اساتذة وطلاب جامعة بريطانية ... ولكن هل يصلح مثل هذا الخطاب الذي لم نطلع عليه بعد لمخاطبة اعضاء مجلس النواب الأردني؟ هل قررت الحكومة التوقف عن [illegible] اتخاذ القرارات المصيرية؟

حتى الآن لا تتوفر [illegible] دلائل على نية الحكومة تغيير طريقة تعاملها وادارتها للشؤون الوطنية الكبرى، ولأن لدينا [illegible] على ان ما يجري على ارض الواقع هو غير ما يعبر عنه التصريحات [illegible]، فان من واجبنا ومن حقنا ان [illegible] عن ذلك كل جهودهم ورفع سقوفهم لمعرفة الحقيقة كاملة، ماهي حقيقة وحصيلة اللقاءات السرية الجارية بين حكومتنا والعدو الاسرائيلي، وهل اتخذت الحكومة قرارات سرية تقضي بكسر التطبيع وتنفيذ بنود الاتفاق الأردني الاسرائيلي المسمى جدول الاعمال؟ وما الذي يدور في مفاوضات التطبيع [illegible] المنبثقة عنها، والاهم من ذلك ما هي مصداقية التزام المفاوض الأردني الذي التزم التعلق حول الاعمال بالثوابت الوطنية والقومية التي تعيدها علينا الحكومة في بياناتها مرارا وتكرارا؟

[illegible] ان حكومتنا قد قطعت شوطا بعيدا في «عملية السلام» مع اسرائيل، شوطا ابعد بكثير من التصريحات [illegible] في ان ينتصر مجلس النواب لنفسه ولناخبيه [illegible] الحكومة بالبقاء عند حدودها الدستورية والقانونية [illegible] اول لاحالة الموضوع الوطني برمته الى [illegible]

وزير المالية يناقض نفسه:
تخفيض الجمارك على السيارات يضر بالاقتصاد الوطني ويدعمه في ذات الوقت!

عمان - الاهالي

من يتابع تصريحات وزير المالية التي ادلى بها منذ ان تسلم حقيبته الوزارية سيجد ان معاليه قد وضع نفسه في مواقع نقدية ومالية متضاربة من حيث الشكل والمضمون..!!

وعلى سبيل المثال فان معاليه لحس وكأنه استفز في حسه الوطني وكاد ان يطير صوابه عندما استفسر منه احد الصحفيين قبل بضعة اشهر حول صحة الاشاعات التي راجت في البلد ومفادها لذاك «ان النية المالية والضريبية المضمرة لدى معاليه ترمي على المدى المنظور الى تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات»! وجوابا على هذا السؤال الاستفزازي اجاب معاليه بنبرة حادة: ان تخفيض الجمارك كما تعلم سياسة ضريبية غير مرغوب بها كونها تؤدي الى زيادة الاستيراد وهذه الزيادة في المحصلة تؤدي الى اتساع الفجوة في ميزان المدفوعات.

على ضوء هذه النتائج فان الحكومة لن تتبنى اية سياسات مالية من شانها تشجيع الاستيراد ومن ثم زيادة التآكل في دخلنا الوطني.. ناهيك عن المشاكل البيئية كالتلوث والضوضاء الذي سينشأ عندما تتدفق هذه السيارات على شوارع غير قابلة للتمدد طولا وعرضا الا اذا قامت وزارة المالية باجراء مناقلة في مخصصات الموازنة من بند دعم السكر والرز والخبز الى بند الاسفلت.

انذاك قلنا ان معاليه لن يفرط باحتياطنا من العملات الصعبة لمجرد ان شريحة اجتماعية لا تريد ان تقوم باي عمل منتج سواء عند توجيه استثماراتها للتوظيف في قطاع الزراعة والصناعة بل تفضل ان توظف في قطاع استيراد السيارات كونه استثمارا مربحا


سامي قمو

ومضموننا، الا ان معاليه سرعان ما خيب ظننا عندما انقلب على المصلحة الوطنية المتمثلة بالحد من استيراد السيارات واتخذ قرارا بتخفيض الرسوم الجمركية على الشاحنات الصغيرة بنسبة ٥٠٪ مؤكدا بان هذا التوجه المالي النقيض سيساعد اصحاب المداخيل المتدنية على شراء السيارات وتحسين مستواهم المعيشي!

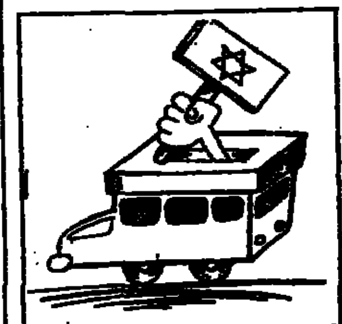
فاذا كان القرار الجمركي يرمي الى دعم الشرائح الاجتماعية الرثة وتامين مزيد من الدخل لها ولم يصدر عن معاليه نتيجة ضغوط خارجية فرضت على معاليه لا سمح الله كتلك الضغوط التي يمليها صندوق النقد الدولي بهدف تنشيط سوق السيارات في دول العالم وبالتالي تشغيل مصانع السيارات في الدول الصناعية المتقدمة بكامل طاقتها نابعة من قواعد التدبير الاقتصادي، فهل يعتقد معاليه ان التوسع في الاستيراد لهذه السلع الثمانية وما سيجره من تآكل للاقتصاد الوطني يتلاءم مع الاستخدام الامثل للدخل الوطني.

لا نريد ان نسوق لمعاليه امثلة عن الاضرار القادمة التي ستلحق بالدخل الوطني ولا بنزوح الاستثمارات من القطاعات الانتاجية للاستثمار في تجارة السيارات ولا بالنزيف المالي الذي سيلحق بالخزينة عندما تشتد الحاجة لزيادة اطوال الشوارع لمواجهة الدفعة الجديدة من السيارات، او تدعيم دائرة السير بالمراقبين والمكتبيين.. بل نكتفي فقط بالتنويه بما قاله معاليه في حق الاستيراد المفتوح في التصريحات الجمركية التي سبق له ان ادلى بها!!

البرافدا:
الغرب بحاجة الى ذريعة للتدخل

الانزعاج الغربي من فوز الحزب الليبرالي (٧١ مقعدا)، والشيوعيين ٦٧ مقعدا، غير حقيقي، فالغرب منزعج من الاسباب الاجتماعية التي ادت الى هذه الظاهرة، وشعارات جيرنوفسكي مربحة جدا للغرب، فقد زال شبح الاتحاد السوفياتي، وزال شبح «امبراطورية الشر» واصبح الغرب بحاجة لذريعة اخرى تمكنه من التدخل في الشؤون الروسية.

ماركوتورز .. القدس



ماركوتورز هو اسم الشركة المغربية للسيارات التي تم مؤخراً افتتاحها في القدس، ويملكها بو بكر شيما وزوج ابنة رئيس الوزراء المغربي، وعبد السلام الذي وصفته بعض الصحف الصادرة في القدس بانه ابن مستشار الملك الحسن الثاني.

أبو غنيمة فصل من الجبهة والجماعة

اقرت جماعة الاخوان المسلمين فصل القيادي الاسلامي المستقيل (زياد ابو غنيمة) من عضوية الجماعة، في الوقت الذي أشار فيه الدكتور اسحاق الفرحان الى ان حزب الجبهة سيقوم بفصله ايضاً إذا لم يستجب للمساءلة الحزبية بعد عودته من السفر.

وكانت استقالة أبو غنيمة قد اثارت خلافات شديدة في وجهات النظر قبيل انتخابات مجلس شورى الجبهة التي انتهت قبل يومين.

الشرطة والتلفزيون الفلسطيني اولا

● خليل حرب

قبل ايام كانت القناة العربية على التلفزيون الاسرائيلي تنقل الينا مشاهد حية لاجتياز الوجبة الاولى لشرطة الحكم الذاتي التي ستناط بها حزمة من المهام الامنية في الاراضي المحتلة التي تقرر في واشنطن لن تدار «ذاتيا». وكسائر المشاهدين العرب الذين استفزهم اسلوب الصدمات الاعلامية وجدت نفسي في نهاية المطاف شبه «متكيف» مع اللقطات التي تجسد صورة التعايش بين ابناء ابراهيم.. بل انني لا ابالغ لو قلت بان سهولة انسابية هؤلاء الشرطة باتجاه الفردوس وانتفاء كافة اشكال التعنت والصلافة الاسرائيلية.. التي يتعمد السادة المحتلون ان يطبقوها ضد العابرين والمغادرين قد عزز ثقتي بالمصداقية الاميركية ومفاعليها المذهلة على ارض الواقع.

فالمشهد كان بحق مؤثرا ومخالفا للمألوف.. شرطتنا الاشاوس يقفزون الى حافلات حديثة، وما ان تتحرك هذه الحافلات حتى يتقدم جنود اسرائيليون - عفوا «اشقاء ابراهيميون» - لا يمنعوا دخولهم كما يمنعون دخول اكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات بدون تصريح اسرائيلي او لينهالوا ضربا عليهم بالعصي كما اعتادوا ان يقوموا بذلك بصورة روتينية ضد اطفال لمجرد انهم يقذفونهم بالحجارة، بل ليستقبلوهم بحفاوة بالغة تليق برفاق سلاح. بل ان هذه الحفاوة البالغة التي قوبلت بها طلائعنا الشرطية من الجانب الاسرائيلي اوصلتني الى قناعة مفادها بان المعاملة ستكون بالتأكيد افضل لو تم تغيير «الشارات» التي يضعها هؤلاء المقاتلون ومن سيلحق بهم فيما بعد «بشارات» الجيش الاسرائيلي. فان الموضوع الشائك الذي يتمثل الان بالخلاف الدائر حول الجهات التي ستتولى اثارة المعابر والاشراف عليها سيكون قابلا للحل باقل التعقيد والجولات المكوكية للمفاوضات.

وكدت ان اطير فرحا عندما اكد هؤلاء الشباب لمندوب التلفزيون الاسرائيلي بان مهمتهم في الاراضي المحتلة ستقتصر على حماية الشخصيات الفلسطينية، وبانهم قادرون على القيام بهذا المهام بكفاءة عالية.

لقد تاكدت عندئذ بأن طبيعتنا الثورية التي يقوبها في مرحلة «الانتقال» السلمي للارض اللي بتتكلم عربي بصورة جماعية كل من ابي الزعيم، وابي الشقاء، ستكون في حماية هذه الشرطة ولن ينالها رصاص «المعارضون المراهقون الطفوليون»، فتواجد هؤلاء على قمة الهرم البيروقراطي ضرورة تمليها اعتبارات السلام الزاحف والتوليفة البشرية الابراهيمية التي ستتشكل حتما تحت الرعاية الاميركية من سكان المستوطنات والمقيمين العرب في غيتو غزة اريحا اولا!

وبما يتعلق بالترهات التي يسوقها المعارضون للتقليل من اهمية هذا الحدث التاريخي، كالقول بان مرحلة التحرر الوطني تقتضي زيادة النفقات الراسمالية على النفقات الجارية... فانني بعد ان وقع بصري على الدفعة الاولى من شرطة الحماية الشخصية وبعد ان انتابني الاحساس الذي اشرت عليه فانني لا اميل الى تطبيق هذا التوجه المالي حتى لو ادى تقليص عدد افراد الشرطة الى تحقيق وفورات لشراء ٢٠ الف تراكتور ومحراث وغير ذلك من الادوات الزراعية التي تحتاجها الاراضي المحتلة بعد ربع قرن من الاستغلال والنهب والتخريب الاسرائيلي في قطاع الزراعة.

بل انني ادعو «قيادتنا الثورية» بان تضاعف عدد هذه الشرطة من عشرين الى ٤٠ الفا وان تتبنى تنفيذا لذلك شعار شرطي واحد لكل اربعة مواطنين... وكما هو المعتاد في رفض فن الممكن فانني لا استبعد بان تثير دعوتي استهجان البعض او تحفزهم للقول بان هذا نمط من التبذير الذي لا تتحمله طاقات شعبنا ولا الطاقة المالية للدول المانحة بل هو اشبه ما يكون بالتبذير الذي يمارسه العروسان عرفات وسهى وهما يتنقلان جتوا في رحلات مكوكية لا تنتهي باتجاه عواصم العالم.

وودي على هؤلاء ان السلام العادل والشامل الذي سيفخر به العروسان ومن بعدهما الاجيال القادمة لن يتحقق الا اذا احكمت هذه الشرطة قبضتها على الوضع الامني وتمكنت في نهايته من اجتثاث الارهاب «المعارض» من الجذور. ان نجاح الشرطة في اداء هذه المهمة هو الوسيلة الوحيدة لاشاعة الاستقرار في المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة والقطاع!

فاذا كان البعض لا تعجبه هذه الوسيلة فاننا نعتقد مستلهمين في ذلك بحكم «القائد العام» بان تقبيل يد الخصم والدعوى لها بالكسر.. خير من العبوات الناسفة .. اسالوني ليش... والتنظير لذلك ساتركه للتلفزيون الذي سيديره الخبير الاعلامي «رضوان العياش». ولعله سيقول لكم عبر ذبذبات هذه الملكة الاعلامية التي تعتمد في تشغيلها على اموال الدول المانحة والكهرباء الاسرائيلية، ان حماية المستوطنين والابقاء على حياتهم هو الشرط المطلوب مرحليا للحصول على شهادة حسن السلوك ومن ثم تطوير الاستقلال الزاحف من مساحة لا تتجاوز مخترة غزة اريحا اولا لتشمل كامل التراب الفلسطيني الذي عشقه القائد العام وبقي هاجسه الوحيد حتى في اللحظات التي سقطت طائرته في الصحراء الليبية وبقي هناك معزولا عن العالم، ولا يهتم بمصيره او يبحث عنه سوى الاقمار الصناعية الاميركية!!

[illegible]

ما زالت قضية الدكتور نصر حامد ابو زيد استاذ الدراسات الاسلامية في جامعة القاهرة، تتفاعل فقد رفض الأزهر التدخل في القضية.

وكان عدد كبير من المحامين واعضاء منظمة حقوق الانسان والمواطنين قد احتشدوا داخل محكمة الجيزة في القاهرة لمناصرة الدكتور ابو زيد، أثناء نظر الدعوى التي اقامها ضده بعض المحامين، ويطلب فيها التفريق بينه وبين زوجته.

وينتظر أن يصدر حكم فيها يوم ٢٧ كانون ثاني ٩٤.

الشيخ جاد الحق — د. ابو زيد

المدير العام: نهاد ابو غوش
رئيس التحرير المسؤول: جميل النمري
سكرتير التحرير: اسامة الرنتيسي
السعر (١٥٠) فلساً اردني - الدول العربية نصف دولار او ما يعادله أوروبا وامبركا دولار واحد
الاعلانات يتفق بشانها مع الادارة هاتف عمان: ٦٩١٤٥١ - ٦٩١٤٥٢ * ص.ب: ٩٩٦٦ - فاكس: ٦٩١٤٥٢
تنفيذ فني والكتروني: صحارى